جامعة ابن خلدون ـ تيارت ـ

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

فرع: التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في تاريخ المغرب العربي الحديث المعاصر

موسومة ب:

الحركة الفكرية بتونس في عهد الدولة الحسينية

(1117هـ/1705م ـ 1293هـ/1881م)

-إعداد الطالبتين:

-دمني فتيحة

-أيت مجبر كترة

-بإشراف الدكتورة:

-لزغم فوزية

أعضاء لجنة المناقشة	
أ.بكاري عبد القادر	رئيسا
د.لزغم فوزية	مشرفا
أ.بوسلامة محمد	مناقشا

السنة الجامعية:

(1435-1436هـ/2014-2015م)

شكر وتقدير

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بالشكر والعرفان إلى الأساتذة المشرفة: لزغم فوزية التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وملاحظتها الدائمة للموضوع ومراجعتها للمذكرة عدة مرات دون كلل، رغم اهتماماتها.

فنشكرها مجددا ونتمنى لها التوفيق في حياتها العلمية والعملية.

و نشكر كل الأساتذة بجامعة ابن خلدون، قسم التاريخ وعمال مكتبة كلية الجامعة وعمال مكتبة فرندة، جاك بيرك، وعمال مكتبة وهران.

و نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من علمنا حرفا واحدا من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية دون أن نستثني أحدا، إلى جميع أساتذتنا بأسمى عبارات الشكر والاعتراف بالفضل.

و لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا رغم انشغالاتهم الكثيرة على مناقشة هذه المذكرة.

إهـــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الشمعة المضيئة التي أنارت دربي بشعاعها، ونورها الذي لا ينطفئ إلى من فرحت لفرحتي، وتألمت لأحزاني إلى من سهرت عليا الليالي، أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى النور الذي في قلبي والسراج المنير في دربي الذي منحني القوة لمواجهة الصعاب، وحرص على تعليمي منذ صغري إلى من علمني أن العلم سلاح مستقبل، أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى أخوتي وأخواتي وإلى كل من تربطني به صلة الرحم.

وإلى خطيبي

إلى من قاسمني عناء البحث.

إلى جميع زملائي من بعيد أو قريب.

إلى كل طلبة المتخرجين من قسم التاريخ دفعة 2015.

أيت مجبر كترة

إهـــــــداء

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر قسم تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

وأساتذة جامعة ابن خلدون

خاصة أستاذ "بن صحراوي كمال"

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

دمني فتيحة

قائمة المختصرات:

(د.س)	دون سنة
ط	طبعة
(د.ط)	دون طبعة
د.بلد	دون بلد
د.دار	دون دار النشر
ج	جزء
م	مجلد
ص	صفحة
تق	تقديم
تح	تحقيق
تر	ترجمة
ق	قرن
ع	عدد

مُقَدِّمَةٌ

عرفت تونس خلال الفترة الحديثة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافيـــة، ولعل من أبرز ما يشار إليه في تاريخها هو تمكن أحد أبنائها الكراغلة حسين بن علي من تأسيس أسرة حاكمة عرفت باسم الأسرة الحسينية والتي ظلت قائمة منذ مطلع القرن الثامن عشـــر إلى منتصف القرن العشرين، وهكذا شهدت هاته الأسرة الفترتين الحديثة والمعاصرة وفي كل فتـــرة عرفت تأثيرات وحوادث سياسية وفكرية، ونظرا لهذا التباين في الفترات اخترنَا دراسة بحثنا مـــن فترة 1117هـــ-1705م/ 1293هـــ-1881م وهي مدة تربوا على القرنين إلا ربع مـــن حكم هذه الأسرة.

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل الآتي، كيف كانت سياسة الحكام الحسينيين في المجـــال الفكري وخاصة التعليمي؟ وفيما تمثلت التنظيمات والإصلاحات التي أدخلوها في مجال التعلـــيم ومؤسساته؟ وما هو الدور الذي لعبه العلماء خلال هذه الفترة؟ وكيف تطورت الحركة الفكرية من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر؟

تكمن أهمية الموضوع في التعريف بالحركة والإنتاج الفكري بتونس خلال عهد الأســـرة الحسينية ومحاولة إبراز المظاهر الحضارية والإصلاحات التي عملت على تطوير النهضة بـــالبلاد، وفي طريق إنجاز هذا البحث واجهتنا الصعوبات من بينها عدم توفر دراسات سابقة للموضـــوع وقلة المصادر المتخصصة والتي تعرف بشكل واضح لسير الحركة الفكرية بتونس في الفترة الحديثة لقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي فالوصفي اعتمدنا فيه على جمع المادة العلميـــة الـــتي تخـــدم الموضوع ووصفها ووصفها من حيث الأحداث والمنشآت والإصـــلاحات ثم محاولـــة تحليـــل ومقارنة عدد من الحقائق التاريخية للوصول إلى نتاج معرفي صحيح

ولقد اعتمدنا في بحثنا على عدد من المصادر والمراجع في بحثنا، فالمصادر منها كتاب "**ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان**" لحسين خوجة وأفادنا الكتاب في أهم المنجزات الـــتي قام بها الباي حسين بن علي وترجمة لنخبة فضلاء علماء تونس، إذ قدم أشد العنايـــة بالعلمـــاء الذين كانوا على عهد الباي حسين.

والمصدر "**الكتاب الباشي**" لحمودة بن عبد العزيز الذي تضمن بتاريخ تونس في عهـــد الدايات العثمانيين وخص بقسم مطول للباي علي بن حسين في ذكر مآثره وأهم الإنجازات التي قام بها في المجال الثقافي والفكري.

وأفادنا كتاب: "**الخلاصة النقية في أمراء افريقية**" لمحمد الباجي المسعودي في التعريـــف بالوضع الداخلي لتونس في فترة التحاقها بالدولة العثمانية وإلى ذكر خصال كل أمير وعـــرض لأهم الأحداث في عهده والإنجازات التي قام بها وجاء ذلك بصيغة تمجيدية.

أما كتاب: "**صفوة الاعتبار لمستودع الأمصار والأقطار**" لمحمد بيرم الخـــامس فيقـــدم تعريفا لأهم المشاريع والإصلاحات الكبرى للوزير خير الدين التونسي بحكم أنه شارك في تلـــك الإصلاحات كتأسيس المدرسة الصادقية وإصلاح التعليم بجامع الزيتونة وإنشاء المكتبة الصادقية.

قدم كتاب: "**اتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان**" لابن أبي الضياف ترجمة لعدد من العلماء والفقهاء والوزراء بتونس في العهد الحسيني وذلك في الجزء السابع منـــه والجزء الرابع وجاء في الجزء الثالث من الكتاب شرحا لنظام التعليم والدروس التي كانت تقدم في المساجد والمدارس.

لقد قدم كتاب: "**نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**" لمحمد مقديش تعريفـــا وافيا لزاوية إبراهيم الجمني ولشخصيته والدور البارز التي لعبته هذه الزاوية منذ تأسيسها للعهـــد المرادي إلى غاية العهد الحسيني في نشر التعليم.

ومن أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا كتاب: "**المؤرخون التونسيون في القـــرون 17، 18، 19م**" لأحمد عبد السلام إذ يعتبر مرجعا مهما في التعريف ووصف الحالة الفكريـــة والكتابة التاريخية وتطورها خلال القرون الثالثة إذ أفادنا بترجمة لعدد من العلماء والمؤرخين بتلك الفترة.

أما كتاب "**أليس الصبح بقريب**" لمحمد الطاهر بن عاشور بوصف دقيق لنظام التعلـــيم وأهم مؤسساته خلال القرن التاسع عشر.

أما عن بوادر النهضة بتونس فقد أفادنا كتاب: "**العلماء التونسيون**" لأرلونـــد غـــرين وصف دقيقا لأهم الإصلاحات والإنجازات في المجال الفكري وترجمة لعدد من المدرسين خلال القرن التاسع عشر.

ومن أهم المراجع أيضا كتاب: "**تراجم المؤلفين التونسيين**" لمحمد محفوظ الكتاب في عدة أجزاء يضم أهم المؤلفين والعلماء والفقهاء في فترات مختلفة وخاصة في الفترة الحديثة، حيث يقدم وصفا وتعريفا عام للعالم أو المؤلف ثم جردا لأهم كتبه.

وقد قسمنا بحثنا إلى مدخل وثلاثة فصول، فالمدخل قدمنا **فيه الحركة الفكريـــة خـــلال القرنين العاشر والحادي عشر هجري (16-17م)** الذي يضم الحركة الفكرية في عهد الدايات المراديين والحركة الفكرية في عهد الدايات الحسينيين.

أما الفصل الأول جاء بعنوان **سياسة السلطة الحسينية في المجال الفكري** ينـــدرج تحتـــه ثلاث مباحث: الأول تحت عنوان الأوضاع الداخلية بتونس في عهد الحسينيين، والمبحث الثـــاني بعنوان سياسية البايات الحسينيين في المجال الفكري الذي ضم ترجمة لأهم المعالم الـــتي خلـــدها البايات واهتمامهم بإنعاش الحركة الفكرية وإنشاء المؤسسات والمبحث الثالث تحـــت عنـــوان إصلاحات الوزير خير الدين التونسي في المجال الفكري الذي ضم أهم الإنجازات الإصلاحية لخير الدين عند توليه الوزارة الكبرى.

أما عن الفصل الثاني الموسوم **بالتعليم بتونس** وضم ثلاثة مباحث الأول بعنوان نظـــام التعليم وعرفنا في هذا المبحث عن سير النظام التعليمي خلال القرنين 18-19 ميلادي وأهـــم التطورات الحاصلة والمبحث الثاني المؤسسات التعليمية الذي ضم المدارس الموجـــودة في العهـــد الحفصي والعهد المرادي والعهد الحسيني وقدمنا ترجمة لأهم هذه المدارس ثم عرفنا لأهم المساجد والجوامع في تلك الفترة، أما المبحث الثالث فهو بعنوان أهم المدرسين في تونس في الفترة الحسينية الذي ضم ترجمة وتعريفا لأهم المدرسين على فترات زمنية مختلفة من القرنين 18-19.

الفصل الثالث من المذكرة فهو بعنوان **دور العلماء والبيوتات العلمية** ويضم أيضا ثلاثة مباحث الأول بعنوان أهم الأسر العلمية وقدمنا فيه تعريفا لعدد من الأسر العلمية والدور الذي لعبته بتونس أما المبحث الثاني فهو بعنوان أهم علماء المالكية والحنفية قدمنا فيه عددا من العلماء المالكيين والحنفيين أما المبحث الثالث فهو بعنوان دور العلماء، عرفنا في هذا المبحث عـــن دور هؤلاء في خطتي القضاء والإفتاء وحركة التأليف.

وفي الأخير ختمنا بحثنا بخاتمة لأهم الاستنتاجات المتوصل إليها عن الحالة الفكرية الـــتي كانت بتونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

المـــدخـــل

الحركة الفكرية بتونس خلال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين (16م-17م)

أولا-الحركة الفكرية في تونس في عهد الدايات

ثانيا-الحركة الفكرية بتونس في عهد البايات المراديين

اضطربت الأحوال الداخلية بتونس في أواخر عهد الحفصيين إثر الخلافات التي مزقت الأسرة الحاكمة، فاستعان بعض أمرائها بالإسبان الذين استولى على مدينة تونس سنة (942هـ-1535م)، ونصبوا الحسن بن محمد حاكما عليها، وكان أخوه الأمير رشيد قد طلب الحماية والعون من خير الدين بربروس فأجابه، وبعد أحداث طويلة تمكن سنان باشا من دخول تونس وإلحاقها بالدولة العثمانية سنة (981هـ-1574م). وظلت ولاية عثمانية إلى فرض الحماية الفرنسية سنة (1298هـ-1881م).

أولا-الحركة الفكرية في تونس في عهد الدايات:

لقد شجع الأمراء الحفصيون[1] العلماء، إذ كانوا يحبون العلم ومجالسة العلماء فأبو زكرياء مؤسس الدولة (634هـ-1236م) كان عالما ختم كتاب المستصفي في أصول الفقه، وهو أحد مؤلفات أبو حامد الغزالي الشافعي (450هـ-1058هـ/505م-1111م) وهو حكيم متصوف أصولي وجعل الحفصيون التعليم مجانا، بل أبى زكرياء الثاني منح الطلاب في مدرسته المعروفة "بالمعرضية" منحا من الذهب والفضة حتى يحفزهم، وجعل لشيخ المدرسة 10 دنانير من الذهب في الشهر، وكان يحضر دروس الوعظ كل يوم إثنين وجمعة ويطلق العنبرة والعود في أنحاء المجلس[2].

لقد عزز الدور الفكري بتونس، انتشار العديد من المكتبات، فقد كان لكل مدرسة مكتبة خاصة، كما أن الزوايا كانت تحتوي مكتبات للكتب الدينية،القرآن التفسير، جوامع الحديث، وفي ذلك ذكر التيجاني في رحلته، أنه في القرن الرابع عشر كان يوجد العديد من الكتب في زاوية بعيدة عن المدن الكبيرة وهي أولاد سهيل[3].

كان للأمراء المكتبات الخاصة في قصورهم، مثل السلطان أبو زكرياء الحفصي والذي أظهر المكتبة التونسية بالقصبة، حيث بلغ عدد كتبها ست وثلاثون ألف (36000) مجلد في شتى العلوم، ويذكر العبدري في رحلته أن الجامع الأعظم للقيروان كان يحتوي على كتب قديمة ومن بينها مصحف كبير الحجم يرجع تاريخه إلى عهد خليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه[4].

---

[1] -ينتسبون إلى بني حفص عمر بن يحي الهنتاني، ينتمي إلى قبيلة هنتانة، انتهز أبو زكرياء يحي الحفصي فرصة ضعف الموحدين، وكان والي على إفريقيا من قبلهم فاكتسب كيانا ذاتيا ثم استقلالا رسميا في سنة 1236، ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة الأنجول المصرية، (ط1)، 1977، ص: 123.

[2] -محمد الوزير السراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، (تح): محمد الحبيب الهيلة، ج 2، تونس، دار الكتب الشرقية، 1973، ص: 144.

[3] -أحمد التيجاني، رحلة التيجاني، (تح): حسن حسني عبد الوهاب، تونس، دار العربية للكتاب، (د.ط)، 1981، ص: 432؛ ينظر أيضا ابن ناجي، معالم الإيمان، (تر): محمد ماظور، تونس، المكتبة العتيقة، (د.ط)، (د.س)، ص: 151.

[4] -محمد العبدري، الرحلة المغربية، (تح): محمد الفاسي، الرباط، د.دار النشر، (د.ط)، 962، ص:36.

لم تعرف المكتبات العمومية بمعناها إلا في زمن الأمير أبي فارس عبد العزيز الـــذي أســـس أول مكتبة عمومية سنة 837هـــ-1434م في المقصورة الموجودة في جامع الزيتونة وأهدى لها كتبا خاصة كانت في قصره وسن لها قوانين مثل ألا يخرج أي كتاب من المكتبة والراغب في المطالعة وحق التصرف إلا داخل المكتبة تحت مراقبة المشرف وأقام لها موظفين رسميين يفتحونها في أوقات محددة من أذان الظهر إلى أذان العصر كل يوم[1].

حتى أن أصحاب الخطط الدينية خلال القرن السابع عشر إلى الاقتصار على البحث في كتـــب سابقيهم وشروحهم وحواشيهم، واقتصر التعليم على قراءة كتب السلف والتعليق عليها بما لا يختلـــف كثيرا عن نصها وأصبحت الكتب القديمة غير مفهومة حق الفهم، فصحيح البخاري مثلا لم يزل يقـــرأ ولكن قراءته لم تكن إلا للتبرك، بل وأصبحت في عهد الدايات والبايات عادة اجتماعية ترجع أصولها إلى أيام الحفصيين وكان هؤلاء قد ورثوها عن الموحدين[2]، ففي كل المدارس التي أنشأها الحفصيون كانـــت دروسا يومية للحديث، ووقعت المحافظة عليها لكنها لم تكن خلال القرن السابع عشر تتطلب مجهـــودا فكريا لأنها كانت مجرد رواية لا تهتم بالدراية ولا يصحبها شرح في غالب الأحيان، ولذلك كانت كتب التاريخ والتراجم لا تهمل الإشارة إلى ما خالف العادة من جمع بين الرواية والدراية[3].

إلا أن القرن السابع عشر لم يخلوا من الشخصيات التي أثرت في المجتمع كثيرا، وأبرز شاهد على ذلك النفوذ الذي تحصل عليه أبو الغيث القشاش في النصف الأول من القرن السابع عاشر، تـــوفي أبـــو الغيث في سنة 1031 هـــ-1622م فقضى أهم قسم من حياته في تلك الفترة الغامضة التي تم أثناءها تركيز سلطة الدايات وعصر العثمان داي وأترابه وتجاوزت شهرته حدود القطر التونسي وكان يراســـل الباب العالي[4].

ولقد خصص المحبي في كتابه "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" أبا الغيـــث بترجمـــة طويلة مما يدل على أن شهرته تجاوزت حدود تونس فقد كان معروفا بعلمه ومنح أعلـــى الـــدرجات

[1] -جميلة المبطي المسعودي، المظاهر الحضارية في دولة بني حفص، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الإسلامي، 2000-2001، ص: 177.

2 -يرجع تأسيس الدولة الموحدية إلى محمد بن تومرت (1147م/ 1269م) الذي بسط نفوذه على المغرب الأقصى ثم وجه الموحدين أنظارهم إلى المغربين الأدنى والأوسط؛ ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 126.

[3] -محمد بن أبي الدينار، المؤنس في أخبار افريقية وتونس، تونس، مطبعة الدولة التونسية، ط 1، 1286هـــ، ص:273؛ ينظر: روبار برنشـــفيك،المرجع السابق، ج 1، ص: 273.

[4] -محمد المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، القاهرة، د . دار النشر، (د.ط)، 1867، ج 1، ص:140.

الصوفية وهي درجة (القطب)، ونسب إليه أعمال البر فبنى المساجد والزوايا والجسور وأوقف على جميع المباني والمنشآت[1].

لم تخصص كتب التراجم المؤلفة للقرون الأخيرة إلا قليلا من صفحاتها للعلماء ورجال الدين التونسيين، فمن الجلي أن النشاط الفكري والديني قد كان بتونس، أضعف من أن تشتهر أثاره خارج القطر التونسي، ولذا لم يستطع العالم محمد مخلوف المنستيري في كتابه **"شجرة النور الزكية"** أن يسمي أكثر من ثمانية فقهاء تحت عنوان "فرع افريقية" من طبقة الذين توفوا بين سنة(1000هـ-1037هـ/1591م-1627م) وبالنسبة لبقية القرن يعد نفس الكتاب أحد عشر منتسبا بفرع افريقية بينما يترجم الأربعين فقيها من فرع فاس عاشوا في الفترة الأولى ولثلاثة وأربعين عاشوا في فترة ثانية[2].

إن قلة عدد التونسيين المذكورين في كتب التراجم خلال القرن السابع عشر، يؤيده خبرا تناقله المؤرخون والأدباء التونسيون ومفاده أن العلم كاد يزول من البلاد إثر الاحتلال الاسبان، وأول مصدر عثر على هذا الخبر هو "ذيل بشائر أهل الإيمان" لحسين خوجة الذي ألفه حوالي(1137هـ-1725م[3]).

لما انتصب الحكم العثماني بتونس (981هـ-1574م)، كان الأتراك قليلي الثقافة غالبا و لم يكونوا يحسنون العربية نطقا أو كتابة، ومع ذلك كان من الضروري أن تنظم من أجلهم إدارة خاضعة للقوانين العثمانية وأن تقام الشعائر الدينية على مقتضى المذهب الحنفي، وان الصلاة قد أصبحت في تلك الفترة تقام على ذلك المذهب في بعض المساجد بعد أن يصلى فيها على المذهب المالكي، والمساجد الأولى التي وقع ترسيمها وأقيمت فيها الصلاة على المذهب الحنفي هي مسجد ضريح علي بن زياد وجامع القصبة وجامع القصر[4].

عين من أول دخول عثماني قاض تركي يأتي من اسطنبول إلى تونس ويقيم بها مدة ثم يعوض بغيره، لكن الجند والدايات حرصوا على أن يستوطن البلاد وينشأ بها جيل من الفقهاء الحنفية، لتأكد حاجة البلاد إليهم فمنع بعض القضاة من الرجوع وبقوا في تونس للقيام بالإفتاء وبإمامة الناس. وبجانب

[1] -محمد المحبي، المصدر السابق، ص: 142.

[2] -محمد مخلوف، المصدر السابق، ص: 293.

[3] -حسين خوجة، ذيل البشائر أهل الإيمان، (تح): طاهر المعموري، (د.ب)، الدار العربية للكتاب، (د.ط)، (د.س)، ص73.

[4] -أحمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون في القرون 17، 18، 19م، تونس، بيت الحكمة، 193، ص:28.

القضاة وأصحاب الوظائف الدينية الذين جاءوا من اسطنبول، وفد على تونس بتلك المدة أيضا فقهاء من الحنفية كانوا من أصل تركي ولكنهم نشؤوا وتعلموا في طرابلس أو القاهرة[1].

في أوائل القرن السابع عشر (17) جاء إلى تونس عشرات الآلاف من الأندلسيين وقد كان أثرهم بالحياة التونسية ملحوظا لمزاياهم وللمكانة التي احتلوها بالبلاد، وفي عهد عثمان داي أوسع لهم وأذن بإنشاء المدن، فأنشئوا بها المساجد وأوقفوا عليها أوقافا ضخمة وأحدثوا بها جنات لكن تلاشت بسبب الفتن ونفي أكثر سكانها، وأقام منهم فرقة بالحاضرة فبنوا مدرسة للعلم الشريف، قبلة الشيخ سيدي يونس والشيخ سيدي محرز بن خلف، وقد أنشأ في رجب (1034هـ-1625م)، وأول مدرس بها شعبان الأندلسي المتخصص في علم الكلام[2].

ثانيا-الحركة الفكرية بتونس في عهد البايات المراديين:

خلال القرن السابع عشر (17) أعانت الأحداث على تطور المجتمع على حل المشاكل وأوجدت ظروفا ملائمة أكثر من ذي قبل للنشاط الفكري، وأول تلك الظروف استقرار سلطة محلية شبه مستقلة تمثلت في الدايات ثم البايات، فقد نسبت التدابير الأولى التي اتخذت لفائدة التعليم إلى أول داي تمتع بنفوذ حقيقي هو عثمان داي (1007هـ-1019ه/1598م-1610م) أما يوسف داي (1019هـ-1047ه/1610م-1637م) فقد بقي من أثاره جامع جميل تقام فيه الصلاة على المذهب الحنفي وبجانبه مدرسة، وقد أوقف عليها دكاكين كثيرة حتى يضمن جرايات الأئمة والأساتذة والطلبة[3].

لقد استفاد تدريس الفقه الحنفي من جميع الإجراءات وخصصت له مباني مستحدثة ،فمثلا محمد شريف بدأ تعلمه بقراءة الفقه الحنفي المعروف ب"درر الحكام" وهو شرح لكتاب "غرر الحكام" من أكثر الكتب استعمالا في دروس الفقه بمدرسة يوسف داي وغيرها من معاهد التعليم بتونس ونجده في طليعة الكتب التي تذكر في تراجم فقهاء الحنفية من التونسيين[4].

عاش في تونس خلال القرن السابع عشر(17) فقهاء وافدون من المغرب الأقصى، منهم الشيخ أبا عبد الله بن محمد سنوسي ومحمد بن عبد الله المغربي الفاسي، كما كان فقهاء من الجزائر مثل الشيخ عثمان الأراسي والشيخ محمد براو ومن أبناء جبل زواوة وقد كان من مشايخ مثل محمد قواسم مؤلف

[1] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:29.

[2] -محمد وزير السراج، المصدر السابق، ج2، ص: 158؛ وينظر أيضا علي المنتصر الكتاني، انبعاث الإسلام في الأندلس، بيروت، دار الكتب العلمية،(ط1)، 2005، ص:395.

[3] -ابن أبي الدينار، المصدر السابق، ص: 184.

[4] - أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:55.

كتاب " سمط اللآل فيما بالشفاء من الرجال" ومقابل ذلك استوطن بالجزائر في ذلك العهد مستوطنون منحدرون من أصل تونسي مثل الشيخ محمد قدورة[1].

وقد وجد بتونس في أوائل القرن السابع عشر عدد من العلماء الذين تصدروا إلقاء الـــدروس في التفسير والأصول وعلى الإفتاء بالاعتماد على كتب مختلفة، لكن عددهم لم يكن كبيرا، نذكر من بـــين هؤلاء الشيخ قاسم عظوم الذي توفي بعد سنة (1009هـــ/1606م) وكان عادلا ومفتيا وألف كتاب "الأجوبة" وهو في النوازل، في أجزاء وشرحا في الفقه استمد منه رجال الإفتاء التونسيون بعده وعـــرف "برنامج عظوم" [2].

أما الشيخ أبو يحي الرصاع المتوفى بعد (1030هـــ/1621م) وقد تقلد الإفتـــاء حـــتى عـــام (1017هـــ/1608م) ثم إمامة جامع الزيتونة، وتخرج على يديه تلامذة اشتهر بعهم بعـــده مثـــل أبي الفضل المصراتي، الذي كان مفتيا وتوفي عام (1085هـــ/1675م[3]) ومن هؤلاء مـــن لم يشـــتهر إلا بمنصبه وبالدور الذي كان له في المجتمع، فالشيخ سالم النفاتي كان في أول القرن النائب المالكي لقاضي تونس الحنفي ثم تقلد الإفتاء ومات أثناء قيامه بفريضة الحج سنة (1049هـــ/1640م[4]).

فمهما كانت فضائل هؤلاء الفقهاء، لم يكن عددهم ولا مزاياهم في الثلثين الأول والثـــاني مـــن القرن السابع عشر تمكنهم من أن يوجد بتونس نشاطا ثقافيا باهرا، لكن طبقة العلماء والفقهاء الـــذين تولوا التدريس في أيام مراد باي الثاني كانت أوفر عددا وأظهر نشاطا[5] .

في النصف الأول من القرن السابع عشر أخذ نجم البايات يرتفع ونفوذهم يقوى مزاحما لنفـــوذ الدايات، فاستطاع مراد باي سنة 1058هـــ-1631م) وأبناءه وأحفاده أن يتعاقبوا في هذه الخطـــة وأن يؤسسوا بذلك أسرة حاكمة فاستفادت عدة مدن من اتساع نفوذ البايات، فلم يقتصروا على بنـــاء الجوامع الحنفية مثل الدايات بل اهتموا أيضا بالمذهب المالكي، فإذا كان حمودة باشا المرادي قـــد أتـــى قريبا من ضريح الولي أحمد بن عروس جامعا من أجمل جوامع الحنفية بتونس، فقد أمر أيضا ببناء بجانب

[1]- حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 53.

[2]- ابن أبي الدينار، المصدر السابق، ص: 265؛ وينظر: حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 90.

[3]- ابن أبي الدينار، المصدر السابق، ص: 267؛ ينظر: محمد مخلوف، المصدر السابق، ج1، ص: 305.

[4]- ابن أبي الدينار، المصدر السابق، ص: 265.

[5]- أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص43.

الضريح لأبي زمعة البلوي بالقيروان وقد كانت تقام في جميع المؤسسات الدروس اليومية وأوقفت عليها الأوقاف[1].

اتبع مراد الثاني ابن حمودة باشا السنة التي سنها أبوه، فبنى مسجدا بقابس وآخر بباجه وجعل إمامه من الطائفة الحنفية، وبعد وفاته طالت الحروب بين والده وبينه وبين أخيه محمد الحفصي، إلى أن استدب الأمر لابنه الأكبر محمد باي في سنة (1097هـ/1685م)، فاغتنم هذا السلم النسبي الذي ساد آخر سنوات حياته ليبني بتونس مسجدا مقابلا لضريح سيدي محرز بن خلف ومسجدا آخر بالقيروان ومدارس بقفصة وقابس[2]. كانت القيروان في القرن السابع عشر(17) تشمل أسرا من رجال الدين والعلم فترددت في كتب التراجم أسماء آل عظوم وآل الصدام وآل الزوابي وآل العواني وغيرهم، وكانت الدروس تلقى في جامع عقبة، لكن حلقا أخرى للتدريس كانت تعقد أيضا بالمساجد وقع ترميمها في العهد المرادي[3].

في سوسة كان الطلبة يسكنون قصر الرباط العتيق حيث كانوا يحضرون دروسا مختلفة، كما كانت أخرى تلقى بالجامع الكبير ويقوم بها أساتذة ذو فضل منهم: يحي بن أحمد بن بدر الدين (1056هـ- 1647م) الذي تخرج على مشاهير علماء العصر مثل سعيد شريف ومحمد فتاتة ثم عاد إلى سوسة للتدريس في رباطها[4]

وأحمد الريغي المولود في (1048هـ-1639م) الذي تتلمذ بالأزهر الشريف مرجع إلى سوسة وحارب البدع وكسر آلات الطرب واللهو. إضافة إلى الأستاذ علي بن موسى الأزهري الأندلسي (ت: 1058هـ-1649م) الذي قضى الواحدة والثلاثون من عمره في جامع الأزهر قبل أن يعود للتدريس بسوسة[5] إلا أن الشيخ الذي كان لا يضاهيه أحد في المنزلة التي كانت له بصفاقس في أوائل القرن الثاني عشر هجري الثامن عشر ميلادي، إنما هو الشيخ علي النوري (ت: 1117هـ/1705م)، وعرف ببراعته في الفقه وعلوم القرآن ومعارضته للتصوف، لكنه انتقل بعد ذلك إلى مصر وانتظم في سلك الطريقة البدوية، ثم عاد إلى صفاقس وقام فيها بدور علمي وسياسي[6].

---

[1]- حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 70؛ ينظر: ابن أبي الدينار، المصدر السابق، ص 216.

[2]- حسين خوجة، المصدر نفسه، ص: 90.

[3]- حسين خوجة، المصدر نفسه، ص: 33.

[4]- حسين خوجة، المصدر نفسه، ص 46.

[5]- حسين خوجة، المصدر نفسه، ص-ص : 40-41.

[6]- محمد مخلوف، المصدر السابق، ج2، ص: 163.

كان احترام العلماء في أواخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر فيه نوع من التقديس للعلماء تخالطت نزعة إلى التبرك بهم والخوف من غضبهم ومن دعائهم ثم تطور إلى تشجيع للتدريس وتقدير حقيقي للعالم، و لم يبق المشايخ المدرسون معرضين للفقر والحاجة وتوفرت بين أيدهم الكتب وبذلت لهم أحيانا الإعانات والصلات وحرروا الكتب المختلفة[1].

رغم جميع المؤثرات بقيت الحركة الفكرية في تونس، خلال القرن السابع عشر ملتفة إلى الماضي مستمدة أهم مقوماتها مما ورثته عن إفريقية الحفصية، لكن دولة بني حفص قد توالت عليها في آخر أيامها المحن فأحدثت في القرن السادس عشر (16) انقطاعا في النشاط الفكري، يمكن أن يدرك خطواته بما أصاب المكتبات التي جمعت في القرن الخامس عشر من تشتت وخراب منيت به ثقافة الفقهاء في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر من ضيق وضعف.

[1]- حسين خوجة، المصدر السابق، ص : 106.

الفصل الأول

سياسة السلطة الحسينية في المجال الفكري

المبحث الأول:الأوضاع الداخلية بتونس في عهد الحسينيين

المبحث الثاني: سياسة البايات الحسينيين في المجال الفكري

المبحث الثالث: إصلاحات الوزير خير الدين التونسي في المجال الفكري

تقديم:

منذ قيام الدولة الحسينية بتونس (1117ه-1705م) شهدت تونس تطورات سياسية وفكرية وذلك نتيجة للأوضاع السياسية الداخلية في تونس، وسياسة البايات الحسينيين التي اتبعوها في المجال الفكري، وتوالت في هاته الفترة العديد من الإصلاحات خاصة التي جاء فيها الوزير خير الدين التونسي.

المبحث الأول: الأوضاع الداخلية بتونس في عهد الحسينيين

تأسست الأسرة الحسينية على يد حسين بن علي في ربيع الأول من سنة (1117هـ/1705م) التي استمرت في الحكم إلى غاية استقلال وإعلان الجمهورية بها عام (1369هـ/1957م).

بعد انهزام إبراهيم شريف[1] في شهر جويلية (1117هـ/1705م)، وجدت البلاد نفسها مهددة بغزو وشيك تشنه عليها عساكر الجزائر، وعامت البلاد في موجة من الاضطرابات، فنصب علي بن حسين[2] بايا، وصاحب هذا التعيين أن اختار عساكر الانكشارية دايا جديدا هو "محمد خوجة الأصفر" وكان رجلا حازما وتعاون مع الباي تعاونا وثيقا لصد المهاجمين من الجزائر، فلم يبقى أمام الباي حسين إلا أن يحصل من اسطنبول إلى ما يجعل حكمه شرعيا[3].

جمع حسين باي السلطة بيده جميعا، فالعسكر التركي قد تضائل عدده ومازجته عناصر من الكرغلية وانحصر دوره في أن أصبح قوة تسهر على النظام العام، فتخلى مرغما عن كل مطامعه السياسية، أما ممثلوه أي الداي والديوان فقد تم إخضاعهم وقل شأنهم وانحصر عملهم في القيام ببعض الأدوار الشرفية، أما مجلس الشرع وهو أكبر هيئة قضائية شرعية ومختلف الشخصيات الدينية، لئن أغدقت عليهم النعم والألقاب فقد ظلوا رغم ذلك خاضعين لإدارة الباي وحكمه[4].

استخدم الباي حسين بن علي قبائل المخزن، قبيلة دريد وعمل على أن يجعل شيوخها موالين ومستشارين شخصيين، وتعزز جانبه بكل هذه الدعائم فمارس سياسة مارس فيها مزيد من التدخل في حياة الأهالي الخاضعين لسلطته وذلك بما سنه من قوانين فكان يفرض الغرامات بدون حساب ويتجاوز القوانين العرفية والقبلية وأحكام القوانين الشرعية، وكذلك بما كان يفرضه من ضرائب، فقواده ولزامه

[1] – هو ضابط تركي تعهد إثر عودته من المشرق بأن يضع حدا لتجربة المراديين، فتم ذلك في شهر جوان 1114هـ/1702م، ينظر: محمد الهادي شريف، تاريخ تونس، تونس، دار سيراس، ط 3، 1993، ص: 80.

[2] – هو مؤسس البيت الحسيني يرجع أصله إلى جزيرة كريت، وفد أبوه إلى تونس في أيام المراديين ونشأ ابنه في كنف هؤلاء، تولى الحكم من سنة 1117هـ/1705م إلى 1053هـ/1740م، ينظر: شوقي عطا الله الجمل، االمرجع السابق، ص: 111.

[3] – محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص: 82.

[4] – محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص: 84.

مكلفين بان يجمعوا من البوادي بأبخس الأثمان ما يمكن تسويقه من المحصولات، ثم تباع للتجار الأوربيين بربح كبير[1].

وفي ظل هذه الظروف خرج عليه ابن أخيه علي بن محمد وانتهى الأمر باستشهاد حسين باي في جنوب القيروان عام (1053هـ/1740م)، وأدى هذا لنشوب حروب عديدة بين أفراد الأسرة الحاكمة وإلى تدخل الجزائر في شؤون تونس[2].

في سنة (1152هـ - 1162هـ/1740م-1756م)، تولى علي بن محمد[3] الحكم، جر وراءه كل الناقمين في البلاد أي قسما من الطبقة الحاكمة ومن أعيان تونس والاخطر من ذلك انه استمال عددا من القبائل والطوائف التي لم يكن النظام يحسن معاملتهم مثل سكان جبل وسلات و أولاد عيار وغيرهم وقد سمو في تلك الفترة "باشية" بينما سمي غيرهم التقليديون الذين انظموا إلى صفوف الباي حسين "حسنية" مثل "جلاص" و"أولاد عون"[4].

ظل علي باشا يحكم البلاد بصرامة بعد أن اغتصب العرش بقوة، فكان يبالغ في الانفراد هو وابنيه يونس ومحمد بالسلطة ويصدر الأحكام السريعة وكانت في كثيرا من الأحيان دموية، فأثارت هذه السياسة ردود فعل عديدة من الثورات كانت انتفاضية عسكرية انكشارية في سنة (1155هـ/1743م)، وانتفاضة قبيلة الهمامة الكبيرة سنة (1162هـ/1750م)، والأخطر من ذلك أن الأهالي تخلوا عن النظام تخليا شبه تام[5].

أما على الصعيد الخارجي فلم تكن سياسة علي باشا دون سياسته الداخلية حدة وعنفا، فقد استولى في صيف سنة (1153هـ/1741م)، على مركز الجنوبين التجاري بطبرقة واسر جاليتها الأجنبية بأكملها ووضع حدا للوجود المسيحي بعد أن تواصل قرنين كاملين، ثم التفت إلى مركز "كاب نيقرو" أو "تامكروت" التجاري الذي كان يشغل التجار الفرنسيون شرقي طبرقة، وتعاطوا فيه تسويق حبوب تونس فافتكه منه ودمره، وكانت غاية تلك السياسية إجلاء التجار الأوربيين من سواحل بعيدة

[1] – شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق، ص: 83.

[2] – مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، (د،ط)،(د، س)، ص: 54، ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص: 110.

[3] – هو علي بن محمد، تولى الحكم من 1152هـ/1740م-1168هـ/1756م، ويعرف باسم علي باشا وهو ابن أخ حسين بن علي، ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص: 84.

[4] – محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص: 83.

[5] – حسن محمد جوهر، تونس، القاهرة، دار المعارف بمصر، (د،ط)، 1961، ص: 73.

قصد مراقبة تصدير منتوجات البوادي، فثارت السلطة الفرنسية وقامت الحرب بين الطرفين وانتهى الأمر بمعاهدة الصلح في نوفمبر (1154هـ/1742م)، قبلت فرنسا بمقتضاها جانبا كبيرا من شروط علي باشا ثم ربطت علاقات متينة ومتواصلة بين الدولتين [1]

وبخلاف ذلك لم تزل علاقات علي باشا مع الجزائر في تدهور منذ سنة (1147هـ-1735م) وهي السنة التي جاءت فيها عساكر الجزائر إلى تونس لتمهد له السبيل إلى العرش لكن كبريائه وصرامته لكل ما يتعلق بشؤون السيادة من جهة ومطالبة أتراك الجزائر إياه بدفع ضريبة سنوية واللهجة الآمرة التي كانوا يخاطبونه بها من جهة أخرى أدت مجتمعت إلى المصادمة ثم إلى القطيعة بعد سنة(1152هـ-1147م[2]).

وفي سنة (1158هـ-1746م) وجهت الجزائر حملة إلى مدينة تونس ولكنها أخفقت ثم حملة بعد عشر سنين، أفضت إلى احتلال تونس وإقصاء علي باشا عن الحكم وتعويضه بمحمد وعلي ابني حسين بن علي في سبتمبر (1169هـ/1756)، وكان لهذا الحادث تأثيرين ففي العاجل وعلى مدى خمسين سنة وجب على باي تونس الاعتراف بسيادة داء الجزائر، فكان منفذا وأمر هذا الأخير بدفع ضريبة له، وعلى المدى البعيد أحدثت المشاهد الأليمة التي صاحبة نهب مدينة تونس ومدينة الكاف ونوعا من الوعي القومي المعادل للجزائر[3].

وفي عام (1186-1229هـ/1782-1814م) تولى الأمر بتونس ابن علي باي حمودة باشا، ففي عهده نهضت البلاد نهضة واضحة في مختلف المجالات الفلاحة والتجارة والصناعة لكن حفلت كذلك هاته الفترة حروبا من أشهرها المعارك التي خاضها ضد الثائر علي برغل الذي طرد علي بن محمد القرامنلي حاكم طرابلس، فاستنجد هذا الأخير بحمودة باشا وبعد ذلك استولى علي برغل على جزيرة جربة، فأعد حمودة باي جيشا من أربعين ألف مقاتل وهزم علي برغل وأعاد القرمنلي إلى حكمه، وكذلك شن عدة معارك ضد الحكام الجزائريين الذين كانوا دائما يطمعون في صد نفوذهم بتونس[4].

هذا وقد ارتبط حمودة باشا بعلاقات طيبة مع نابليون بونابرت، كما ارتبط بمعاهدات تجارية مع كل من اسبانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعد وفاة حمودة باشا تولى الحكم عثمان باي في

[1] -شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص87.

[2] -محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص89.

[3] عزيز سامح الترا، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، بيروت، دون دار نشر، (د.ط) 1969، ص: 121.

[4] -عزيز سامح الترا، المرجع نفسه، ص112.

سبتمبر (1231هـ- 1814م) ونازعه السلطة ابن عمه محمود باي اشتهر حكمه بإبعاد أغلب أهل الرأي، وانتهى أمره بالقتل بعد ثلاثة شهور تقريبا من تولي الحكم فخلفه محمود باي في (1231هـ-1241هـ/1814م-1824م) وشهدت فترته هدوءا خاصة بعد انتهاء من مشكلات الحدود مع الجزائر وعقد الصلح النهائي معها بتدخل الدولة العثمانية[1].

وخلف محمود باي ابنه حسين باي من (1241هـ-1271هـ/1824م-1854م) فعاصرت ولايته أهدافا عامة وخطيرة في العالم الإسلامي كان لها صدى في تونس ففي عام(1244هـ-1827م) وقعت معركة نافارين البحرية التي التقى الأسطول العثماني معززا بالسفن الحربية من مصر والجزائر وتونس بالأساطيل الأوربية في المياه اليونانية، ومنها مهاجمة فرنسا عام (1247هـ-1830م) للجزائر مما اضطر الكثيرين من أعيانها للهجرة إلى تونس فأكرمهم الباي وفي سنة (1254هـ-1272هـ/1837م-1855م) تولى المشير أحمد باي الحكم الذي وجه عناية كبيرة للجيش وقام بإصلاحات كبيرة مما جعل الحكومة التونسية في فرض الضرائب على الصادر والوارد ومكوس على الأشياء المباعة لسد عجز ميزانيتها كما احتكرت الحكومة بيع مواد مختلفة كالملح والرخام والجلد والصابون فكانت هاته الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إضافة إلى الحكم المطلق المستبد بداية المشكلات التي واجهتها تونس فأدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الداخلية وانتشار الفقر والأوبئة[2].

وفي سنة (1276هـ-1859م) تولى محمد صادق باي الحكم وبذلت في هذه الفترة جهودا صادقة لإصلاح أوضاع البلاد ومن أخطر الاضطرابات التي تعرضت لها تونس في هاته الفترة ظهور مرض الكوليرا عام (1282هـ-1865م) ثم انتشار الحمى التيفوسية عام (1284هـ-1867م) وأدى ذلك إلى تعطيل لإنتاج الصناعي والزراعي فانتشرت المجاعة والقحط ولاق الناس من ذلك ضيقا شديدا[3].

فأمام هاته الأوضاع لم يكن أما الحكومة التونسية إلا طرق أبواب الاقتراض ففي عام (1282هـ-1865م) عقدت قرضا في باريس قيمته 25 مليون فرنك. ولما عجزت الدولة عن دفع فوائد القروض وامتنعت البنوك عن إقراضها لجئت للاقتراض من الأجانب المقيمين في تونس وانتهى الأمر بتوحيد الديون بفائدة 12% وكلت بجنة مالية مختلطة (كوميسيون مالي) وترأس هذا الأخير الوزير خير

[1] -شوقي عطا الجمل، المرجع السابق، ص86.

[2] -محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأفكار، د بلد، المطبعة الإعلامية، (د.ط)، 1884، ج 02. ص-ص : 6-9.

[3] -محمد بيلرم الخامس، لمصدر نفسه، ج02، ص: 65.

الدين التونسي، (1286هـ-1869م) ومهمة هذه اللجنة قبض إيرادات الدولة وتوجيهها حيث قسمت هاته الإيرادات إلى قسمين، القسم الأول لسداد الديون والثاني للخزانة[1].

وفي سنة (1290هـ-1873م) تولى خير الدين التونسي الوزارة وقام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية فألغى الضرائب التي كانت يعاني منها الشعب ونظم العلاقات بين الملالك والمزارعين والحكومة ووزع مساحات من الأراضي على الصغار المزارعين وأبطل الحملات العسكرية لتحصيل الضرائب ثم أوجد أول مجلس صحي لمراقبة الأمراض الوبائية[2].

المبحث الثاني: سياسة البايات الحسينيين في المجال الفكري

بعد قيام الأسرة الحسينية بتونس في فترة (1117هـ -1705م)، أخذ البايات في تنشيط الحركة الفكرية بإعادة إحياء المؤسسات التعليمية وبدعم الشيوخ والأساتذة بتنظيم الجرايات وتقديم الهبات. ولازموا سيرة باحترام العلماء ورجال الدين.

1.حسين بن علي: 1117هـ - 1153هـ/ 1705م -1740م:

كان مؤسس هذه الدولة مهتما بالتعليم الديني، فأقام من جديد معالم القيروان التي هدمها آخر بايات المراديين، وأعاد النشاط إلى زواياه، وأحدث بها زاوية جديدة في عام (1133هـ-1720م). وبنى زاوية بصفاقس وأخرى بنفطة، زاوية ومدرسة بسوسة وأصبحت مدرسة جربة مؤوى للدروس النشيطة[3].

لم يكن اهتمام حسين بن علي بتونس وبضواحيها أقل من اهتمامه بجهات أخرى، إذ أسس المدرسة الحسينية الصغرى ومدرسة النخلة وأضاف مدرسة إلى الجامع الجديد، وصب اهتمامه بالجامع الأعظم (جامع الزيتونة)، رتب عددا من المشايخ وأجرى عليهم جرايات منتظمة ورفع عدد المرتبين من ثمانية إلى ثلاثين مرتبا، ورتب جراية قارة للطلبة الذين كانوا يتلون القرآن الكريم بالجامع بين الصلوات وأضاف إلى الأوقاف ما يجمع من الجزية أهل الذمة وقسم من غنائم سفن البحر، وأوقف على خزانة جامعة الزيتونة نسخا متعددة من كتب الحديث والفقه وجمع مكتبة خاصة بالباردوا وأحيا سنة قديمة من عهد الحفصيين اجتماعه في سمرة بالعلماء على إكرام العلم والعلماء[4].

[1] -محمد بيرم الخامس، المصدر السابق، ج02، ص41.

[2] -شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص125.

[3] -حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 23.

[4] -محمد الوزير السراج، المصدر السابق، ص: 87.

2.علي باشا: (1153هـ-1169هـ/1740م-1756م):

شجع الحركة الفكرية التي كان يدعي مشاركته فيها فقد نسب إليه شرح التسهيل لابن مالك[1]، وكان مغرما بجمع المخطوطات التي بعث في طلبها إلى فاس وإلى اسطنبول مشجعا في سبيل اقتناء النادر منها أموالا ذات بال وهو الذي جلب إلى تونس من فاس نسخة من تاريخ ابن خلدون كان قبل ذلك مفقودا[2].

كان علي باشا مولعا بالبناء، فشيدت في أيامه ثلاث مدارس مالكية وواحدة حنفية وهي: مدرسة "حوانيت عاشور" قرب نهج الباشا، والمدرسة السليمانية ومدرسة بشر الحجار أما المدرسة الحنفية فهي المدرسة "الباشية"، وأوقف على هذه المدارس الأملاك والكتب، و لم يقتصر اهتمامه على كتب الفقه العادية وكتب الأوراد بل اعتنى أيضا بمؤلفات علمية كتفسير الكشاف "للزمخشري" (ت:538هـ-1144م)، وأمر بالبحث عن الحاشية التي وضعها عليه سعد الدين التفتزاني (ت:791هـ-1389م)[3].

كان ولوعه كثيرا بالنحو وباللغة، فكثيرا ما يقرأ القاموس للفيروزابادي (ت:817هـ-1414م)، فعلي باشا أكثر اطلاعا من سائر البايات على العلوم وشؤون الثقافة وكان بحكم ذلك يميل في العلماء إلى أوسعهم اطلاعا وأكثرهم دراية مثل المفتي محمد سعادة، الذي قضى سبعة أعوام في المشرق وعاد منه بحظ وافر من المعارف والأدب، وكان لعلي باشا خبرة بالأدب والتشجيع الجيد منه فاتصل به السفراء كانوا في غزارة الشعر وجودته أوفر حظا من سابقيهم، وقد نكب عددا منهم بعد أن قتل علي باشا.

3.علي بن حسين: (1172هـ-1196هـ/1759م-1782م):

أعان على نمو النشاط الفكري، بعفوه عن الأدباء، إذ أمر ببناء مدرسة واسعة عرفت بالمدرسة الحسينية الكبرى، وجدد ترتيب التعليم بالمدرستين الجاسوسية والتوفيقية، ورتب مثلما فعل أبوه مرتبات المشايخ وللنجباء الطلبة من مال الجزية ومن فواضل الأوقاف، وأوقف أوقافا جديدة على التعليم وأحيانا سنة كانت قد اندثرت، فأجرى من جديد على الفقهاء من الحنفية جراية مساوية لجراية عساكر الترك

[1] -"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، هو كتاب في النحو صفه ابن مالك النحوي الأندلسي (ت: 672هـ-1274م) أنظر، كارل بروكلمان، المرجع السابق، ج 1، ص: 298.

[2] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:67.

[3] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:68.

بترميم هؤلاء الفقهاء بديوان العسكر دون مطالبتهم بحمل السلاح وقد انتفع بهذه الإجراءات المختلفة المشايخ والطلبة لا في الحاضرة وحدها بل في القيروان وسوسة وصفاقس والمنستير وباجة والكاف وقفصة[1].

فقد أعجب الورتلاني في رحلته (1180هـ- 1766م) بما شاهده من ازدهار في جامع الزيتونة، أما جربة رغم انه لم يزرها لكنها ذكر الشهرة التي اكتسبتها بزاوية سيدي إبراهيم الجمني، حيث كان تلامذته يواصلون التدريس حسب النظام الذي شيخهم الراحل.[2]

و لم يعجب بالمدرسين الذين لاقاهم في صفاقس، فهذه الأخيرة أحوالها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تختلف عن النصف الأول منه بسبب الحروب الداخلية أو من جراء الحاضرة التي كانت تستقطب كاملا الحركة العلمية[3]، ولكن على خلاف المؤرخ الصفاقسي محمود مقديش بين أن العلماء الصفاقسيون لم يقصروا في طلبهم للعلم بهذه المدينة، بل حتى في مدن تونسية أخرى كالحاضرة والقيروان، وكانت أكثر المدن اتصالا بالشرق خاصة بالأزهر الشريف، فقد استقر عددا من الصفاقسيون به وألقوا الدروس، وعادوا بمخطوطات وزاد علمي مثل علي النوري (ت: 1118هـ-1706م)، ومحمود الشرفي (ت:1157هـ-1745م)، بعد أن بدع هذا الأخير في علم الحساب والفلك فبنى له الباي مدرسة بصفاقس. ومما ساعد على إشعاع هذه المدينة ازدهار التجارة بها متجهة بحرا إلى جربة وطرابلس والإسكندرية[4].

5.حمودة باشا: (1186هـ-1229هـ/1782م-1814م):

في أول خطوة قام بها، بنى قصرا سمي بدار السلطان على أنقاض قصر المراديين الذي كان يسمى بنفس الاسم في الحاضرة، وتولى بنفسه خطة القضاء والإفتاء وأئمة الجوامع الكبيرة كالزيتونة، كما اعتنى بنفسه بأهم الواجبات الدينية والسياسية كالرسالة التي حررها بإذنه علماء تونس جوابا على الرسالة التي بعثها الوهابيون[5] إلى مختلف الأقطار الإسلامية، إلا انه قد اعتمد في المباشرة اليومية لشؤون التعليم وللمشايخ ورجال الدين على وزيره صاحب الطابع[1].

---

[1] -احمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:70.

[2] - أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:70.

[3] - أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:71.

[4] - محمود مقديش، المصدر السابق، ص:177.

[5] -تنسب الوهابية إلى محمد بن عبد الوهاب من نجد (1112هـ-1700م)، وهي دعوى إصلاحية بحتة عرضها إصلاح الخرق ونسخ الشبهات وإبطال الأوهام ونقض التفاسير والتعاليق المتضاربة التي وضعها أربابها ودحض البدع وعبادة الأولياء، فهي الرجوع إلى الإسلام والأخذ به، والاستمساك بالوحدانية

بعث وزيره أبا عبد الله محمد العربي زروق إلى الكاف في ربيع الثاني من 1221هـ الموافق لـ الأربعاء 18 جوان 1806م، فجدد قصبتها وحصونها وصورها وملأها بالميرة والأقوات وآلات الدفاع وخزائن البارود[2].

احترام حمودة باشا للعلماء، كان امتدادا لتدابير أبيه التي عاشها حمودة بنفسه وسعى على إبقاء السياسة ذاتها في مجال العلمي، ويظهر هذا الاحترام في مقارنة صيغة أمرين عاليين، أولهما صدر سنة 1781م قبل توليه العرش بسنة وهو خال من ذكر أسماء العلماء والفقهاء، أما ما ورد في الأمر الذي صدر سنة 1793م وهو مصدر باسم العلماء والأعلام والفقهاء[3].

أما في إعانته للطلبة، فيظهر أنه كان مقتنعا بالرواتب التي تصرف لهم في عهد والده كانت كافية، وعن محاولته لاستحداث طرق تعليمية ومواد حديثة في عهده فيتضح محاولته لتحسين التعليم لمنع الضرب، والمواد التي كانت تدرس في عهده فهي علوم الفلك والموسيقى[4].

ويظهر عدم اهتمام هذا الباي بالحركة الشعرية التي كانت قد أينعت في عهد والده وكان لا بفتح أذانا لإطراء المادحين ويقول «من مدحك بما ليس فيك، جدير أن يذمك بما ليس فيك»، وكان على إطلاع بالحضارة الغربية وذلك راجع إلى أنه كان على علم ببعض اللغات الأوربية، واستعانته بالخبراء المثقفين في ميادين مختلفة ونصائح وقناصل ومعرفته بما تنشره جريدة L'ambigu اللندنية وغيرها من الجرائد[5].

تجمع المصادر أن تونس في عهد حمودة باشا كانت من أكثر الدول إطلاعا على الحضارة الأوربية، فيشير "غفل" في تقديره الذي كتبه سنة (1220هـ-1805م) أن سبب التمدن هو اعتناق الأوربيين للإسلام وكذلك المواطنين المسيحيين الذين كانوا يعملون في قصر الباي وقصور الأعيان، أما الرحالة "فرانك فيري" فيرجع السبب إلى كثرة الأوربيين المقيمين بتونس وخاصة بالحضارة، بسبب

والاهتداء والاهتمام بالقرآن والاعتصام بالدين وفروعه وقواعد الأدب، أنظر: لوثروب ستورداد، حاضر العالم الإسلامي، ج 1، (تع): شكيب أرسلان، د بلد، دار الفكر، (د ط)، (د س)، ص:315.

[1] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 76.

[2] -ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تر:لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، د بلد ، دار العربية للكتاب، (د.ط)، (د.س)، ج04، ص:54.

[3] -رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس، د.بلد، منشورات الجامعة التونسية، (د.ط)، 1980م، ص:331.

[4] -رشاد الإمام، المرجع نفسه، ص:334.

[5] - رشاد الإمام، المرجع نفسه، ص:337.

تجارتها الواسعة وقربها من الساحل، ويؤكد على الأسرى والأرقاء التونسيين في أوربا عندما يسرحون ويرجعون إلى بلدهم.[1]

6.أحمد باي: (1253هـ-1272هـ/1837م-1855م):

لقد أثر في تطور الحركة الفكرية في تونس بالإجراءات التنظيمية التي مر بها من جهة وبالمؤسسات الجديدة التي أحدثها من جهة أخرى والواجهة التي اشتملت إليها تلك التراتيب قد تصدقها بصورة أوضح وأثبت بعد ذلك الوزير المصلح خير الدين تونسي عندما تولى الوزارة قبل الاحتلال الفرنسي بسنوات قليلة[2].

وفي عهده بدأت حركة التنظيمات في الدولة العثمانية على عهد السلطان محمود الثاني وقد طلب السلطان من الباي أن يطبقها في تونس، وقد رفض الباي تطبيقها لأنه كان حريصا على بقاء نفوذه المطلق وعدم تبعيته لاسطنبول إلا انه أدخل في ترتيب عساكره من ضمان عصرية نتج عنها ظهور أفكار جديدة بين الشبان من ضباطه وقد تكون عددا منهم في مدرسة الباردو الحربية[3].

أدى التقارب بينه وبين الغرب وخاصة فرنسا، إلى أن لبى دعوة وجهت إليه لزيارة فرنسا، ورجع من هناك معجب لما شاهده من مظاهر حضارتها المادية وقد استدعى نظره من ذلك بوجه خاص قصر فارساي، فحاول أن يبني نظيرا له في البلاد، وبنى صورة مصغرة لهذا القصر القريب من الحضارة اسماه المحمدية[4].

قام أحمد باي باستصدار فتوى من رجال المجلس الشرعي، وقد صرح كبير المفتيين منت الحنفيين والمالكية الشيخان: محمد بيرم الثالث وإبراهيم الرياحي، بأن الطريقة التي أصبح عدد من التونسيين يملكون بها إخوانهم في الذين لكم تبقى موافقة لما أمر به الشرع، فصدر أمر في سنة (1258هـ-1842م) بإبطال شرق[5].

بلغ عدد ما أوقفه أحمد باي في السنوات الثلاث (1256هـ-1840م و1257هـ-1841م و1258هـ-1842م) من الكتب جملة ألفين وست مائة وست وتسعين (2690) مجلدا

---

[1] - رشاد الإمام، المرجع السابق، ص:340.

[2] -زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، (د.ط)، (د.س)، ص:456.

[3] - زاهية قدورة، المرجع نفسه، ص:457. -أنظر:

Dwight L.Ling, Tunisian From Protectorate Republic, p-p: 18-19.

[4] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 114.

[5] أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 106.

بقيمة إجمالية قدرها خمسون ألف وأربع مائة وثمانية وستين ويعتبر ذلك العدد من الكتب في ذلك العصر إذ لم تدخل آلة الطباعة بعد إلى البلاد التونسية، كبيرا جدا، ولذلك جلب اهتمام المؤرخين آنذاك واعتبروه عملا عظيما في تاريخ تونس. فتحدثوا عنه وأثنوا على صاحبه، كما فعل أحمد بن أبي الضياف الذي قال: " يا له من عمل ذلل صعاب العلوم وأنشأ حدائقها ورياضها، وأجرى جداولها وحياضها". ثم محمد بيرم الخامس الذي ذهب به حديثه عن تلك المكتبة أن بالغ في تقدير عدد كتبها فقال بأنها بلغت نحو سبعة آلاف (7000) مجلد ونتج من ذلك إحياء العلم وكثرة العلماء بتونس[1].

7.محمد باي الثاني: (1272هـ-1276هـ/1855م-1859م):

أصدر في عام (1274هـ-1875م) ما يعرف بعهد الأمان فقد أدت لإصداره عدة ظروف، كانت الدولة العثمانية قد طالبت بتطبيق "فرمان"التنظيمات التي أصدره عبد المجيد عام (1255هـ-1839م[2]). كان سفراء الدولة الأجنبية يضغطون من جانبه على الباب العالي مطالبين بسرعة التطبيق هذه التنظيمات التي تحفظ حقوق رعاياهم في كافة ولايات العثمانية، واستغلت فرنسا وإنجلترا ظروف صدور الحكم على اليهودي في تونس بالإعدام، فضغط القنصل الفرنسي "ليون روش" والإنجليزي "ريتشارد وود" على الباي منتقدين الحكم الصادر، مطالبين بتطبيق فرمان التنظيمات الخيرية، فتصرف الباي في القضية التي حكم فيها بإعدام اليهودي[3].

وفي هذه الأوضاع قام الكاتب ابن الضياف، كاتب لأسرار الدولة: بصياغة نصوص عهد الأمان بالاسترشاد مما جاء في التنظيمات الخيرية العثمانية، وفي موكب حضر فيه ممثلو الدول الأوربية وكبار موظفي الدولة وأعيانها وقرأت نصوص عهد الأمان في عشرين محرم 1274هـ الموافق لـ 10 سبتمبر 1857م وحلف الباي بالعمل بمقتضاه[4].

واهتم محمد باي بعد ذلك، بتنظيم القضاء الشرعي، فكان المجلس الشرعي يعقد يوميا بانتظام منذ عام (1273هـ-1875م) ويحظر القاضيان الحنفي والمالكي وحرص على إنصاف المظلوم بأن يرفع

---

[1] -خليفة حماش، وقف الكتاب في البلاد العربية في العهد العثماني وقفية الباي التونسي المشير أحمد باي عام 1256هـ-1840م نموذجا،تصدر عن مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة لدراسات والعلاقات الخارجية، العدد 22، 2012، ص: 54؛ ينظر أيضا: أحمد بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 6، ص ص 84-85؛ ينظر أيضا: بيرم الخامس، المصدر السابق، ج02، ص: 09؛ ينظر ملحق رقم :01.

[2] -ألوند غرين، مرجع سابق، ص:163.

[3] -ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 4، ص:240.

[4] - ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص:117.

ظلامته وشكايته إلى أن يبرأ منها. وأحدث في عام (1274هـ-1858م) مجليا بلديا بالحاضرة لتنظيم شؤون المدينة وإصلاح طرقاتها وإنارتها[1].

ادخل الطباعة بالحروف إذ كانت على الحجر من قبل ذلك وكان من أعماله الموفقة تعيين خير الدين وزيرا للحربية إثر عودته من فرنسا، فقام هذا الوزير بأعمال عمرانية وإدارية عظيمة[2].

8.محمد الصادق باي: (1276هـ-1299هـ/1859م-1881م):

فترة محمد الصادق باي حاسمة في تاريخ،حيث بذل مجهودا لإصلاح البلاد لكن اصطدم بعوامل أخرى أقوى. وتجمع المصادر أن هذا الباي كان منذ البداية عاقد النية منذ الإصلاح، ويحمل هؤلاء الأوضاع التي وصلت إليها بلاد إلى المقربين منه والذين ألقى عليهم بمقاليد الأمور فأساءوا التصرف واستغلوا الثقة المسموحة لهم ولعل أبرز دليل على نية الإصلاح، الإصلاحات العدلية التي اتخذها الباي بتقنين عهد الأمان وإنشاء المجالس الأهلية، للفصل في القضايا والمجلس الأعلى المتكون من ستين (60) عضوا لإبداء الرأي والمسائل السياسية والاقتصادية وقد بدأت هذه المجالس نشاطها منذ أفريل (1861م و1278هـ). وتلقى الباي تهنئة من الإمبراطور نابليون الثالث على هذه الإصلاحات العظيمة[3].

أمر الصادق باي بتعليم العسكر، بعد أن شعر بضعف الجندي، وبعده عن الحياة العسكرية، فكان تقديم دروس للضباط في تعليم المدافع والسلاح وقراءة القانون وبعد ظهور كل يوم يقومون بقراءة القرآن الكريم، إلا أن التعليم العسكري الحقيقي كان يتم داخل المدرسة الحربية الوحيدة الباردو[4].

تدوم مدة التعليم ست (06) سنوات مقسمة إلى قسمين ولا يدخل أحد من القسم الثاني إلى الأول أو من الأول إلى الجيش إلا بامتحان، ويشرف عليه مجلس مركب من اثنين من الأمراء واثنين من الضباط الكبار في الجيش بالإضافة إلى مدير المكتب ومدة التعليم في القسم الثاني أربع (04) سنوات يتلقى الطالب مواد متعددة: في السنة الأولى القرآن الكريم واللغة الفرنسية وفي الثاني: القرآن الكريم وعلم النحو، واللغة الفرنسية والسنة الثالثة يتلقى علم النحو واللغة الفرنسية أما السنة الرابعة فيتعلم اللغة الفرنسية والجغرافيا، الأصول وعلم الجبر وعلم المساحة. أما القسم الأول فيدخل الطالب بعد النجاح في القسم الثاني ومدة التعليم فيه سنتين (02) فالسنة الأولى لعلم رسم الأماكن علم التحصين الوقتي،

[1] -شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص:119.

[2] -محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، (تح)، حمداني الساحلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (ط 1)، 1986م، ص:160.

[3] -محمد الوزير السراج، المصدر السابق، ج 4، ص:203.

[4] -الشيباني بلغيث،الجيش في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، (تح): عبد الجليل تميم، صفاقس، د.دار، (د.ط)، 1995، ص:94.

وتعليم التصرفات العسكرية نظريا وتطبيقيا ويتعلم الرماية وحمل السلاح والصناعة الحربية وأصول الفنون الحربية. والسنة الثالثة فهي استمرارا لتعلم الفنون المذكورة، ثم يتعلم صناعة المدفعية ورسم الأماكن والصناعة الحربية[1].

إن التدهور الاقتصادي التي بدأت تعاني منه تونس منذ سنة (1246هـ 1830م) وصل في هذه الفترة إلى أقصاه بحيث طغى على كل محاولات الإصلاح، ويمكن أن تعبر أسباب عديدة للوضع الذي آلت إليه البلاد ومن عوامل ذلك انقياد الصادق باي إلى شخصيات ثبت أنها لم تكن أهلا للثقة وفي مقدمتهم الوزير الأكبر مصطفى خزندار[2]. الذي تولى عدة مناصب في وقت واحد وزارة العمالة، الداخلية، الخارجية، والمال، ووصلت جملة مرتباته مقابل مناصبه متعددة في وقت كانت البلاد وأهلاها يئنون فيه من الذائقة المالية و لم يكشف بذلك بل حرص على أن يحصل على الثروة بكل الطرق فصارت مفاسده على كل لسان والباي لم يوقفه بل انقاذ إليه انقيادا كاملا[3].

لجأت الحكومة لسد العجز في ميزانيتها عن طريق الاقتراض من الأجانب بأرباح فاحشة وخاصة من فرنسا فقرر الباي إلى مضاعفة الضرائب على الأهالي، واصدر سنة (1280هـ-1863م) قرار بذلك، فكانت هذا بمثابة الشعلة التي أشعلت نار الثورة[4].

وهكذا وجدت بتونس منذ سنة (1274هـ-1857م) حركة فكرية لم يزلها القمع الذي سلط على الناس بين سنتي (1281هـ-1282هـ/1864م-1865م) فأحس أنصار الإصلاحات بالحاجة إلى الاتصال والكتابة والنشر ووجدت في ذلك المراسلات الخاصة مواضيع جديدة سمت بها عن التكلف والرقة المصطنعة، لكن الجيل الجديد المتطلع إلى العمل لم يكتف بذلك، فوجد في المقال الصحفي

[1] -الشيباني بلغيث، المصدر السابق، ص:96.

[2] -هو الوزير الوحيد الذي لم يكن من المماليك، وأصوله غير معروفة بدقة، فقد عرف بهذا اللقب نسبة إلى والد، ولا يعرف عنه سوى أنه تربى عند احد موظفي الحكومة يدعى (زهيدا)، وما أن دخل القصر حتى انجذب إليه الصادق باي، فقربه منه تولى عدة مناصب، رتبة الدينا باشي (الرائد) ثم أميرالاي (عقيد) ثم وصل إلى أمير لواء ثم وزير للبحر، عاملا على الساحل في سنة 1295 هـ-1878م وصل إلى الوزارة الكبرى. ينظر:رشاد الإمام، المرجع السابق، ص-ص 3-5؛ خير الدين التونسي، أقوم لمسالك في معرفة أحوال الممالك، (تق) محمد الحداد، القاهرة، دار الكتاب المصري، 2012، ص: 31.

[3] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:163.

[4] -ثورة من 1864م-1281هـ تزعمها علي بن غذاهم لأسباب، إضافة إلى مضاعفة المجبى، تعسف العمال وحكام الأقاليم، إثراء المماليك الفاحشة إلى بسط سير العدالة، سخط الجنود من اجل مرتباتهم، تزايد غضب الشعب إلى المنح المخولة إلى القناصل الأوربيين. ينظر: جان غانياج، ثورة علي بن غذاهم 1864، (تر): لجنة من كتابة الدولة لشؤون الثقافية، تونس، الدار التونسية للنشر، (د.ط)، 1965، ص:64.

وسيلة للتوفيق بين الفكر والعمل، فلتجئ بيرم الخامس مثلا إلى جريدة "الرائد التونسي" للتعبير عن رأيه في تعطيل الدستور[1].

فجريدة الرائد التونسي أحدثها، محمد الصادق وصدر أول عدد منها يوم الأحد 04 محرم 1277هـ-1860م التي أعطى امتيازها بأحد تجار الأجانب ولكنه خص قسما منها بنشر الأمور الرسمية وجعل رئاسة تحريرها للأستاذ "محمود قبادو"، ثم بعد صدور بضعة أعداد منها أبطل منحة الامتياز المشار إليه، وجعلها والمطبعة الرسمية لما اشتملت عليه من الأجهزة والحرف المعدنية من حقوق الدولة التونسية وحدها. والمطبعة مقرها كان بالحفصية حاليا قسم إدارة الغابات حيث كانت مصنعا للمدافع في العهد الحفصي وفي عهد الدولة المرادية والحسينية إلى مدة انتصاب المشير أحمد باي، انتصبت بها في المطبعة الرسمية نحو ربع قرن[2].

المبحث الثالث: إصلاحات الوزير خير الدين التونسي في المجال الثقافي:

لما عزل مصطفى خزندار عن منصبه سنة (1240هـ-1873م) تولى خير الدين[3] منصب الوزير الأول، وأطلقت في يده فيما يرى من إصلاح، فتولى ذلك من جميع نواحيه السياسية، الزراعية، التعليمية، الاقتصادية، المالية، والقضائية والإدارية وسنقتصر من تلك الآثار، التي كان أثرها بعيدا في التطور الفكري والنهضة الأدبية[4].

إتباع إصلاحات خير الدين يتضح أربعة أركان أساسية، بداية بإنشاء المدرسة "الصادقية"، تنظيم التعليم الزيتوني، إنشاء المكتبة "العبدلية"، تشجيع الطباعة والصحافة والنشر ومحاولة إصلاح القضاء[5].

سيتم التعريف بالمدرسة في الفصل الخاص بالتعليم في تونس[6]، لكن يمكن أن نضيف أن خير الدين عين لجنة تضم ستة (06) أعضاء ترأسها هو بنفسه، مهمتها تنظيم مشروع المدرسة وهي تظم

---

[1] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص 118.

[2] -محمد بن خوجة، المرجع السابق، 166.

[3] -خير الدين باشا التونسي (1225هـ-1307هـ/1810م-1879م) وهو شركسي الأصل من أسرة أباظة، خطف على إثر غارة أو فتنة وبيع عبيدا في سوق الرقيق بالأستنة فاشتراه تحسين بك، وهذا الأخير باعه إلى احد وكلاء باي تونس الذي وكله لشراء السراري والعبيد. ينظر: ارلوند غرين، المرجع السابق، ص:149؛ خير الدين التونسي أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، (تح): محمد الحداد، القاهرة، دار الكتاب المصري،2012، ص: 31.

[4] -أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، تونس، دار الكتاب العربي، (د.ط)، (د.س)، ص: 148.

[5] -محمد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية بتونس، تونس، دار النشر التونسية،(ط 3)، 1983، ص: 39؛ وينظر أيضا : أحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية، ابن النديم للنشر والتوزيع، (ط 1)، 2010، ص: 174.

6 -أنظر الفصل الخاص بالتعليم بتونس.

كل من: محمد عبد العزيز بوعتور "باش كاتب" والعربي زروق "رئيس البلدية" مع ستة (06) علمـــاء، المفتي الحنفي "أحمد بلخوجة" والقاضي المالكي "طاهر النيفر"، وقاضي الباردو "عمر بن الشيخ"، "محمد بيرم الخامس" و"مصطفى رضوان"، و"أحمد ورتتاني"[1].

1.إصلاح التعليم بجامع الزيتونة:

اشتغلت تلك اللجنة على تخطيط برامجه وضبط مناهجه وترتيبها علـــى درجـــات، تـــتحكم في مبادئها ونهاياتها امتحانات النقل، وامتحانات الشهادات، مع جعل المناهج في كل درجة مشتملة لزومـــا على مواد الرياضيات والطبيعيات، وتنظيم طريقة اختيار الأستاذة بواسطة المناظرات وضمن ذلك قانون في 27 فصل صدر به الأمر (1292هـــ-1876م) الهادف إلى وضع حد للتجاوزات وإصلاح البرامج وعرف هذا القانون بقانون خير الدين. من جهة كان يبغي محاربة الغيابات المتكررة للمدرسين والنهوض بمستوى التعليم، وأنيطت النظارة بمسؤولية جديدة وهي رفع تقارير دورية عن أوضاع التعليم في الجامع الأعظم إلى الوزير الأكبر[2].

شملت قائمة الدروس، العلوم التي يمكن أن تدرس (اللغة العربية، علـــم الســـير، تـــاريخ، علـــم الحساب، وعلم الهندسة) واحتلت المنزلة الأولى أربعة علوم (التوحيد، الفقه، التجويد، النحو). ثم قســـم التعليم إلى ثلاث مراحل: عليا، وسطى، سفلى، أما فيما يخص توصيات التعليم وضع بعنوان "المشـــايخ المدرسين" مع مراعاة مستوى التلامذة وقدرتهم على الفهم. وكان أهم فصل في ذلك القانون رقـــم 24 الذي ألزم الطلبة بأن يكون لكل واحد دفتر ترسم فيه الدروس التي حضرها ودرجة مواظبتـــه عليهـــا واجتهاده والامتحانات ونتائجها، كان الدفتر والنجاح في الامتحانات يسمحان بالإعفاء لأداء المعـــرف بـــ "المجي" ومن الخدمة العسكرية[3].

كتب خير الدين في فترة لاحقة أن المدرسة "الصادقية" قد أنشأت على غرار المـــدارس الثانويـــة الفرنسية "الليسيات"، وهذا يعني أن مسجدها كان ملحقا بالمدرسة وليس العكس، وان من يقبل مـــن المشايخ على تدريس بها جنبا إلى جنب مع أساتذة أوربيين يكون قد وقف موقفا جريئا[4].

---

[1] -أرلوند غرين،العلماء التونسيون، (تر): حفناوي عمايرية، د.بلد ، النجمع التونسي، (ط 1)، 1995، ص: 149.

[2] -محمد الفاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص: 40.

[3] -احمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 133.

[4] - أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 150.

تناولت إصلاحات خير الدين التعليم الإسلامي التقليدي في مستوى التعليم الابتدائي، فصدر قرار بتاريخ فيفري 1293هـ-1876م ضبط مقاييس أكثر دقة في مسألة انتداب المؤدبين الذين أصبحوا خاضعين لتسكيت الحكومة، وتنفيذا لهذا القرار شكلت لجنة من كل بلدة تتألف من عضو المجلس الشرعي ومن أمين المؤدبين بالمنطقة، وأوكلت مهمة ضبط قائمة بالمؤدبين المؤهلين وكذلك القيام بزيارات لتفقد الكتاتيب[1].

وقد نص هذا القرار على بعث إدارة العلوم والمعارف المناط بها مراقبة كل المؤسسات التعليمية في البلاد وهي تشمل الكتاتيب والمدارس وجامع الزيتونة والصادقية، وقد عين خير الدين صهره وزميله جنرال حسين علي على رأس إدارة العلوم والمعارف والتي شكلت فعليا النواة الأولى لوزارة المعارف. والجدير بالملاحظة أن خير الدين لم يعين عالما على رأس هاته المؤسسة الهامة، إذ أن التعليم كان حكرا على العلماء وهو لا يقل في نظرهم قيمة عن الأوقاف، فاختيار شخصية من خارج سلك العلماء دليل على رغبة خير الدين في تحديد سلطة العلماء الواسعة، وجعلها تخضع لتراتيب مقننة تحت إشراف المباشر لديوان الوزير الأول، كما كان يسعى لوضع قيود دستورية على سلطة الباي غير المحدودة[2].

كانت الشبيبة الصادقية المتعلقة بخير الدين تعلقا مباشرا، في حين صارت الشبيبة الزيتونية البعيدة عن الاتصال المباشر بشخصه، متعلقا تعلقا قويا مطلقة في السيادة الأدبية بالإمامين الذين كانا حاملي رسالة النهضة ورسالته في تلك الجامعة القومية، وهما الشيخ سالم بوحاجب الذي اعتبر من يوم إذن أستاذ الأساتذة ومنار النبوغ في العلم والأدب، والشيخ عمر بن الشيخ الذي كان له التفوق العلمي إذ عمل على تسيير التعليم وحراسة النظم وتطبيقها بصفة نائب الدولة فأصبح هذا التلاقي بين اتجاه الصادقيين واتجاه الزيتونيين والوزير خير الدين هو رائد الشبيبة وزعيمها[3].

2.إنشاء المكتبة العبدلية:

كان خير الدين مقتنعا بضرورة نشر الثقافة، فاهتم بالمكتبات وكان احمد باي قد أنشأ مكتبة بجامع الزيتونة وأوقف عليها ألفي (2000) كتاب كانت قد انتزعت من مصطفى خزندار مقابل قسم من دينه لدولة، وأسس خير الدين مكتبة أخرى أوقف عليها مكتبته الخاصة، وكانت تضم أيضا ألفي (2000) كتاب، منها مخطوطات ثمينة كان قد اشتراها من آل بيرم. ونمى عدد كتل هاته المكتبة بما

[1] – أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 151؛ ينظر: المنجي الشملي، خير الدين باشا، تونس، د دار النشر، (د.ط)، 1968، ص:39.

[2] – أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 153.

[3] –محمد الفاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص: 41.

اشتراه من المكتبات الخاصة، كمكتبة ابن أبي الضياف، وأودع هذا الرصيد المجتمع من الكتب برحاب الجامع الأعظم، وأعدت قاعة فسيحة في الرواق الذي يحده شرقا، وكان أحد الأمراء الحفصيين (هو أبو عبد الله محمد (889هـ-932هـ/1404م-1525م) قد خصصه لنفس الغاية، ولذا يقي الناس يطلقون على هذه المكتبة اسم "العبدلية" مع أن الاسم الرسمي الذي اختير لها هو "المكتب الصادقية" نسبة إلى الباي الحاكم سنة تأسيسها، نظمت هاته المكتبة بمقتضى أمر بتاريخ (12 ربيع الثاني 1292هـ، 29 ماي 1874م[1]).

كان الترتيب الذي تخضع له هذه المكتبة من أشد تراتيب المكتبات، وكان المؤلفين تونسيين ينوهون بحسن تنظيم قاعة المطالعة وسهولة اقتناء الكتب[2]. بالإضافة إلى ذلك استفاد خير الدين من التجربة الأوربية في هذا الميدان، وكانت المكتبة الجديدة تحوي مخطوطات ومطبوعات لنتاج مطابع اسطنبول، وقد وردت بسرعة إلى تونس حيث أخذت مكانها في المكتبات العامة والخاصة، وكانت كتب التاريخ والسياسية كثيرة بين هذه المطبوعات[3].

3.تشجيع الطباعة والنشر والصحافة:

من ناحية الطباعة والصحافة والنشر، التي هي أقوى الإصلاحات أثرا في تطور الحياة الفكرية والأدبية، فقد كانت نهضة الوزير خير الدين نهضة قوية حازمة فالمطبعة التونسية كانت عند ولاية خير الدين الوزارة الكبرى قد مضى على تأسيسها 15 عاما والجريدة الرسمية هي جريدة الرائد كانت في سنتها الرابعة عشر (14)، وكان صدور الجريدة غير منتظم، وفي عمل المطبعة فتور فأظاهر بها اعتناء بعث فيها النشاط، وأسند نظرها عامة إلى الشيخ محمد بيرم، وأسند إدارة الجريدة إلى فرنسي مستعرب نشأ في بيروت وتخرج من كلية الياسوعيين هو موسور كيرليتي، ووسع نطاق النشر في المطبعة بالإكثار من نشر الكتب الأدبية والتاريخية[4].

وجلب للقيام على الناحية العملية من المطبعة وتولى تصحيح الكتب وجريدة الرائد العلامة المصري الشيخ حمزة فتح الله الإسكندراني، وبهذين الأستاذين كريليتي وحمزة فتح الله اتصلت جهود

[1] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:136.

[2] -بيرم الخامس، المصدر السابق، ج 2، ص: 67.

[3] -أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:137.

[4] -محمد فاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص: 42.

النشر في تونس بمركزي النشر الهامين في العالم العربي "بيروت" و"مصر" فكثرت المبادلات والمراسلات، واتساع جانب جلب الكتب المطبوعة في الشرق وترويجها بتونس[1].

وفي سنة (1261هـ-1874م) ابتدأت المطبعة تصدر تقويما سنويا، ترقى واكتمل إتقانه واستمر صدوره نحو ثلاثين عاما، اسمه "النزهة الخيرية"، كان يقوم بوضعه وتحريره كاتب من أبناء المهاجرين الجزائريين، برع في الأدب والحساب والفلك هو الشيخ حسن لازاوغلي أسماه في البداية البهجة الحسينية في التواريخ الحالية ثم عدل ونقح تحت إشراف خير الدين بنفسه. ومن تلك السنة أصبح صدور الجريدة منتظما أسبوعيا لا يتخلف، وفتح فيه باب المقال، إذ فتح المجال أمام عدة مقالات تعالج الأوضاع الداخلية مثل مقال "التربية" عند تأسيس المدرسة الصادقية ومقال "المدار على الرجال" عندما راجت شائعات كذبت ببلاغ رسمي عن سحب الملك ثقته بالوزير[2].

ساهمت هذه المطبعة في نشر الثقافة، بطبع كتب قديمة وحديثة، حيث بدأ هذا النشاط متواضعاً في سنة (1277هـ - 1861م) طبعت مجموعة قوانين وتراتيب واعتبرت سنتا (1279هـ - 1280هـ/1863م-1864م) أكثر إنتاجا فنشر في كل سنة أربعة كتب[3].

من الكتب التي طبعتها المطبعة الرسمية في تونس، " الخلافة النقية في أمراء إفريقية" للباجي المسعودي عام (1283هـ -1867م)، " المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، عام (1286هـ - 1869م) وتاريخ الدولتين للزركشي عام (1287هـ- 1871[4]).

وافق انفتاح عدد من التونسيين على العالم المعاصر وحركة النهضة، شيء من عدم الاطمئنان فخافوا أن يفقدوا الأساس الذي اعتمد عليه وجودهم، وهو موافقة حياتهم للمثل العليا للإسلام، فاستعمال الآلات المستوردة، حيث يصف ابن أبي الضياف ذلك بقوله، تقليد غير الإسلامي ولو في الأمور الضرورية، حيث يراه يعضهم منكراً يقارب الكفر[5]. وقد شمل هذا الإنكار مثلاً الزي النظامي

[1] – محمد فاضل بن عاشور، المرجع السابق، ص43.

[2] –أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:137؛ ينظر أيضا:

Chenoufi mencef, le problem des origines de l'imprimerie et de la presse arabes en tunisie dans sa relation avec la renaissence 1847, 1887 l'unversité de lille, 1974, tome II, p p 232-251.

[3] –نذكر منها: كتاب "سلوان المطاع في عدوان الإتباع" لابن ظفر المكي(ت) (595هـ-1198م) وكتاب " واسطة السلوك في سياسة الملوك" (حمو بن زيان عبد الوادي (ت) 791هـ - 1388م) وكتاب "موطأ" للإمام مالك و" مناقب الأمية الأربعة" للحريفيشي و" لوعة الشاكي ودمعة الباكي" للصفدي وكتاب:" كشف المخبئ عن فنون أوربا"؛ ينظر: أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:136.

[4] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 138.

[5] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 139.

العسكري الذي لبسه أعوان الباي والضباط والعساكر في تونس امتثالاً للأوامر الباي العالي، إلا أن أمثال بيرم الرابع من الفقهاء أيدوا هذا الإجراء ومدحوا الباي حسين ابن محمود(حسين الثاني) عندما لبس لأول مرة هذه البذلة النظامية، وبتأييدهم واعتبارا لأمر الخليفة العثماني زال الإشكال في هذه القضية[1].

وتناولت الإصلاحات ميدان القضاء، وهو ميدان حساس كان تقليدياً من اختصاص العلماء، حيث حرص على مشاركة قضاة المجلس الشرعي في تكوين اللجنة المشرفة على الإصلاح[2]، وخلصت في أعمالها إلى ما تضمنه المرسوم المؤرخ في 25 ماي 1876م - 1293هـ. الذي هو بالأساس جمع القوانين الجارية في قانون موحد للقضاء الشرعي، وقد تضمن إجراءا جديداً بارزاً وهو جعل المجلس الشرعي محكمة استثنائية تنظر في الأحكام التي تصدرها المجالس الشرعية بالمدن الداخلية أو يصدرها قضاة الفتوى[3].

ثم قام خير الدين بإجراءين آخرين أكثر ثورية في إصلاح النظام القضائي، فحاول إلغاء المحاكم القنصلية الأوربية واستبدالها بمحاكم تونسية أوربية مختلطة على هدى النموذجين المصري والتركي، إلا أنه اصطدم بمقاومة السلطات الأجنبية وخاصة إيطاليا التي كانت مصرة على المحافظة على نظام الامتيازات القنصلية" les capitulation"، فتمكن خير الدين فعلاً من بعث محكمة مختلطة لفترة تجريبية يرأسها القاضي حسونة الوزير، بمساعدة مستشارين قانونيين فرنسي وإنجليزي للنظر في قضايا الديون التي لا تتجاوز ألف ليرة. لكن هذه المحكمة اختفت بعد تجربة بضع سنوات إذ فشلت في حل القضايا المتزايدة للأوربيين الذين تضاعف عددهم والذين لا يطولهم القضاء التونسي[4].

في نفس السنة (1876م- 1293هـ) حاول إلغاء التفرقة بين المذهبين بوضع القضاء التونسي، وعليها عيَّن لجنة[5] وزودها بتوجيهات مفادها وضع قانون يجمع بين الشريعة وأحكام العرف التونسي ويتحاشى التفرقة بين المذهبين، لكن هذا المشروع لقي معارضة من طرف الحنفيين والمالكيين، فتماطلت اللجنة في أعمالها و لم تحقق أي نتائج حتى ألغيت بعد عزل خير الدين عن السلطة سنة(1295هـ- 1878م[6]).

---

[1] - احمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 141.

[2] ضمت هذه اللجنة: " الشاذلي بن صالح"،"احمد بلخوجة"،" محمد الشاهد"،"الطاهر النيفر"، ينظر: أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 152.

[3] - أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 153.

[4] - أرلوند غرين،المرجع نفسه، ص: 155.

[5] - ضمت: " محمد النيفر، قاضي الباردو، عمر بن الشيخ، وسام حسونة،ينظر: أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 155.

[6] - بيرم الخامس، المصدر السابق، ج 1، ص-ص : 64 – 65، ينظر:زاهية قدورة، المرجع السابق،ص: 461.

وقد انتهى عهد التنظيمات تقريباً في (1294هـ-1295هـ/1877م-1878م)-، مع سقوط خير الدين وهجرته إلى اسطنبول، بحيث تولى لفترة وجيزة الصدارة العظمى ويبدو أن بعض أتباعه بتونس ومن بينهم الشيخان محمد بيرم الخامس ومصطفى رضوان، قد حاولوا مواصلة الحركة الإصلاحية، وكان مصطفى رضوان عضواً في اللجنة التي أشرفت على إعطاء الامتياز لمد سكة حديدية بين تونس والجزائر سنة (1294هـ- 1877م)، إثر حادثة ضيعة (هنشير سيدي ثابت)، كان الشيخان رضوان وبيرم عضوين في اللجنة المختلطة الفرنسية- التونسية التي توصلت إلى تسوية وإعادة العلاقات، وفي (1296هـ -1879م) أنشأ بيرم الخامس أول مستشفى للأمراض العقلية بصفته رئيساً لإدارة الأوقاف، إلا أنه عندما احتل الفرنسيون تونس في سنة (1299هـ-1881م)، كان بيرم وأغلب أتباع خير الدين قد غادروا البلاد، وكانت بذلك الحركة الإصلاحية التونسية قد وصلت إلى نهايتها[1].

لقد تميزت سياسة البايات الحسينيين في المجال الفكري بالعديد من الاهتمامات والتطورات، بإقامة معالم جديدة وإنشاء المساجد والزوايا والمدارس ثم تشجيع المشايخ والمدرسين، ومع بداية القرن الثامن عشر (18) شهدت إصلاحات في المجال التعليمي ودعم حركة النشر والكتابة وذلك ما شهدته إصلاحات الوزير خير الدين التونسي.

[1] - أرلوند غرين، المرجع السابق، ص:164.

الفصل الثاني

التعـــليم بتـــونـــس

المبحث الأول: المؤسسات التعليمية

المبحث الثاني: نظام التعليم

المبحث الثالث: أهم المدرسين في العهد الحسيني

التعليم بتونس من القرن الثامن عشر إلى بداية القرن التاسع عشر، عرف تحسنا لإقبال عليه، وذلك وفقا للنظام الذي كان متبعا خلال هذه الفترة ودور المؤسسات التي كان يتردد عليها الطالب، إذ أن المشاريع والمدرسين حرسوا على تطويره وتخريج كفاءات.

المبحث الأول: المؤسسات التعليمية:

1-المساجد:

تتميز مدينة تونس بكثرة مساجدها، وذلك راجع للحكام الذين اهتموا بتشييدها حيث النشاط الديني والتعليمي فيها، ومن أبرز هذه لمساجد، جامع الزيتونة الذي بناه "عبد الله بن الحباب عام (114ه- 732م) وأتم بناءه "أبو العباس محمد الأغلب" وكان ذلك في عهد المعتصم، والمسجد مميز بعمارة وصومعة وقبابة وأقواسه وأعمدته الرخامية والخطوط العربية وأعمال السيراميك[1]. للمسجد 13 باب، اثنان في الجدار القبلي، فالواقع منها إلى يمين المحراب يقود إلى غرفة المنبر والآخر هو باب الخطيب وبقية البواب موزعة كما يلي: ثلاثة أبواب ف ي الغرب و3 في الشمال خمسة في الشرق وأحدهما مسدود، وهذه الأبواب تؤدي إلى الأسواق المحيطة بالجامع[2].

ومن المساجد أيضا، مسجد القصة الذي شيده الحفصيون والقصبة هي القلعة الرئيسية ودار الحكم ومقام الأمير، وجامعها كان موضع عناية الذين أسسوا القصبة والذين استقروا فيها على طول السنين، وهندسة المئذنة في جامع القصبة هي موحدية في أسلوبها[3].

جامع صاحب الطابع[4] أقيمت أول صلاة به في 12 ربيع الأول 1929ه- 4 مارس 1814م بالحلفاويين، شهدها الباي ووزراءه وأهل المجلس الشرعي، وأول خطيب به أبو عبد الله محمد بن حسين يبرم وأول شاهد على أوقافه أو عبد الله المناعي، وأوقف به 4 خزائن للكتب، واشترط به في كل عام يحضر خطيب وإمام للصلوات الخمس وشيخ المدرسة وشاهد الوقف لحساب الوكيل على جميع لدخل والخرج[5].

[1]- أحمد راشد الخالدي، المدن والآثار الإسلامية، القاهرة، مكتبة نجلو المصرية، ط1، 1977، ص:112.

[2]- رشيد الخلدي، المرجع نفسه، ص: 129؛ ينظر ملحق رقم: 04.

[3]- رشيد الخالدي، المرجع نفسه، ص:129.

[4]- أصله مملوك، دخل منذ طفولته في خدمة حمود باشا حتى صار سر الباي وعمدة الدولة في كافة المهام واشهتر بالبر فانفق ثروته الطائلة على أعمال الخير من مساجد والمدارس، ينظر شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص: 112.

[5]- ابن ابي الضياف، المصدر السابق، ص: 80.

2- الزوايا:

لقد اشتهرت في تونس خلال القرنين الثامن عشر18 والتاسع عشر 19 العديد من الزوايا لما في ذلك من أهمية وتأثير في المجتمع التونسي وحتى الحكام وكان للعملاء اتصال بالطرق الدينية الشعبية لتعزيز قدرتهم على التأثير في عامة السكان.

من أشهر الزوايا في تونس الزاوية "الشاذلية"، لأبي الحسن علي الشاذلي، (ت: 656هـ- 1258م)وهو ولي من البلاد المغربية فد إلى تونس، فكان أول مكان إقامته قرب "شاذلة "الواقعة بين تونس ومجاز الباب ثم تحول إلى الحاضرة واعتكف وهناك بنيت أول زاوية شاذلية، القائمة حتى العهد العثماني بدورها التعليمي[1].

الزاوية "القادرية"، التي أسست في بغداد وكان لها فروع في كل أنحاء العالم الإسلامي وبدأت تعاليمها تنشر في تونس سنة (597هـ-1200م)، إلا أنها لم ترسخ إلا في النصف الثاني م القرن الثامن عشر، عندما دخل حمودة باشا (1781-1813م) صفوف الطريق بتأثير الشيخ علي بن عمر الشايب، وقد بنى الباي زاوية للشيخ شايب ومنها تفرغت عدة زوايا في أنحاء البلاد، فهذه الطريقة تضم 145000 تابع في كمل تونس تملك عدد كبيرا من الزوايا[2].

الزاوية "التيجانية"، أسسها أحمد التيجاني (ت: 1231هـ- 1815م) في غرب الجزائر، ويرجع الفضل إلى حد كبير في دخول هذه الطريقة إلى تونس إلى الباش مفتي إبراهيم الرياحي، عندما أوفد هذا الخير من طرف حمودة باشا في مهمة دبلوماسية إلى المغرب سنة(1218هـ- 1803م)، قام بزيارة أحمد التيجاني الذي عينه لنشر طريته في تونس فأسس الرياحي أول زاوية تيجانية في الحاضرة سنة (1816م- 1232 م)، وبعد وفاته أمر محمد باي ببناء الزاوية الذات الشكل الموريسكي في نهج سيدي إبراهيم، انتشرت الطريقة بسرعة لهيبة وشخصية الرياحي وصار لها إتباع في كامل المن لنشر التعليم والطريقة[3].

كانت الزوايا مراكز نفوذ منتشرة في المدن ولقرى، تقوم بدور تعليمي يشبهه قريبا الدروس التي تلقى في المدارس، واهتمام الأولياء بالدور الأول في تعليم الأدعية والأوراد، كأبي الغيث القشاش الذي

[1]- - محمد البهلي النيال، الحقيقة لتاريخية للتصوف الإسلامي، تونس،النجاح، (دط)، 1965، ص:318.

[2]-محمد البهلي النيال، المرجع نفسه، ص: 320.

[3]- أولوند غرين، المرجع السابق، ص 79،ينظر محمد البهلي النيال، المرجع السابق، ص :91.

كان يتصرف في إشراق الآلاف من الأتباع لتعليم الأوراد، أما ورثته وأحفاده رؤساء "الزاوية البكرية " فقد اشتهروا بتوليهم جامع الزيتونة وبدروس الحديث التي يلقونها في نهاية القرن السابع عشر وبدية القرن الثامن عشر[1].

يعتبر الولي "سيدي عزوز" من أشهر الأولياء الذي عاشوا في بداية القرن الثامن عشر، وكان يتبرك به كل بايات بني مراد والعلماء والرجال والنساء من القطر التونسي وحتى من الجزائر، إذ يشارك في السفر إلى الجزائر لعقد الصلح بينها وبين تونس وتنسب عليه كرامات وأخبار الغيب وتنبؤات، وكان لزاوية عمل اجتماعي تعليمي واسع النطاق وبعيد الأثر[2].

3-المدارس:

أ-المدارس الموجودة منذ العهد الحفصي:

كان التعليم في الكتاتيب ثم في المساجد وأخذ مساره الطبيعي بإنشاء المدارس حيث أنشأت المدرسة "الشماعية"، أول مدرسة في المغرب الإسلامي، مؤسسها أبو زكرياء يحي الأول في حدود سنة (633هـ -1237م)، أسسها قرب الجامع الأعظم قريبة من سوق العطارين، وبقيت قائمة عن سمي بسوق البلاغية، زنقة الشماعين، ومن أهم مشايخهم في العهد الحفصي أبو القاسم ابن البراء، أبو علي عمر بن قداح،أبو القاسم القسنطيني، ويذكر أن جراية المدرس بها 10 دنانير[3].

ومن المدارس التي بنتها الأميرة عطف، زوجة أبي زكريا يحي الأول في عهد ابنها عبد الله محمد المستنصر (341هـ-742م) مع الجامع لمسمى بجامع التوفيق وأول مدرس بها أبو بكر محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمري الاشبيلي، كانت قبالة زاوية الشيخ أبي القاسم الزليجي[4].

ومن مدارس القرن 7 هجري، المدرسة العنقية، أنشأتها الأميرة فاطمة شقيقة الأمير أبي زكريا في عنق الجمل عرفت باسم "دار المعلمة" في الحاضرة تونس، ليتم فيها تعليم البنات تعليما متزليا ومهنيا وعلى الصناعات المختلفة كالغزل والخياطة والتطريز أما المدرسة المرجانية، أسسها أبو محمد عبد اللهث المرجاني، وأنشأ الشيخ المغربي أبو عبد الله، من رجال العلم والصلاح ومؤسس جامع باب الجزيرة،

[1]- أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:52.

[2]-- حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 199.

[3]-أحمد بن الشماع، الأدلة البنية النورانية، (تح)، الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية، (دط)، 1984، ص:5، وينظر الزركشي، تاريخ الدولتين، ص-ص: 7-71

[4]- أحمد بن الشماع، المصدر السابق، ص: 68.

المدرسة المغربية[1] إضافة إلى مدرسة سيدنا يحي في درب العسال، بناها يحي السليماني في سنة (747هـ-1346م) والمدرسة العصفورية، أنشأها ابن عصفور والمدرسة الحكيمة التي أسسها محمد بن علي اللخمي : (744هـ/ 1343م[2]).

غالب المدارس التي كانت موجودة في العهد العثماني وخاصة الحسيني وقد أسسها الحفصيين، وأوقفت عليها أملاك كافية للاتفاق على المشايخ المدرسين وعلى الطلبة.

وقد بقيت في العهد العثماني مراكز لتدريس الحديث والفقه، وكان قد أصاب الخراب عددا من تلك المدارس فرممت وخصصت لتعليم الفقه الحنفي ذلك ما حدث بالمدرسة العنقية ثم بالمدرسة الشماعية في أيام الداي أحمد خوجة، التي وقع تحديدها من سنة(1050 هـ-1640م) إلى سنة (1057هـ-1647م) أوقف الدايات ورؤساء لحنفية وأثريائهم وأوقفا ذات بال على هاتين المدرستين والمدراس الأخرى[3].

ب-مدارس التي أنشئت في العهد المرادي:

أصبحت جربة مركز التعليم لنشر مذهب بن مالك بن أنس بفضل المجهود الذي قام به الشيخ إبراهيم الجمني (ت: 1134هـ- 1721م) . ولد "إبراهيم الجمني" بقرية جمنة، من أسرة كانت متصلة بالولي الطرابلسي الشيخ الخروبي، وعاش الجمني قرابة ست سنوات (6) بنفزاوة في ليبيا وتسع سنوات بالقاهرة حيث جمع العديد من الكتب ورجع إلى مسقط رأسه جمنة ثم غارها لسكن جربة والتدريس بها وتعرض لعداوة إمام جامع الغرباء الذي منه من التدريس، فانتقل بتلامذته إلى الأكواخ حتى بنى لهم الباي مراد بن حمودة باشا مدرسة سنة (1085هـ-1674م) ومسجدا ومساكن، تعرف حتى ليوم بزاوية سيدي إبراهيم الجمني[4].

ومن المدارس المشهورة "المدرسة المرادية" وهي موجودة الآن بسوق الربح بتونس، أسسها مراد الثاني أحمد حمودة باشا، وتسمى أيضا بمدرسة "التوبة" لأنها كانت مسكنا للأجناد بل بنائها ويقع فيها

[1]-ابن أبي دينار، المصدر السابق، ص: 134.

[2]- جميلة المبطي، المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تاريخ الإسلامي، 2000-2001م، ص:168.

[3]- حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 49. وينظر: أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 34.

[4]-محمد مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تر: محمد محفوظ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (د،ط)، 1988،ص: 204.

الفجور، فغير رسمها الأول وجعلها لتلاوة كتاب الله والعلم، وبها إمام ومدرس وبها بيوت للقاطنين لها وهم مرتبات ووقفت عليها عدة أوقاف[1].

"المدرسة اليوسفية" التي بناها يوسف الداي (1008هـ- 1047هـ/1599م -1637م) بالبشامقية، وأول مدرس بها هو رمضان أفندي هو أول مفت حنفي بتونس. لكن هذه المدرسة أزيلت سنة 1296هـ 1879م بأمر المشير محمد الصادق باي لتوسيع المستشفى الصادقي[2].

ج-مدارس التي أنشأت في العهد الحسيني:

أسس حسين باي[3] (1117هـ- 1153م/ 1705هـ-1740م) مدرسة "بالحسينية الصغرى"، الواقعة بنهج تربية الباي، وهي مقبرة الملوك الحسنية المعروفة بتربة الباي المنسوبة غلطا لعلي باي الثاني ولعلهم ينسبونها إليه لأنه أول من دفن بها من الأمراء بهذه حجرات لتعليم الطلبة وشيخها هو الشيخ محمد ويعرف بجعيط، ووقف عليها أوقاف ورتب للشيخ والطلبة مرتبات وكان تمام هذه سنة (1124-1713م).

وبناؤه أيضا مدرسة النخلة وهي تقع بنهج الكتيبة بمقربة من الجامع العظم "جامع الزيتونة" وكانت فندقا خانا معدا لبيع الزبيب[4].

وفي سنة 1133هـ بنى مدرسة بمدينة القيروان، إذ تعتبر من ألطف المدارس ورتب بها درسين، أحدهما صباحا والآخر عقب الظهر، ومدرسًا يقرئ الأولاد القرآن الكريم وشيخا للتجويد، وأوقف على هذه المدرسة أو أوقاف كثيرة ورتب المدرس والطلبة مرتبات قدر الكفاية[5].

ومن المدارس أيضا بمدينة سوسة، عمل حسين باي على تجديدها ونسبها لشيخ عبد القادر الجيلاني (740هـ-561م/ 1077هـ -1166م) فأوقف عليها أوقافا وعين عليها مدرسا ومؤذنا وإماما[6].

---

[1]-ابن أبي الدينار،المصدر السابق، ص: 233، وينظر: حسين خوجة، المصدر السابق، ص:9.

[2]- أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 47

[3] - ولد عام 1086هـ- 1675م قدم والده بلاد الروم، نشأ في خدمة أمراء افريقية تولى منصب خزندار و لم يبلغ من العمر عشرين سنة، تولى الحكم في 1117-1705 إلى غاية 1153-174، ينظر حسين خوجة، المصدر السابق، ص:120.

[4]-حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 125؛ وينظر: احمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 70.

[5]-حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 118.

[6]-حسين خوجة، المصدر السابق، ص:133.

ومدرسة أخرى سميت بالحسينية أو مدرسة النخلة، وأطلقوا عليها هذا الاسم لأن كان لها نخلة، ويقال أسسها حسين بن علي 1126هـ-1714م ويقال أن وقعها كان بفندق لبيع لخمور، وكانت نخلة، فأزالها الباي وأقام هذه المدرسة[1].

"المدرسة الحسينية الكبرى"، بنيت في عهد الحسين بن علي (1172هـ-1196م/1759هـ 1782م) سماها بالحسينية الكبرى خلافا للتي بناها أبو حسين باي (الحسينية الصغرى) تحتوي على أربعين غرفة، وأوقف عليها أوقافا معتبرة كافية للمحافظة على البناية ولإجراء مرتبات على المشايخ وعلى ثلاثين 30 طالبا من المالكية وثمانية 8 من الحنفية، وذلك حسب التوزيع بين المذهبين والذي يوافق حاجات سكان البلاد، وبتولي إدارة المدرسة وإمامة الناس شيخ مالكي، وهذا لشيخ مطالب بتقديم دروسا لمدة تسعة أشهر في السنة، ويكون درس يومي للفقه المالكي ودرس في الفرائض، وشيخ آخر يقوم بعد ظهر كل يوم بتدريس في اللغة العربية ر والأصول وعلم الكلم والمنطق أما بعد العصر، فيقرئ الشيخ الحنفي الطلبة الثمانية 8 المنتسبين لهذا المذهب[2].

أنشأ أحمد باي[3] في سنة (1277هـ-1860م) مدرسة "الباردو" وتعرف باسم "مكتب المهندسين"، "مكتب العلوم الحربية"، "مدرسة الباردو العسكرية"، كان لها دور بارز في تكورين الضباط لتونسية، واضطلع أساتذتها تلاميذها بدور مرموق في ترجمة لعديد من المصنفات العسكرية، ومن هذه المدرسة خرجت الأفواج الأولى من الضباط التونسية، ممن كان لهم تأثير في الحياة السياسية والفكرية[4].

كانت مهمة خير الدين تكوين أجيال لإداريين الذين يحتاج إليهم في انتهاج سياسة ملائمة للعصر، فأنشأ المكتب الجديد" في سنة (1291هـ-1874م) وسميت بعد ذلك "بالمدرسة الصادقية" بالحاضرة التي فتحت أبوابها في (1287هـ- 13 فيفري 1875م) لمائة وخمسين تلميذا، خمسين من المقيمين بالمدرسة ومائة من أصناف المقيمين، حيث كان عدد التلامذة في أول المشروع خمسين تلميذا

[1]- أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 70.

[2]- أحمد عبد السلام، المرجع نفسه، ص: 70، ينظر:

Abdelmoula Mohamed, L'université zaytouniene la société Tunisienne, Tunis, 1971, pp: 85-86.

[3] -تولى الحكم من (1253هـ -1278/1837هـ-1855م) عقل عهد بمظاهر الحركة الإصلاحية وقد وجه عناية خاصة للنهوض بالجيش ن فأقبل على جمع الجنود وتدريبهم حتى أصبحت لديه قوة لم تنظم لغيره من لولاة تونس.

[4]- أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:134.

داخليا وخمسين خارجيا، ثم زيد خمسون خارجيا بطلب من الأولياء إذ أدركوا فائدة ما يرمي إليه خير الدين في تكوين أعوان الدولة[1].

من العلوم التي تدرس فيها، العلوم التقليدية إضافة إلى تدريس الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية واللغات الأجنبية والجغرافيا والحساب والجبر والهندسة، وبذلك أدى خريجي المدرسة خدمات كبيرة للبلاد، حيث عاد من فرنسا عددا من طلابها تلفت الكتلة التي سميت بـ (جون تونيزيان) (Jeune Tounisienne) ثم توالت البعثات الطلابية إلى المعاهد العليا الفرنسية، ولكن بعد 1881م همدت سلطة الحماية إلى الحد من شعاع هذه المؤسسة وتحويلها إلى الغرض الذي أسست من أجله في جعلها مكتبا لإعداد لمترجمين[2].

المبحث الثاني: نظام التعليم

نظام التعليم خلال القرن الثامن عشر، كان يتردد على طالبي العلم على "كتاب من الكتاتيب أو زاوية من الزوايا، يتعلم في نفس الوقت القراءة والكتابة وقليلا من النحو والفقه والحساب أحيانا، ويزيد النجباء على ذلك فقط بعض المتون ثم تشرح تلك المتون في مرحلة ثانية من الدروس يرتقي إليها من كان يطلب أكثر أو من يطمح إلى أن يصبح قضيا أو مفتيا أو مدرسا[3].

فقراءة كتب النحو والصرف البلاغة والفقه والكلام وأصول الدين الفقه والمنطق ولتفسير والحديث،يحصل الطلبة على المشاركة في العلوم المذكورة ونضاف إليها في بعض الأحيان معالم الحساب والفرائض والتصوف، غير أن هذه المشاركة لم تكف نعني اطلاعا واسعا وثقافة شاملة فهي قليلة وغير متعمقه[4].

ومن المطالعات التي يعتمد عليها الطلبة، ما يفيدهم في خضم، فكانوا يبحثون عن التوجيهات في كتب (النوازل) بالنسبة إل القضاة وفي كتب "الفرائض" ولتوثيق بالنسبة إلى العدول؛ وتعلم اللغة كان يعتمد على سر قواعد دون التعرف على تطبيقاتها ودروس القرى، والحديث كانت لا تتجاوز التلاوة

[1] بيرم الخامس، المصدر السابق، ج2، ص: 66.

[2] – البشير الحاج، أضواء على تاريخ تونس الحديث، دار بوسلامة، ط1، 1981، ص:83.

[3] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص: 83.

[4] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 84.

المصحوبة بشرح الألفاظ شرحا بسطا، ودروس القراءات أكثر من دروس التفسير لوجود خطط متعددة للقراء في المساجد[1].

فالتعليم خلال القرن الثامن عشر، بداية بمرحلة التعليم الولي في الكتاب بتعلم القراءة والكتابة ثم التعليم، المستوى المتوسط الثانوي وحتى من المستوى العالي كان يتم في الزوايا والمدارس والمساجد يتلقى علوم مختلفة في اللغة والحديث والفقه والأصول[2].

نظام التعليم بداية القرن التسع عشر 19 لم يختلف كثيرا عن القرن السابق، فقد بقي على مستويات التعليم الولي، في السنة الأولى، يزاول الطفل تعلمه ومنذ الخامسة ولمدة ثمانية أعوام أو أكثر، مبدؤها المكتب القرآني للخط والقراءة والرسم المصحفي وحظ المتون مثل؛ المرشد لمعين والأجرومية وألفية ابن مالك[3].

في السنة الثانية، بعد ختم القرآن يلتحق التلميذ بالجامع الأعظم لمدة ثلاث سنين يدرس فيها النحو والفقه، التجويد، المنطق، ومبادئ البيان، الحساب، والدرجة الثانية أربع سنين 4 ويتم فيها: أصول الفقه، مبادئ البلاغة، آداب البحث والعروض، النحو، الصرف، البلاغة، فقه المنطق، علم الكلام، الحساب، العروض، الأدب[4].

والسنة الثالثة، وهي التعليم من المستوى الثانوي، يتم فيها التحقيق للعلوم مع زيادة علوم الحديث والمصطلح، وتسمى هذه السنة التحضير للامتحان، فأكثر الشغل فيها بالمراجعات والتحقيق للمسائل وتوسيع الفكر[5].

ويمكن الإشارة أن التعليم ليس مضبوطا بين سار أهل طبقة واحدة من لتلامذة فحضره لسبع سنين، لما تقتضيه طبقة غالب العقول، ومنهم من لا يقضي إلا ست سنين، وقل من يزيد على خمسة، ومنهم من يعقد به فكره أو عزمه إلا بعد عشر سنين أو أكثر[6].

يجري نظام التعليم على طريقة شبيهة بالاختيارية، فالمدرس يختار ما يشد من الدروس والفنون والكتب والأوقات والمراتب وعدد الدروس والتلميذ يختار المدرس، ومقدار الفنون والدروس، وأوقات

[1]-ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص: 141، ينظر: أحمد عبد السلام، المرجع نفسه، ص:85.

[2]- أحمد عبد السلام، المرجع نفسه، ص: 85.

[3]- أرلوند غرين المرجع السابق، ص: 44.

[4]-محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب،، تونس، دار النخبة، ط1، 2006، ص: 87.

[5]- محمد الطاهر بن عاشور، المرجع نفسه، ص: 87.

[6]- محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص:88.

لدروس غير مضبوطة بحيث على التلاميذ أن يرتبوا لأنفسهم دروسا متداخلة الأوقات وذلك قصد ملئ دفتر الشهادات، وهو دفتر مربع الشكل، يشمل على مئة 100 صفحة في كل ورقة جداول ثلاث لذكر اسم الكتاب ووضع اسم الشيخ المدرس بخطه وشهادة لشيخ للتلميذ بمقدار ما حضره من الكتاب إلى تاريخ تسجيل تلك الشهادة [1].

في فترة متأخرة من القرن الثامن عشر، على التلميذ أن يدرس بداية أربعة فنون (التجويد، التوحيد، الفقه، النحو) وفي كل عام يجري امتحان للانتقال من الكتاب إلى ما فوقه من العلوم المعينة له للامتحان هي: علم الحديث التوحيد، التجويد، الفقه، الفرائض، أصول الفقه، النحو، الصرف والمنطق، حيث يعين لمشايخ النظار لهذا الامتحان لجنة من المدرسين الرسميين يلقي كل واحد على التلميذ، فإذا تحققت له كفاءته، كتبوا له في دفتر الشهادات أصاب بالتقدم أو بالتنازل[2].

مع بداية القرن التاسع عشر، ظهر ا يعرف بشهادة "التطويع" وهي شهادة تثبت وتدل على شهادة التقييم من المستوى الثانوي، وامتحان التطويع هو امتحان كتابي في فقه المعاملات والعبادات، أما الشفهي بإلقاء دروس تعين لكل طالب فبعد الحصول على هذه الشهادة يطيب أفراد الكتب الابتدائية ثم يندرج الطالب ويشغل بقراءة المرتبة العالية وعلومها، التفسير، الحديث، أصول الفقه، البلاغة، النحو، اللغة، الأدب، علم الكلام وليس مشروطا على مزاولة هذه المرتبة والأشغال بجميعها بل يكتفي بما يدعوه إليه همته وخاصة التفسير والحديث لعدم أو قلة مزاولتها قبل ذلك[3].

على الطالب الراغب في ذلك أن يطلب من أساتذته إجازات[4]، وهذه الأخيرة تثبت تمكنه من عدة مصنفات وبالتالي قدرته على تدريسها، والشباب المدرس، على هذا الأساس يدعون بالمتطوعين، ويكلفون بإلقاء دروس في مبادئ لنحو أو الحديث بمدرسة من المدارس، وفي الزيتونة نفسها- ففي دروس مبادئ النحو أو الحديث بمدرسة من المدارس، وفي الزيتونة نفسه- ففي سنة 1849م، أضيفت مجموعة من 12 مدرسا من المرتبة الثانية إلى المجلس الثلاثين الأصليين الذين أصبحوا يسمون أساتذة

[1]- محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص:132.

[2]- محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص- ص: 133-34

[3]- محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص: 87.

[4]-في معناها الفني تعني الإجازة النقل رواية الحديث، واستعملت أيضا بمعنى شهادة مكتوبة من مدرس، بأن الطالب قد استكمل من الدروس، وكانت الاجازة عادة تمنح في وثيقة منفصلة إضافة إلى ذلك، بمد كل طالب جديد في الزيتونة بملف خاص، يبقى في حوزته طيلة سنوات دراسته، وسيوقع المدرسون في نهاية كل فصل على ملفات الطلاب الذين حفظوا نصوصهم، وكل توقيع بمثابة إجازة، وكان المدرسون كثيرا ما يكتبون رسائل توصية بشأن طلابهم عندما يتخرج هؤلاء من الزيتونة ويرشحون لخطط تدريسية في العاصمة أو في مدن خرى، ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص:152.

المرتبة لأولى، وكان يفترض أن أساتذة المرتبة الثانية الأكثر كفاءة وخبرة ي يرشحون لتولي مناصب المرتبة الأولى ويتنافس المتطوعون إلى الارتقاء إلى المرتبة الثانية[1]

كانت هناك جملة من الترتيبات التعليمية في تونس خلال القرن التاسع عشر، كوضع الشاوش للمؤدبين، ولكن ذلك لم يكن إلا نظرا ضيقا، ثم أن الترتيب الأساسي الذي سنه أحمد باشا 1258هـ-1842م، فيه تعيين أربعة نظار على تعليم جامع الزيتونة هم: شخا الإسلام الحنفي والمالكي، جعل في إعانتهما الفاضلين المالكي والحنفي، وكان لهم دور رقابة حضور المدرسين وحفظ لمكتبة والإشراف على بيت المال وانتخاب المدرسين عند نقصانهم. وفي ذات السنة، وضع المشير أحمد باشا الأول قانونا كتب بالذهب في المعلقة ليتي لا تزال إلى يومنا هذا بجامع الزيتونة، ووضع نظام للتعليم وعدد المدرسين، حيث لقسمهم إلى نصفين، خمسة عشر مالكيين وخمسة عشر حنفيين وقدرت لهم جرايات قارة[2].

وقد أظهر تقاعس في إجراء الترتيب، فاصدر الأمير محمد الصادق باشا منشورا خاطبا به المشايخ النظار في سنة (1287هـ 1870م)، تضمن على أن المشايخ النظار، يعينوا لكل طبقة فنونا ولذلك تعيين متقد لأحوال التدريس وإجراءها على مقتضى التراتيب ويجعل تقريرا في ذلك في نهاية كل شهر[3].

ثم صدر ترتيب ثان في عهد الأمير محمد الصادق سنة (1292هـ-1875م) وكان منه في جانب النظارة 2 فصلا تقضي اشتراك النظار في العمل وحضور واحد منهم كل يوم لمراقبة التدريس، وللتعرف على مرتب المدرسين ويسهل الانتخاب وتعيين الفنون اللائقة للتعليم وتنظيم أحوال إدارتهم بدفاتر وأوراق تحفظ وإجراء الامتحانات ولمناظرات والانتخابات العلمية والمصادقة على التآليف التي يصوغ طبعها أو تدريسه[4].

لقد اشتهرت العديد من المساجد والزوايا والمدارس خلال الدولة الحفصية، ولما قدم العثمانيون اتبعوا سياسة هؤلاء في إصلاحها وترسيمها وذلك لم يقتصر على نشر المذهب الحنفي بل اعتنوا حتى بالمؤسسات الخاصة بنشر المذهب المالكي.

---

[1]- أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 47.

[2]- محمد الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص85-86، ينظر قلم التحرير، الحركة العلمية والأدبية بتونس، ضمن مجلة الزيتونة، المطبقة التونسية، تونس، ا لعدد 57، 1936، ص:554.

[3]- محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، ص: 86.

[4]- محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، ص: 104.

المبحث الثالث: أهم المدرسين بتونس في العهد الحسيني

1-أبو عبد الله محمد زيتونة (1081ه- 1138ه/ 1671م-1726م)

حفظ القرآن الكريم وهو صغير ومكث ي القيروان مدة تقرب من ثلاثة أعوام فتفقه بها، قرأ على يد مشايخها منهم سعيد الشريف وأبو عبد الله محمد فتة وتصدر للتدريس بالجامع الأعظم، ومن آثاره عدة تآليف منها: شرح منظومة البيقوني في مصطلح الحديث وكتابه على ألفية ابن مالك ابن مالك وشرح مسلم[1].

2-يوسف برتقيز (1092ه-1148ه/1681م- 1736م)

هو يوسف محمد بن سليمان بن عبد الله ويلقب ببرتقيز لأن أصل جده عبد الرحمن من أسارى البحر، فأسلم واشتهر نسب بلاده بالبرتقال، ولد يوسف بزغوان 1092م- 1681م، ولذلك يدعى بالإمام لزغواني، تعلم بتونس ثم ارتحل فانتخبه الباي حسين بن علي لتعليم أولاده سنة 1139ه-1727م، ولقد مناصب شرعية، كالإمام ورئاسة الإفتاء الحنفي، ونال خطوة متينة في مدة حسين باي ولما آل لأمر إلى الباشا علي بن محمد باي أمر بقتله في سنة 1148ه- 1736م ومن آثاره: نظم متن هداية الصبيان وتيجان العقبان[2].

3-علي بن أبي زيد الزرلي: (1111ه-1171ه/1700م-1758م)

هو علي ابن أبي زيد الفقيه الأديب، ولد بمدينة سوسة، كف بصره وهو صغير، حفظ القرآن الكريم وجوده على الشيخ أحمد الريفي والشيخ حسن السنوسي وأخذ الفقه عنه، وقرآ النحو والصرف، البلاغة والعروض، ثم ارتحل إلى تونس لطلب العلم بجامع الزيتونة وأتقن القراءات[3] بعد تخرجه، عينه حسين علي مدرسا ببلاده، في زاوية الشيخ أبي فاتح، ودرس بمسجد أبي فناتة، كان حسن القراءة والإنشاد وذو صلة كبيرة بحسين بن علي، يقر القرآن بحضرته، ويأتي بغريب المواعظ ويرفده الأمير بإحسانه، ومن آثاره: "تخميسات على البردة والدرر السنية في مدح خير البرية"[4].

---

[1]- حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 224.

[2]- حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 321.

[3]- الوزير السراج، المصدر السابق، ص: 350.

[4]-حسن حسني عبد الوهاب، الرجع السابق، ص: 419.

3-محمد الطيب بن الشيخ إبراهيم الرياحي : (1226ه- 1811/1260م-1850)

الأصولي الفقيه الأديب الشاعر النحوي، ولد بتونس قرأ على يد ا لشيخ يبرح الثالث، درس بعد تخرجه في عدة أماكن، إلى أن تصدر التدريس من الطبقة الأولى بجامع الزيتونة عند وضع الترتيب الأحمدي، 1255ه-1842م توفي .بمرض الكوليرا في 23 ربيع الأول 1266- 6 فيفري 1850م ومن آثاره: حواشي على شرح "لأشمولي" على ألفية بن مالك[1].

4-ابن خوجة الأمين محمد الأول بن محمد ابن الحاج علي الخوجة الحنفي: (1245ه-1313ه/183م-1896م):

الفقيه الحنفي المفكر الأديب، الشاعر قادري الطريقة، ينحدر من سلالة تركية وأسرت اشتهرت بالعلم في العهد الحسيني،ولد بتونس وتعلم بجامع الزيتونة، أخذ من العلامة بيرم الرابع، ومحمد بن عاشور، باشر التدريس بجامع الزيتونة تطوعا دون سن العشرين من عمره، ثم سمي مدرسا رسميا في سنة 1266ه- 1851م وكان فصيحا في دروسه مع براعة في إيصال المعلومات، تولى القضاء سنة 1277ه-1861م، ثم الإفتاء سنة 1279ه-1863م وبعد وفاة والده تولى مشيخة الإسلام في سنة 1294ه- 1878م، اعتمد عليه الزير المصلح خير لدين التونسي في برنامجه الإسلامي وشارك في تأسيس النظام جمعية الأوقاف وتأسيس المدرسة الصادقية، توفي 1313ه-1896م ومن آثاره: "أختام على أحاديث صحيح البخاري"، "وكشف اللثام عن محاسن الإسلام"[2].

5-سالم بن عمر بن سالم بو حاجب (1243ه-1343ه/1827م-1924م)

درس بجامع الزيتونة وبعد تخرجه أصبح من الطبقة الثانية، ثم مدرسا من الطبقة الأولى في عام (282هـ-1865م). كما تولى مشيخة المدرسة المنتصرية من سنة(1293هـ- 1876م إلى 1310هـ- 1892م) كذلك صار في عام (1890م-1308هـ) إمام جامع سبحان الله وفي عام 1905م عين مفتيا مالكيا، وتخللت حياته أنشطة إدارية، فهو كاتب بالمجلس البلدي عام (1276هـ - 1859م) وعضو بالمجلس الكبير عام (1278هـ-1861م[3]).

[1]-حسن حسني عبد الوهاب، الرجع السابق، ص: 402.

[2]- أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 322، ينظر حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 244.

[3]- محمد الفاضل بن عاشور، أركان النهضة بتونس، تونس النجاح، (دط)، 1965، ص: 20.

واستمر في خدمة الحكومة بصفته مستشارا بالسلك المالي من الوزارة الأولى-توفي عام 1924م. وله في مجال التحرير أعمال مشهودة، فهو مساعد خير الدين في تحرير أقوم المسالك وفي نشر الرائد التونسي، وكانت آخر مساهماته مساعدته على رئاسة تحرير الحاضرة"، إضافة إلى ما كتبه في مباحث العقائد، فهو صاحب كتاب ضمنه منتخبات من خطبه الدينية ديوان "خطب سالم بوحاجب"[1].

6-بيرم محمد الخامس بن مصطفى بن محمد الثالث بن محمد الثاني بن محمد الأول: (1256هـ-1840م/1307ه-1857م)

ولد بتونس، وهو ابن مالك عقاري، أمه بنت الجنرال محمود خوجة، وزير لحربية وزوجته بنت عمر محمد بيرم الرابع، بعد تخرجه من الزيتونة تولى خطة مدرس حنفي من الطبقة الثانية وذلك في عام (1274هـ-1857م) تم تقدم إلى مدرس من الطبقة الأولى عام (1285هـ-1868م)، كما تولى مشيخة المدرسة العنقية إل غاية (1296هـ-1878م)، وكان يحصل على مكافآت مقابل العجيج من خدماته الإدارية الدبلوماسية، فكان أول رئيس لإدارة القاف سنة 1291ه-1874م، ثم عينه خير الدين في رئاسة الجريدة الرسمية الرائد التونسي التي جمع بينها وبين الإشراف على المطبعة الرسمية[2].

وفي عام (1297هـ- 1897م) هاجر إلى مصر حيث أسس مطبعة وسخر حياته في خدمة القضاء الإسلامي والصحافة، توفي عام 1889م، ومن أهم كتبه: جريدة السنان للرد على الخطيب رينان، وهو رد على محاضرة رينان 1883م حول الإسلام ضد التقدم العلمي، وتذكار الخواص في حل صيد بندق الرصاص، وهو يتضمن دعوة في تطير الشريعة الإسلامية، وكتاب التحقيق في مسألة الرقيق وهو دراسة للعبودية في الإسلام، ومؤلفه الرئيسي كتب "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار" من خمسة جزاء الذي يعد من أفضل الأعمال في ميدان الجغرافية السياسية المحررة في اللغة العربية[3].

7- أبو إسحاق إبراهيم ابن عبد القادر الرياحي: 1182هـ-1267هـ/1768م-1850م:

يعرف بإبراهيم الرياحي، ولد بتستور وحفظ القرآن الكريم بها ثم هاجر إلى الحاضرة لطلب العلم فأخذ العديد من الفنون، النحو، الصرف، الأصول، البيان، المنطق، ثم تصدر للتدريس، إذ انه كان ينقل الدرس ويمليه

[1]- خير الدين الزركلي، الأعلام، د دار النشر، القاهرة،(د.ط)، 1953، ج3، ص:115.

[2]- الزركلي، المرجع نفسه، ج2، ص: 322.

[3]-محمد الفاصل بن عاشور، المرجع السابق، ص:21.

من حفظه ثم يقرر ما يظهر له ويسرد كلام المصنف. اختاره الباي حمودة باشا سفيرا للسلطنة بالمغرب الأقصى في غرض جلب الميرة وكان ذلك سنة 1212هـ-1803م. فبرع في ميدان السفارة وقابله السلطان باحتفال[1].

كما بعثه الباي للدولة العثمانية مستشفعا في بعض الأغراض السياسية ونجحت سفرته وأكرمه السلطان محمود وهداه. توفي في رمضان 1266هـ، الموافق ل 07 أوت 1850م بوباء الكوليرا ومن أثاره: حاشية على شرح "الخزرجية" في العروض وديوان في الخطب وديوان في الشعر وأجوبة عن مسائل شتى في تسع مجلدات[2].

[1] -محمد النيفر، عنوان الأريب عما نشأ في بلاد التونسية من عالم وأديب، د بلد، دار الغرب الإسلامي، (ط 1)، 1996، ج 1، ص: 724.

[2] -الصادق الزمرمي، أعلام تونسيون، (تق): حمادي ساحيلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، (د.ط)، (د.س)، ص:49.

الفصل الثالث

دور العلماء والبيـــوتات العلمية

المبحث الأول: أهم الأسر العلمية

المبحث الثاني: أهم العلماء المالكية والحنفية

المبحث الثالث: دور العلماء

المبحث الأول: أهم الأسر العلمية:

لقد اشتهرت عائلات بتونس بعبارة بيوت العلم، ويكفي أن يشتهر عالم من علمائها ليكسب لنفسه ولعائلته مكانة لدى السلطة الحاكمة ولدى الأوساط الشعبية وتستمر بعد ذلك الشهرة على حساب المكانة العلمية، وقد مثل هذا التيار التونسي الأصيل عائلات منها:[1]

1- أسرة البيارمة:

أهمل هذا اللقب "بيرم" بالتركية ويعني العبد، ويذكر محمد بيرم الخامس في كتابه صفوة الاعتبار في مستوع الأمصار والأقطار، أن مع بيرم الأوّل دخلت الأسرة في سلك العلماء وتقلدوا العديد من الوظائف العلمية إلى رئاسة الفتوى وشيخ الإسلام وخطة التدريس[2].

ومن علماء هذه الأسرة محمد بن حسين أحمد بن محمد بن حسين بيرم والمعروف ببيرم الأوّل (1130 هـ - 1718 م/1214 هـ - 1800 م)، ولد بتونس ودرس فيها وأخذ من كبار علمائها، تفنن في علوم كثيرة أبرزها الفقه الحنفي وعلوم النحو والبلاغة، وتصدر للتدريس، فبرع فيه وكثر الآخذون عنه، حتى قال فيه تلميذه ابن عبد العزيز في كتابه الباشي. "شيخنا المحقق المفتي الأكبر عالم الحنفية غير مدافع، ومن لم يوجد فيهم مثله منذ زمن شاسع" تولى الخطط مثل الخطابة والإمامة، وقدمه على باشا الحسيني إلى رئاسة الفتوى سنة (1186 هـ - 1772 م[3]).

كان محمد بيرم الأول أوّل باشا مفتٍ حنفي في سنة (1171 هـ - 1757 م) كما ترأس المجلس الشرعي الحنفي واستمر هذا المنصب حكراً على أبناء الأسرة إلى وفاة محمد بيرم الرابع(1278 هـ - 1861م) وكان هذا الأخير أوّل زعيم ديني تونسي تلقب بـ" شيخ الإسلام"[4].

محمد بيرم الثاني (1162 هـ - 1748 م/1247 هـ 1831 م)، هو محمد بن محمد بن حسين المعروف ببيرم الثاني ولد بتونس، نشأ بين يدي والده، أخذ الفقه والحديث وتلقى مختلف العلوم في السائدة من جلّة علماء جامع الزيتونة، برع خاصة في فنون الفقه والأصول، وألف رسائل وأفتى، ودرس وتدرج في الخطط الشرعية إلى أن تولى خطة الإفتاء على المذهب الحنفي وبقي فيها حتى وفاته، له

[1]- حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 40.

[2]- بيرم الخامس، المصدر السابق، ص: 12.

[3]- حسن حسين عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 28، وينظر: أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 105.

[4]- أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 105.

رسائل وفتاوى ومنظومات فقهية وشعر كثير. له : بذل المجهود في إبطال افتراض توجيه أصابع القدم للقبلة في السجود وكذلك: نسب الأسرة البيرمية[1].

محمد بيرم الثالث(1201 هـ - 1787 م/1259 هـ - 1843 م) هو : محمد بن محمد بن محمد بن حسين بيرم المعروف ببيرم الثالث بلغ الغاية من علمي البيان والمنطق اشتغل بالتدريس ومارس القضاء ورئاسة المجلي الشرعي سنة (1247 هـ - 1831 م) ومن آثاره: شرح الفواكه البدرية في أطراف القضايا الحكمية وشرح على متن إيساغوجي في المنطق ورسالة في كروية الأرض[2].

في الفترة الممتدة ما بين (1290 هـ - 1873م / 1334 هـ - 1915م) أنجبت الأسرة البيرمية سبعة علماء من بينهم شيخان للإسلام، كما احتكرت إمامة جامع سيدي يوسف وكان منهم أئمة بعض الجوامع الكبيرة مثل جامع حمودة باشا وجامع البارود[3].

2- أسرة النيفر:

أسرة مالكية تضاهي من حيث الحجم أسرة بيرم وهي من أصل مصري، بعد أن نالت شهرة في التجارة للعطور بصفاقس، انتقلت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى تونس[4].

يعد هذا البيت من أعرق البيوتات بتونس، لانتسابه للسلالة النبوية كما اكتسب عراقته من التجارة والعلم، بحفظ القرآن وتلقي ما هو ضروري من علوم الدين، واشتغل البيت بالتجارة بسوق العطارين وبسوق القوافي[5].

من علماء هذه الأسرة، محمد بن أحمد بن قاسم النيفر (1222 هـ - 1808م/1277هـ - 1861م)، ختم القرآن وهو صغير، ثم أخذ عن مشايخ عصره، وبعد التخرج تولى التدريس بجامع الزيتونة، كما تولى خطة قضاء الجماعة ثم ارتقى إلى خطة الفتوى المالكية، كان تاجراً ورعاً وثرياً، حجّ عدة مرات وفي المرة الأخيرة توفي بالمدينة المنورة. ومن آثاره: "حكم البسملة في الصلاة المفروضة"، ومختصر في علمي العروض والقوافي وحاشية على نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر[6].

---

[1]- حسن حسين عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 32.

[2]- حسن حسين عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 36.

[3]- أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 106.

[4]- أرلوند غرين، المرجع االسابق، ص 105؛ ينظر الملحق رقم: 02.

[5]- محمد النيفر، المصدر السابق، ص: 02.

[6]- حسن حسين عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 878.

ثاني شخصية، والذي يعتبر الابن الثاني، الشيخ صالح النفير. قاضي تونس ومفتيها وإمامها اتسع جاهداً وبلغ رئاسة الفتوى المالكية ورئاسة مجلس الجنايات الذي جاء به عهد الأمان الابن الثالث فهو محمد بن أحمد النفير، من أئمة العلم والخطابة، كان عمدة المحققين، تولى القضاء ثم الإفتاء[1].

في فترة (1290 هـ - 1873م/1334هـ - 1915م) أنجبت أسرة النيفر اثني عشر (12) عالماً من بينهم ثلاثة أعضاء بالمجلس الشرعي المالكي، لكن لم يتولى واحد منهم خطة باش مفتي مالكي بعد صالح نيفر إلا ما بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت الأسرة تحتكر إمامة جامع أبي محمد وجامع سيدي يحي، وكذلك جامع باب البحر بعد سنة (1292هـ _ 1875م [2]).

3- أسرة ابن عظوم:

ظهرت ما بين القرنين 9هـ - 10هـ/15م – 16م، من أبناءها، عبد الجليل بن محمد بن أحمد المرادي، شهر بابن عظوم القيرواني، المعلومات عنه تكاد تكون منعدمة، ويمكن القول عنه أنه ولد بالقيروان وروي عن أبيه العلامة محمد بن أحمد بن عظوم كان يعيش في أواخر القرن التاسع هجري وعاش في أواسط القرن العاشر هجري ومن آثاره الجواهر المفضلات في الأحاديث الأربعينيات والأزهار الزهية في تخميس الكواكب الدرية[3].

ورد في كتاب هدية العارفين، القيرواني عبد الجليل بن محمد بن أحمد بن عظوم ألمرادي القيرواني، توفي سنة (980هـ - 1553م*، له تذكرة أهل الإسلام في الصلاة على خير الأنام، "تنبيه الأنام في ببيان علو مقام نبينا محمد عليه الصلاة والسلام"، وشفاء الأسقام ومحو الآثام في الصلاة على "خير الأنام"[4]. الأنام"[4].

من أبناء هذه الأسرة، محمد بن أحمد بن أحمد بن عبد العظيم بن فندار ألمرادي القيرواني وعرف، بابن عظوم عبد الله، ولد بالقيروان وأخذ عن علمائها ثم رحل إلى تونس وأخذ عن تلاميذ ابن عرفة وخاصة البرزلي والزعبي، ويذكر في أحد تأليفه أنه ابن عظوم بلقاسم، حتى سنة (1009هـ - 1600م)، هو أبو القاسم بم محمد مرزوق بن عبد الجليل بن محمد بن احمد، ولد بالقيروان، نشا في أسرة

[1]- محمد النيفر، المصدر السابق، ص: 02.

[2]- أرلوند غرين، المرجع السابق، ص: 106.

[3]- حسن حسين عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 524.

*- لم يذكر مصدر هذه المعلومة، ومدى مصداقية هذا التاريخ.

[4]- إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المنصفين دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، مجلد 1 (د،ط)، 1951، ص: 500.

معروفة بانتسابها للعلم وولاية المناصب الدينية من قضاء وفتوى وإشهاد ثم انتقل إلى تونس واخذ عن مشايخها قدم للفتيا بتونس في أواخر سنة (982هـ -1574م) وبقي يمارسها إلى (1009هـ-1600م) ومن أثاره الأخوية العظومية ويتكون من ثلاثين (30) جزء، برنامج وثائق الفشتالي، برنامج مختصر خليل بن إسحاق وعقيدة في التوحيد[1].

4- أسرة البكري:

تنسب إلى محمد تاج العارفين بن أبي بكر بن احمد بن أبي بكر، جده إلى علي أبو بكر العفاني، مشهورا بالصلاح وضريحه من أحواز مدينة تونس، وبيت البكري مشهور بالحاضرة، تداول أفراده إمامة جامع الزيتونة والخطابة، توفي إمامة جامع الزيتونة(1033هـ-1624م)[2].

ما زاد شهرة لتاج العارفين، لما تزوج بابنة الشيخ الصالح أبي الغيث القشاش، كان الشيخ، تاج العارفين أحد العاقدين على نفس الصلح بين الجزائر وتونس في مسألة الحد الفاصل بين البلدين ووقع الاتفاق أن يكون الحد الفاصل قادي سراط، وكانت مشاركة في الأدب والشعر، توفي منتصف الفترة الحادي عشر (11)، ولبيت البكريين زاوية مشهورة في الحاضرة في الحي المعروف باسم الزاوية البكرية، من آثاره أعمال النظر في تحديد التونسي بالنبوي لتؤدي به زكاة الفطر[3].

استمرت إمامة جامع الزيتونة والخطابة في بيته بين بنية، مائة وثلاثة وسبعين (173) وتقدم أن ولاية كانت بإشارة من شيخه الرصاع، كان يقرئ صحيح البخاري في جامع الزيتونة ودروسا في علم الدين، وله النثر الرائق بينه وبين صديقه عبد الكريم الفكون، تراسل برسالة بعثها إليه سنة (1037هـ-1627م)[4].

5- أسرة فتاتة:

ينتسبون إلى محمد بن إبراهيم فتاتة، ولد بالحاضرة وقرأ بالزيتونة، أولاده الأمير مراد باي، مفتي المالكية، باشر رتبة الإفتاء بتواضع ووقار و لم يغير من هيئته شيئا، يقضي حق حوائجه بنفسه، ويباشر أموره لا يكلف بها احد ن و لم يأخذ على ما يكتبه أجرا، فلازم الاشتغال بالقراءة وله عدة دروس في

[1] حسن حسني عبد الوهاب ،المرجع السابق، ص:81.

[2] أبن أبي الضياف، المصدر السابق ،ح، ص:67

[3] حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص:82.

[4] محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية، القاهرة، المطبعة السلفية،(د.ط)، 1349هـ، ص :193

الجامع الأعظم وفي مسجده لمقربة من كتاب الوزير ،دام في منصب الإفتاء ثلاثين عاما (30) وتخرج على يده خلق كثير، وكان شاعرا، ناشرا، أدبي، توفي سنة (1115هـ- 1703م) ودفن بضريح الشيخ عبد الرحمان لمناطق داخل سور الباب الجديد من مدينة تونس ومن آثاره : شرح الدرة البيضاء للشيخ الأخضري في الحساب والفرائض التشريعية[1].

المبحث الثاني: أهم علماء المالكية والحنفية:

1.أهم علماء المالكية:

*** إسماعيل بن محمد بن حمودة: (1165هـ -1248هـ / 1752م-1832م)**

عرف بالتميمي، ولد عام (1165هـ- 1752م)، قرء على شيوخ عصره، كاصالح الكواش وعمر المحجوب والشحمي، وتولى بعد حين قضاء المالكية بالحاضرة التونسية عام (1221هـ-1806م) ارتقى إلى رئاسة المفتين بالمذهب المالكي سنة (1243هـ-1827م) وبقي على هذا المنصب إلى أن توفي، كان فقيها أصوليا نحويا له تحريرات فقهية فائقة ،ومن آثاره :" المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية " و" رسالة في الحبس والخلو عند المغاربة والمصريين ".[2]

*** إبراهيم عبد القادر بن احمد بن إبراهيم المحمودي: (1180هـ-1266هـ / 1767م-1850م)**

وعرف بالرياحي، قدم جده من طرابلس ونزل موضعا من عمل الرياح يعرف " بالعروسة" اشتغل بتأديب الصبيان ثن انتقل إلى تستور، واستقرها وفي تستور ولد إبراهيم سنة (1180هـ-1767م) وتلقى فيها مبادئ العلوم ثم ارتحل إلى تونس لطلب العلم وسكن مدارسها، ولما أتم تخرجه تصدر للتدريس، فنال حظوة عند الأمراء من العائلة الحسينية فاتخذوه سفيرا أرسله حمودة باشا سنة (1218هـ-1803م) إلى المغرب الأقصى طالبا المساعدة على ما أصاب البلاد من جوع، ولفت أنظار سلطان المغرب وحاشيته فحاز إعجابهم ونجحت سفارته وبعثه المشير احمد باشا الأول سنه

[1] حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص:89

[2] إبن الي الضياف، المصدر السابق ،ج4 ،ص:213

(1254هـ-1838م) مستشفعا به في بعض الأغراض السياسية فنجحت سفارته وربحت تجارته ،وأكرمه السلطان محمود[1].

زيادة على التدريس بجامع الزيتونة وجامع صاحب الطابع، تولى رئاسة الفتوة المالكية سنة (1248هـ-1832م) ثم خطة الإمامة والخطابة بجامع الزيتونة (1255هـ- 1839م) كان منتسبا للطريقة الرحمانية ،ثم انتقل إلى الطريقة التيجانية توفي بتونس (1266هـ- 1850م) ودفن بزاوية القريبة من باب السويقة، من تآليفه: " نظم الأجرومية "،" اختصار قصة المولد الشريف "، "رسالة في الرد على الوهابية "[2].

*** أبو محمد حسين بن احمد بن محمد بن حسين الشرفي الصفاقسي: (ت: 1199هـ- 1784م):**

عرف بالشرفي، من بيت علم وفضل ووجاهة ن متمكن من علوم العربية وعلوم الفقه والأحكام والحساب والفرائض والقراءات والحديث والتفسير والمغازي والسير وغير ذلك من علوم الميقات والفلك، تفقه بصفاقس ثم رحل إلى تونس، فاخذ عن علماؤها فأجازوه، ثم ولي الخطابة بالجامع الأعظم (1165هـ- 1751م) فقام بوظيفة الجامع بأحسن قيام من خطبة وصلاة وتدريس، ورتب له عدة مدرسين وحلقا للقرآن، فولي القضاء والإفتاء، توفي بالطاعون سنة (1199هـ-1784م)[3].

*** أبو الفضل قاسم بن عاشور:**

من ذرية الشريف أبي عبد الله محمد بن عاشور، وفد من مدينة سلا، من بلاد المغرب الأقصى وأصل سلفه من مهاجري الأندلس، من أئمة العلم بجامع الزيتونة وأعلام شيوخه، وصفه بيرم الرابع بشيخ مشايخنا، وبعضهم من وصفه ببحر العلوم[4].

*** أبو عبد الله محمد الباجي بن محمد المسعودي البكري النبرسقي[5] (1225هـ-1297 هـ / 1810 م - 1880م):**

[1] حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق ،ص :86 ينظر إسماعيل باشا البغدادي، المرجع السابق، ج1، ص :42

[2] حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص: 86

[3] محمد النيفر، المصدر السابق، ص: 57

[4] محمد النيفر، المصدر السابق، ص:58

[5] ينتمي إلى أسرة ولي صالح، صاحب زاوية ببلدة تبرسق، واسمه الشائع الباجي نسبة للوالي الصالح أبي سعيد الباجي المقبور في ناحية تونس الشمالية، انظر أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص :353.

هو محمد الباجي الكاتب التونسي الأمجد في التحرير والمؤرخ الماهر والشاعر المولع بالأدب، برع في التحرير والإنشاد، نشأ بين يدي والده وأخذ عنه في علم القراءات عن الشيخ محمد المشاط والعلوم عن إبراهيم الرياحي ومحمد بن خوجة، تولى خطة الخطابة على عهد المولى حسين باشا ولازمها حتى ارتقى رئاسة القسم الثاني من الوزارة الكبرى، ثم تفنن في العديد من العلوم، له شعر طويل ومعرفة تامة بتاريخ البلاد وألقى في ذلك :" الخلاصة النقية في أمراء إفريقية "[1].

*** أبو عبد الله بن علي بوزفر وعرف بالجوي المنستيري: (ت : 1298هـ-1880م) :**

إمام فقيه متفنن في العلوم، والعالم إلى فظ للقرآن بالمنستير ،ثم رحل إلى تونس واخذ عن مشايخها الشيخ البنا، والشيخ الرياحي، تلقى الذكر والطريقة المدنية عن الشيخ ظافر المدني وتولى الإفتاء سنة (1266هـ-1849م) ثم القضاء (1269هـ-1852م) حمدت سيرته ن وابتعد لصفاقس عقب الثورة علي بن غذاهم سنة (1280هـ-1873م) وفي حدود سنة (1288هـ-1871م) أذن له بالرجوع لمسقط رأسه متوليا رئاسة الإفتاء وإمام بجامعها الأعظم وتصدي لإقراء العلوم، عرفت فتاويه في غاية التحرير[2].

2. أهم علماء الحنفية :

*** حسين بن إبراهيم بن محمد البارودي: (1112هـ-1186 هـ / 1701 م -1773م)**

أصله من إقليم "مورة ببلاد اليونان " ومنها قدم أبوه إبراهيم إلى تونس مع الأجناد، ولد حسين سنة (1112هـ-1701م)، ونشأ نشأة صالحة، وتفقه في المذهب الحنفي، ثم تصدر للتدريس، ولحقته محنة في أيام علي باشا فقد سجنه ونفاه إلى زغوان سنة (1157هـ-1744م) بما كان يعلم من موالاته لأبناء عمه، ولما عادت الدولة إلى محمد الرشيد بأي وأخيه علي، عاد إلى وظائفه ونال حظوة كبيرة، وتولى الإفتاء الحنفي سنة (1177هـ-1763م)، ولم يزل عليه إلى أن توفي في (1186هـ-1773م) له رسائل كثيرة من الفقه الحنفي ن والتفسير والحديث منها : الرد على من قال بأبطال حكم القاضي بعد الإمضاء فمن قال لزوجه أنت طالق "[3]

[1] محمد مخلوف، المصدر السابق، ج1، ص :395

[2] محمد مخلوف، المصدر السابق، ج1 ،ص:396

[3] ابن إلي الضياف، المصدر السابق ،ج7، ص-ص:30-31، وينظر محمد محفوظ، المرجع السابق ،ج1، ص :95

*** محمد بن محمود بن محمد بن مصطفى بن حسين بن بابا محمـــد: (1209هـــــ-1294هـــــ / 1795م-1877م)**

الوافد على تونس من بلاد الترك، وتزوج بإحدى حفيدات الولي سيدي معاوية دفـــين تـــونس، فعرف بهذا الاسم، قرأ على الشيخين البيرمين الأول والثاني وإبراهيم الرياحي برع في علـــوم الشـــريعة وتصدر للتدريس بجامع الزيتونة ن وتولى الإمامة بالجامع المنفي في الحاضرة تونس تولى خطـــة الإفتـــاء الحنفي سنة (1267هـــ-1851م) ثم ترقى إلى رئاسته، توفي سنة (1294هـــــ-1877م) ودفـــن بالزلاج، من آثاره " حاشية على مختصر السعد البياني، شرح رسالة فواتح السور من تأليف محمد بـــن ملوكة" و "كتابة في الحقيقة المحمدية"[1].

*** محمد بن محمود الحنفي : (ت: 1234هـــ-1819م):**

وعرف بالحنفي أبو عبد الله ن من بيت وجاهة وعلم بحاضرة تونس، درس بالزيتونة وأخذ عـــن مشايخ عصره وحصل ملكة علمية في المذهب الحنفي وتصدر للشهادة ،وولي الخطط العلمية، وكانت له معرفة تامة بفني الفرائض والتوثيق، مع مشاركة في رواية الحديث وغيرهـــا، خـــرج إلى الحـــج ســـنة (1233هـــ-1818م)، وتوفي (1234هـــ-1819م) من آثاره إسعاف الحكام بفقه الفرائض وذوي الأرحام .[2]

*** إبن خوجة : (ت:1241هـــ-1826م):**

ويدعى حميدة، وهو مؤسس البيت الخوجي[3] بتونس أخذ العلم من مشايخ عصره من أمثال بيرم الثاني، تولى التدريس والإمامة والخطابة في مدارس تونس ومساجدها، وهو أول من ســـنن الأختـــام في

[1] حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص :94

[2] ابن الي الضياف، المصدر السابق ن ج7، ص :113 ،وينظر،محمد محفوظ، المرجع السابق، ج4، ص:254

[3] تحولت الأسرة الى تعاطي الحرف ثم عادت الى العلوم خلال القرن التاسع عشر انظر ارلوند غرين،مرجع السابق، ص: 92.

رمضان، وجمع بين الجهة التعبدية والغاية العلمية، وتدرج في الخطط الشرعية إلى أن بلغ الإفتاء على المذهب الحنفي .[1]

*** أحمد بن محمود بن عبد: (1243هـ-1315هـ /1827م-1897م) :**

الكريم ويدعى الكريم بن عثمان، أصله من الترك، وفد جده إلى تونس مع الأجناد العثمانية، اشتغل أحمد بصناعة الشاشية، وبدأ مزاولة علومه بجامع الزيتونة سنة (1258هـ-1842م) تولى التدريس مع مباشرة الإشهاد الهام في الحاضرة[2].

ولما أحدثت المجالس العدلية[3] سمي برئيس الجنايات سنة (1280هـ-1863م) واشتهر في العلوم الشرعية والتضلع التام في اللغة العربية وخصوصا الأدب وفنونه تقلد خطة الإفتاء الحنفي ثم مشيخة الإسلام سنة (1313هـ-1895م) من أهم تأليفه : عدة الأحكام في عمدة الحكام " شرح على البسملة تاريخ موجز في أخبار الدولة الحفصية ودولة الأتراك وخطب منبرية[4].

*** محمد البنا التونسي أبو عبد الله: (ت: 1283هـ-1866م) :**

تعلم بجامع الزيتونة، اخذ من جلة مشايخه، منهم إبراهيم الرياحي وحسين الشريف والطاهر بم مسعود، تصدر للتدريس بعد تخرجه بجامع الزيتونة، حيث اختاره المشير باي ،ضمن مدرسي المالكية طبقا لقانون سنة (1258هـ-1842م)، تقلد خطة القضاء بالحاضرة سنة (1241هـ-1825م)، ثم خطة الإفتاء (1263هـ-1846م) وتقدم إماما ثانيا بجامع الزيتونة وخطيبا نائبا، توفي بتونس العاصمة، في 15 محرم 1283هـ الموافق لـ ماي 1866م، ودفن بالزلاج، من آثاره : مجموعة خطب منبرية، مجموعة فتاوي[5].

---

[1] ابالي الضياف، المصدر السابق ،ج7، ص:142 ،ينظر، حسن حسني، المرجع السابق، ص : 93

[2] محمد محفوظ، المرجع السابق، ج4، ص:164

[3] أو الإصلاحات العدلية، هي إصلاحات اتخذها محمد الصادق باي لتقنين عهد الامان وإنشاد المجالس الأهلية في القضايا، ينظر، شوقي الجمل، المرجع السابق، ص: 144

[4] محمد محفوظ، المرجع السابق، ج4، ص :164

[5] حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق ،ص :880 وينظر ابن الي الضياف، المصدر السابق، ج8 ص: 143

المبحث الثالث: دور العلماء:

بذل البايات الحسينيين بدلوا جهدا في تطوير البلاد وحركتها الفكرية والإصلاحية وعملوا على ربط العلاقات بالعلماء باحترامهم ومساندتهم أو توليهم لوظائف الدولة ويظهر ذلك جليا من خلال حركات التأليف خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

المؤرخون التونسيون خلال القرن الثامن عشر ينسبون جميعا إلى وسط له ملامحه الخاصة والدالة على أنها بقايا العهد الحفصي، وكان هذا الوسط يشمل المثقفين درسوا في جامع الزيتونة والفقه والعلوم الدينية وإليه ينتسب أصحاب الخطط التدريس والقضاء والإفتاء ومساعدوا العدالة وكتاب الدواوين في ذلك العصر، وأصحاب هذه الوظائف كانوا يتمتعون بامتيازات مختلفة وكان البايات يوصون لجميعهم بأن يعاملون معاملة خاصة[1].

العلاقة بين العلماء والبايات، مصالح مشتركة، فالباي هو مصدر الولايات والرواتب والوظائف، وقد توزع المنتسبون إلى هذا الوسط على الخطط المختلفة حسب ما اقتضته أحيانا الصدف والحظوة، إلا أن الانتقال من نوع الخطط إلى آخر كان يحدث أحيانا، فمن ذلك ما وقع لحمودة بن عبد العزيز صاحب الكتاب "الباشي" الذي كان في شبابه مدرسا بجامع الزيتونة ثم اختاره علي باي كاتبا له ووزيرا وبالعكس اشتهر الشيخ حسين بن عبد الكبير الشريف كأستاذ وإمام بجامع الزيتونة بعد أن كتب في الدواوين مدة ثم تعرض لحسد حمودة بن عبد العزيز ومكائده[2].

لقد قام فقهاء المالكية في الدولة العثمانية والمغرب الأقصى بدور الوساطة والسفارة، فعندما أراد حمودة باشا لشراء الميرة من المغرب الأقصى، أوفد إبراهيم الرياحي ليطلب من السلطان المغربي الإذن بذلك[3].

فالروابط حاكها العلم بين فقهاء المالكية من أقصى المغرب إلى أدناه وأصبحت وسيلة من وسائل العمل الدبلوماسي، وقد اكتسب بعض الفقهاء شهرة مكنته من القيام بمهام دقيقة لدى السلطان العثماني نفسه، فعندما طلب أحمد باي عام (1254هـ-1838م) إعفاء الضريبة السنوية التي كان الباب العالي راغبا في فرضها، كلف الشيخ إبراهيم الرياحي أيضا بتقسيم طلبه إلى الخليفة العثماني محمود الثاني[4].

---

[1] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:79.

[2] –حسن خوجة، المصدر السابق، ص::153.

[3] –ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 3، ص::39.

[4] – ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 4، ص:19.

لم يهتم الولاة بمعرفة آراء رجال الدين في جميع ما ساروا عليه من ضروب السياسية وكأنهم كانوا يفضلون أن لا يكون لهؤلاء العلماء رأي في هذه الأمور، وقد حدث أن استشاروا العلماء في بعض الشؤون، وكان ذلك في الغالب لحاجة الولاة إلى ذريعة شرعية تبرر ما عزموا عليه بدوافع غير دينية، أما استشارة رجال الدين في القضايا التي تمس بالنظم الاجتماعية المؤسسة على الشرع كانت ضرورية تهيأ الجو الملائم لتطبيق الإصلاحات، وذلك بإزالة العراقيل التي يمكن أن تثيرها في وجه ذلك التطبيق معارضة مريحة من طرف الهيئات الشرعية، فيقع الاحتياط لذلك وتجنبه بالتحقيق مسبقا من موافقة هذه الهيئات[1].

ويوجد عدد من العلماء من الطبقة الفقيرة ونجد من بينهم العمال الكادحين يعتمدون على أنشطة وحرف يدوية واعتمادهم أيضا على توزيعات تؤمنها الأوقاف وأرباب العمل وهذا ما يدفعه إلى الحصول على مرتبة عالية لتحسين أوضاعهم[2].

1-دور العلماء في حركة التأليف:

طلب حمودة باشا من محمد بيرم الأول بتأليف رسالة في السياسة الشرعية:

طبعت هذه الرسالة، بالمطبعة الإعلامية بالقاهرة في سنة (1306هـ-1886م) بعنوان : "نبذة في بعض القواعد الشرعية لحفظ الإدارة الكلية" وهذه الرسالة تبدأ بخطبة يذكر فيها بيرم الأول المصادر التي اعتمد عليها، ثم ينقل تعريفين للسياسة أحدهما عن ابن عقيل والآخر عن الكفوي، ويتفقان على أن السياسة ترمي إلى مصالح البشر. أما الفصل الأول فيبحث في مشروعية السياسة، الفصل الثاني يبحث بالتفصيل ما يمكن للمتولي سواء كان أميرا أو واليا أن يفعله، ويذكر إجراءات ينهي الشرع عن الاعتماد عليها، من ذلك الاستنطاق بالعنف أو بالتهديد وتغليب الظن واعتبار الشهادة التي لم تكتمل شروطها الشرعية واعتبار الوشاية والأخبار السرية والالتجاء إلى السجن الاحتياطي[3].

الفصل الثالث مخصص بالدعاوي واعتبارها حسب شرف لمدعي عليه ومنزلته، وقد خصص الفصل الرابع من الرسالة لبيان العقوبات التي ليست حدوث شرعية التي ليست، ينظر فيها الحاكم ويطلق

[1] – ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 3، ص:182.

[2] –أندري ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، (تر): لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ط 1، 1991، ص:74.

[3] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص: 110.

على جميعها اسم التعزير. أما الخاتمة فتتعرض إلى ثلاث مسائل الأولى مسالة القرائن والإمارات والثانية مسألة الفراسة والثالثة خطة الحسبة[1].

هذه الرسالة تبين قسما من الأحكام التي كانت خارجة عن نظر القضاة والتي كان الأمراء والولاة والأمراء يتولونها بأنفسهم واعتمدت هذه الرسالة خلال القرن التاسع عشر (19) شاهدا وحجة على أن أكابر العلماء قد أثبتوا في كل زمان أن تطبيق الشرعية يجب أن يراعي تغيير أحوال الناس وأن يعتبر قبل كل شيء مصلحة هؤلاء، وذلك ما يعرف في بعض المذاهب الفقهية "الاستصلاح"[2].

أما عن العلماء الذين كانوا بتونس منذ العهد العثماني إلى عصر المؤلف فقد خصص لهم الجزء الأخير وهو والأطول ويوجد شبه بين هذا الجزء الختامي وبين ما اختتمت به الأبواب المنقولة أو معربة من قبل، وكثيرا ما تنتهي بذكر رجال العلم والدين ممن اشتهروا في عهد السلطان، لكن خاتمة الكتاب تحتل أكثر من ثلثي الذيل وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يجمع فيه المؤلف تراجم أبرز العلماء الذين عرفتهم تونس من سنة (1001هـ-1574م) إلى تولي حسين بن علي سنة (1117هـ-1705م)، أما القسم الثاني وهو الأهم يحتوى على تراجم العديد من المشايخ وأصحاب الرتب الحالية من رجال الدين وأخيرا توج الذيل ببضع عشرات من الصفحات خصصت للترك بذكر جماعة كان المؤلف يعرفهم لأنهم أولياء وأغلبهم من التونسيين مثل سيدي منصور النشار وسيدي علي عزوز وبعض منهم مشارقة الذين لاقاهم عند حجتهم الأولى والثانية[3].

والجدير بالملاحظة كان يجيد اللغتين العربية والتركية، إذ لا يمكن لكاتب في منصبه أن ستغني عنهما كما كان يجيد اللغة الفارسية وقيل أن يقوم بتعريب كتاب "البشائر" وتأليف "الذيل" عرض مشروعه على بعض مشايخه وأصدقه أمثال محمد الصغير داود ومحمد زيتونة، وعلي الصوفي، وأحمد برنازه، فشجعوه جميعا وتعهد بمراجعة كتابه ويبدو انه أصلح نصه العربي[4].

الوزير السراج وكتابه،"الحلل السندسية في الأخبار التونسية":

لقد أغدق الأمير الحسيني الأول هذا المؤلف بالنعم وجددها كلما أهداه من كتابه الجزء الذي كان ينجزه أو كلما أتيحت له فرص كثيرة أن ينظم أبياتا يمجده فيها ويؤكد كل من مخلوف وحسين

[1] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:111.

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق ،ص:114.

[3] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:228. وينظر: حسين خوجة، المصدر السابق، ص-ص: 73-247.

[4] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص::129.

خوجة أنه كان فقيها محدثا وكاتبا بارعا وكان بنظم الشعر ويضيف مخلوف فقط أنه كان مؤرخا وإذ يتحدث عن كتابه الحلل يروي الخبر المتعلق بالجزء الرابع الذي أورده حمودة بن عبد العزيز من إحراقه بأمر من علي باشا، لأنه يسجل مخازي ثورته على عمه في جبل وسلات، وينفرد كذلك مخلوف بتعيين تاريخ وفاته (1149هـ-1736م[1]).

الكتاب هو في تاريخ إفريقية الإسلامية والبلاد التونسية وهو مقسم إلى ثمانية (08) أبواب متفاوتة وتؤلف الأبواب الخمسة الأولى ما يمكن اعتباره مقدمة طويلة عرف فيها المؤلف بتاريخ ثم تطرق إتباعا لذكر بلاد المغرب وإفريقية ومدينة تونس، أما الأبواب الثلاثة الأخيرة وهي الأطول بكثير من سابقها، فهي تتعرض لتاريخ الدول التي تعاقبت على البلاد[2].

سنة (1144هـ-1732م) هي تاريخ نهاية تأليف هذا الكتاب كما أثبتها حمودة بن عبد العزيز في كتابه "الباشي". وإن الكتاب أنجز بطلب من الباي حسين وكان المؤلف قد قرأه عليه في مجلسه فنال به رضاه وتشجيعه وبذكر ذلك في بداية الجزء الثالث ويغتنم الفرصة بالإشادة لفضائله ومناقبه، وهكذا يتمتع أن الوزير سراج أراد أن يسجل التاريخ الرسمي لعهد حسين بن علي تركي، إلا انه أراد أن يمهد له بعرض ما تعاقب على تونس من أحداث قبل تولي هذا الباي[3].

العياضي وكتابه: "مفاتيح النصر في علماء العصر":

قدم نفسه في كتابه من تفاصيل حياته، كان ينتمي إلى أسرة من باجة، ولد حوالي(1130هـ-1717م) حفظ القرآن ودرس على يد أحسن المشايخ كمحمد الخضراوي، وبزمن تأليفه للكتاب سنة (1153هـ-1740م) كان مازال يحضر بعض الدروس التي كان يلقيها أبرز أساتذة عصره[4].

في بداية تأليفه للكتاب أصابه مرض أعاقه وعند شفائه أكمله قصد تقديمه إلى الباي الحسيني الثاني علي باشا (1147هـ-1169هـ/1735م-1756م) ولقد خصص في بداية الكتاب لتقريظ هذا الكتاب وأبناءه الثلاثة، ومنزلة علي باشا العلمية وشرحه لكتاب التسهيل، وأورد قصيدة في مدح هذا

[1] - أحمد عبد السلام، المرجع السابق ،ص:237. ينظر: حمودة بن عبد العزيز، المصدر السابق، ص:81.

[2] - أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:224.

[3] - أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:244. ينظر: حمودة بن عبد العزيز، المصدر السابق، ص:85.

[4] - محمد النيفر، المصدر السابق، ج2، ص:21، ينظر: أحمد عبد السلام، المرجع السابق ،ص:259، وينظر أيضا: حسن حسني عبد الوهاب،المرجع السابق، ص: 154.

الأمير، وعندما فرغ من أداء حق الأمير تسنى له أن يقدم تراجم معاصريه ممن عرفوا أكثر بعلمهم وكتاباتهم كتراجم مفتي المالكية محمد سعادة وحمودة الرصاع[1].

كتاب المفاتيح النصر، مجموعة تراجم ليس فيها إلا معلومات قليلة جدا عن التاريخ العام لذلك العصر، ولأنها تتضمن مقتطفات شعرية فإن بعض الصفحات عبارة عن ملتقيات أدبية يبرز فيها صاحبه ذوقه الأدبي، كما تتجلى فيها رغبته في التقرب إلى علي باشا مسايرة هواه بجمع عدد من المدائح التي نظمت فيه[2].

حمودة بن عبد العزيز "وكتاب الباشي":

درس بجامع الأعظم تتلمذ على يد أبيه، وأخذ عن المفتي محمد بيرم الأول، ثم تصدر للتدريس بجامع الزيتونة وكان متضلعا في العلوم الدينية والعقلية كما كان مغرما بالأدب والشعر. ومن سنة (1186هـ-1772م) كلفه الباي بتربية ابنه حمودة، ولما خلف حمودة أباه أقره في منصبه[3].

كتاب الباشي يؤرخ في المقام الأول لعهد الباشا علي بن حسين من (1172هـ-1759م/ 1196هـ-1782م) وقد ألفه في حياة هذا الأمير سنة (1190 هـ-1776م) ويتضمن في المقام الثاني تاريخ تونس في عهد الحفصيين والدايات العثمانيين والمراديين والحسينيين الأول. الكتاب يبتدئ في حوليات مفصلة لأحدى عشر سنة الأولى من أخبار الحملات التي شنت لمكافحة المتمردين بأحداث العصر وبالقصائد التي نضمها المداحون في كلتا المناسبتين، ويصف المعارك بين الإسبان والعثمانيين إلى غاية دخول سنان باشا لتونس ثم يصف الحاضرة في ظل الأمراء الحسينيين الأولى، وقد أسهب في الحديث عن مظاهر النشاط الاقتصادي والعلمي والديني وأورد أبياتا من نظمه وأبياتا من معاصريه، وعاد بعد ذلك إلى ذكر أخبار متصلة تخص الدايات والبايات الحسينيين[4].

أما عهد علي بن حسين فقد خصه ببسط مطول تغلب عليها النزعة التمجيدية وضمنها الأحداث والوقائع المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية وكذلك ذكر مباني الأمير ومآثره، ثم تعرض إلى ثورة علي باشا والمعارك التي دارت بينه وبين عمه وأبناء عمه، والدور الذي لعبه علي بن حسين في ذلك فقد أبرزه في أحسن مظهر بحيث تجلى بأكثر ما يمكن من الأهمية والعظمة[5].

---

[1] – محمد النيفر، المصدر السابق،ج 2، ص:21. ينظر: أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص:261،

[2] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:266.

[3] –ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 7، ص: 24، ينظر: محمد النيفر، المصدر السابق، ج2، ص–ص: 58-62.

[4] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:292.

[5] – حمودة بن عبد العزيز، المصدر السابق، ص:262. ينظر: أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:293.

محمد الباجي المسعودي:في كتابه "الخلاصة النقية في أمراء افريقية":

ولد محمد الباجي سنة (1225هـ-1810م) تتلمذ على مشايخ مشهورين أمثال محمد بن خوجة والشيخ ابراهيم الرياحي وفي 12 رجب 1250هـ الموافق لـ 17 نوفمبر 1834م أسماه الباي حسين بن محمود كاتبا في بيت خزندار فظل يعمل في دواوين البايات واستمر نجمه في الصعود، وعندما أصبح خير الدين وزيرا عينه رئيس القسم الثاني بالوزارة الأولى وتوفي بعد بضع سنوات في شوال (1297هـ-1880م[1]).

يشمل للكتاب الخلاصة النقية في أمراء افريقية، كما يدل عليه عنوانه، تاريخ الولاية الشرقية من المغرب، ابتداء من الفتح العربي، إلى غاية المؤلف، والملاحظ أنه مخلص موجز وأن الصفحات المخصصة لتاريخ تونس في عهد الدايات والبايات لا تفوق الصفحات المخصصة لافريقية في العصور الوسطى.

والكتاب كان من أول الكتب التي أصدرتها المطبعة الرسمية التونسية سنة(1283هـ-1866م) والطبعة الثانية وظهرت في عهد الحماية سنة (1323هـ-1905م[2]).

ينقسم الكتاب إلى فصول بعدد الدول الإسلامية التي حكمت افريقية ثم البلاد التونسية وإلى فقرات بعدد أمراء هذه الدول، وتعرض المؤلف في بضعة أسطر إلى الدخول العثماني لتونس وحلق الوادي، أما انتصاب العثمانيين والتنظيم العسكري والإداري الذي أحدثوه في الإيالة وقد عرض في أقل من صفحة لمقدمة لعهد الدايات وبداية من سنة (1084هـ-1673م) وقع مزج بين الدايات وتاريخ البايات المراديين وتخصيص فقرات لأهم ما أنجزوه[3].

أما عن الفصل المخصص للحسينيين يكتسي في مجموعه الصيغة التمجيدية وخصص لكل أمير ترجمة بذكر توليته والإشارة إلى خصاله ثم عرض لأهم الأحداث التي جرت في عهده مرتبة في الغالب ترتيبا زمنيا ثم إحصاء لما شيد من بناءات ولما أنجز لأعمال صالحة[4].

---

[1] – محمد الباجي المسعودي، الخلاصة النقية في أمراء افريقية، تونس، مطبعة بنار، (ط 2)، 1323هـ، ص:09. ينظر: أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:253.

[2] – محمد الباجي المسعودي، المصدر السابق، ص: 86. ينظر: أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص: 355.

[3] – محمد الباجي المسعودي، المصدر السابق، ص: 48. ينظر: أحمد عبد السلام، المرجع السابق،ص:356.

[4] – أحمد عبد السلام، المرجع السابق ،ص:358.

2-العلماء في خطتي القضاء والإفتاء:

السلك القضائي بتونس، كان مؤلفا من قاضيين، قاضي الجماعة يقضي وفق المذهب المالكي ويتبعه أغلب التونسيين من أصل عربي أو بربري، والثاني الأفندي، يقضي وفق المذهب الحنفي الذي صار له اعتبارا من سنة (982هـ1574م) سنة التحاق تونس بالخلافة العثمانية، فاعتبر المذهب الحنفي، المذهب السائد والمفروض على سكان البلاد حتى سنة (1119هـ-1705م) بمجيء الأسرة الحسينية التي أفسحت المجال أمام المذهب المالكي سعيا لاسترضاء الأهالي، فسمح علي باشا (1148هـ1735م / 1170هـ-1756م) للقاضي المالكي باستبعاد لقب قاضي الجماعة[1].

جرى الاهتمام بشؤون القضاء إلى العناية بكتب الفقه المالكي ودراستها، خاصة منها " الرسالة " لابن إبي زيد" و"مختصر خليل"، وكان من مفتي الحنفية من يعرفها معرفة جيدة، حُر ذلك ضرورة ليجيب على الأسئلة التي تلقى في المجلس الشرعي، والتي تتصل بقضايا يقدمها أبناء البلاد من المالكية، وكان كثيرا من الوظائف الشرعية مخصصا للفقهاء المنتسبين لهذا المذهب، من جملتها غالب مناصب الإفتاء في الحاضرة ومنصب نائب القاضي لها، وقد كان غالب العدول من المالكية، الذي كان يتمتع المداخيل معتبرة، خاصة إذا كان مكلفا بتحرير الوثائق الدولية أو المتصلة بأملاك الدولة أو الأوقاف الهامة[2].

لقد تكون جيل من العلماء الأحناف الذين ولدوا بتونس، فأسندت مهمة القضاء إليهم، وكان أول قاضي حنفي من أبناء البلد استقضى بتونس هو الشيخ أبو عبد الله محمد برناز (ت 1084هـ-1673م)، وقد استعان القضاة الأتراك بعلماء من تونس في القيام بشؤون القضاء، لعجزهم فهم لغة البلاد، أو قلة كفاءتهم إذ تغلب النزعة العسكرية عليهم، فقد كان القاضي التونسي مكلف بالخصومات، أما قاضي الجماعة فهو القاضي التركي، وكان أهل البلاد يمتنعون عن أداء هذه المهمة لشعورهم بغرابة هؤلاء الأشخاص ونفورهم من مذهبهم وهذا القاضي يلي أفندي[3] يهدد الشيخ ساسي نوينه أن لم يتول نيابة القضاء[4].

---

[1] أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص :36.

[2] أرلوند غرين، المرجع السابق ،ص : 48.

[3] العلامة أبو الحسن المولى على أفندي، أصله من الجزائر (كرغلي) وكان علامة توجه إلى اسطنبول وجاء إلى تونس بوظيفة الخفاء، وينظر حسين خوجة، المصدر السابق، ص:31.

[4] حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 31 .

يذكر ابن أبي الدينار، أن مجلس القضاء في عصره كان يُعقد بدار الباشا، وكان يتكون من الباشا أو خليفته والقاضي والمفتيين ونقيب الإشراف تبركا للنسب الشريف، ويقضي قاضي محدود النفوذ لاحتواء المجلس على مفتيين مالكيين مما أدى يوسف داي (1019هـ-1610م / 1047هـ1637م) في آخر أيام حكمه إلى تعيين مفتي حنفي هو : الشيخ أبو العباس أحمد الشريف الحنفي بعد سنة (1040هـ-1630م)[1].

دور المفتين عند حضور المجلس، إنما يكون منهم الإخبار بالأمور الشرعية إذا سألوا عنها، وينفذ الأحكام الباشا أو الداي بعد أن أصبح صاحب السلطة والنفوذ، ومن أشهر المفتيين المنتميين إلى المذهب المالكي في عهد عثمان داي: الشيخ قاسم عظوم الذي كان توجه إليه أسئلة من كل مكان فيجيب عنها وسجلت هذه الأجوبة في عدة أجزاء[2].

أما عن سير القضاء، بأن يجلس القاضيان الحنفي والمالكي بالمحكمة الشرعية، ويرسلان بما أشكل عليهما إلى المفتيين من المذهبين فيقضون فيه، وما أعضل أمره من القضايا يبقى إلى يوم المجلس، أحدهما يعقد عشي الأحد، برأسه في الفترة الحسينية، حسين بن علي بقصده من باردو، وبحضرة المفتون والقضاة، قاضيا الحضرة الحنفي والمالكي وقاضي الباردو، والمجلس الثاني يقع ضحى يوم الخميس بمحكمة الداي لا يتخلف عنه إلا قاضي الباردو[3].

قد يقع الخلاف يبين الأشباح حول قضية أو يشكل عليهم وجه الحق فيها، فربما تعددت قضية واحدة لأشهر عديدة، ويشاركهم المولى في ذلك، فلا يفصل في القضية إلا وهو عالم يوجه الحق في فصلها، وقد أذن لجماعة من النساء من ثمان أو نحوهن أن يدخلن إلى المحكمة، ويبلغن ظلمات من لا يستطيع الإبلاغ من المسجونين، وعن كل من يمنعه المانع من الحضور وقد اشتهر أمر هؤلاء النسوة، وعرفهن الناس، فهم يقصدوهن بحاجاتهم ويطفن كل يوم على السجون لتلقي حاجات أهلها وقد حصل، لهن تمرن على إنهاء الظلمات وكيفية أدائها، وتقضي على أيدهن حاجات لا تكاد تقضي على أيدي الوزراء[4].

[1] ابن أبي الدينار، المصدر السابق، ص :276

[2] حسين حمدين خوجة، المصدر السابق ص: 31

[3] حمودة عبد العزيز، المصدر السابق، ص: 228

[4] حمودة عبد العزيز، المصدر السابق، ص: 228

إن أهل الحاضرة إذا ترتب أحدهم حق وحكم القاضي أو المفتي بغير المشهور به، استشار العلماء لما جرى عليه العمل أو الحكم وحرص في حضور جلسات المجلس الشرعي ومناقشة من أفتى بالحكم .[1]

عدد المفتين بالمجلس فهو غير مستقر بسبب الصراع الذي كان سائدا بين علماء المذهبين، وحتى بين العلماء للمذهب المالكي ثم أن هناك ناحية أخرى، أن جيلا من العلماء الأحناف قد تكون وآخر يسعد لمزاحمة من اختصوا المقاعد المجلس الشرعي، وهذا بفضل مراكز تدريس المذهب الحنفي وتتلمذ الأحناف على علماء المذهب المالكي .[2]

وللإشارة أن عدد المفتيين للمذهب المالكي، قد تناقص في المجلس وفي بعض الأحيان اضمحل،كما حدث بالنسبة لشيخ محمد بن مصطفى (ت:1084هـ-1673م) كان خطيبا بجامع القصبة فصيحا باللغة التركية وهو أول إمام صلى الخمس بجامع محمد باشا، وكان يروى البخاري به وتولي إفتاء المذهبين، وفي عمر مراد باي الثاني، رجعت الإفتاء المالكي مكانته بتعيين الشيخ محمد فتاتة.[3]

كانت المنزلة العليا ماديا واجتماعيا، كانت متصلة بالخطط الشرعية، أي خطة القضاء والإفتاء، وقد كان الممكن الجمع بين التدريس والإفتاء خلافا للقضاء الذي كان يستلزم التفرغ له، وكان من المستحسن أن لا يقبل خطة القضاء، فقد عجل محمد بيرم الثاني بالحج حتى أمكنه أن جد عذرا للاستعفاء من القضاء، وقد تولى بعد ذلك رئاسة الإفتاء أما إبراهيم الرياحي فقد إلى زغوان عندما عين قاضيا بالعاصمة و لم يرجع إلا بعد أن وقع تعويضه .[4]

رغم عدم التسوية بين المالكيين والحنفيين في المراسيم والترقيات، يخطتي القضاء والإفتاء، قد اجتنبوا أن يظهروا في مظهر الخلاف، وقد كان أعلام المذهبين على إنشاء روابط ضمن وحدة أهل الجماعة والسنة[5].

[1] حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 32

[2] حسين خوجة، المصدر السابق، ص: 33

[3] ابن الي الدينار، المصدر السابق، ص:28

[4] أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 87

[5] أحمد عبد السلام، المرجع السابق، ص: 88

هذا بالنسبة للتنظيمات القضائية أما فيما يخص عدالة القضاء ونزاهته، فبعض المصادر تشير إلى قلة عدالة بعض القضاة وقد تفشى الجهل فيهم وخاصة القضاة الأتراك وبذكر محمد عبد العزيز في كتابه الباشي، أن المولى حسين بن علي علم أن القضاة يرهقون الناس كما يأخذونه منهم على ما يكتبونه من الأحكام في الرسوم المحتاجة إلى حكم القاضي وعلى قسم التركات بين الورثة ،و على غير ذلك من الأمور التوقفة على تنفذهم أمر بأن يأخذوا وعلى أحكامهم على حسب القضايا ولا يتجاوز وزهما إلى ما فوق ذلك وعلى ذلك فقد فصل القضايا وأجراؤها علو مناهج الشيخ مفوض إلى قاضي الجماعة المالكي والمفتيين من المالكية والحنفية، فطلب من الدولة العلية إبطال هؤلاء القضاة وأقام قاضيا حنفيا من قبله منفذ الأحكام أحد أصل البلاد[1].

لقد اظهر حسين بن علي عناية كبيرة بالقضاء، كان يستعين بالشيخين، الحاج يوسف برتقيز وعلى شعيب الأول فقد كان يستشيره لتصويت الأحكام الصادرة عن القاضي المالكي وإنما الثاني فهو قاضي المحلة وكان يصاحب الأمير في جميع تنقلاته ويفضل أمامه الخصومات ويستعين به في الأمور الإدارية [2].

كان للعلماء المالكية والحنفية دور كبير في عهد الأسرة الحسينية واتضح ذلك من خلال المناصب التي احتلوها، في خطتي القضاء والإفتاء وحركة التأليف. ولقد تداولت العديد من الأسر العلمية التونسية وظائف متوارثة.

[1] حمودة عبد العزيز، المصدر السابق، ص: 22 .

[2] حسين خوجة، المصدر السابق، ص:33.

الخاتمة

نستنتج مما سبق عرضه، أنه رغم الوضع السياسي في عهد الحسنين عرف اضطرابات في بعض الأحياء إلا أن سياستهم الثقافية والفكرية قد اتصفت بالاستقرار، فأنشئوا المباني ورمموها لإقامة الشعائر الدينية والتعليم، خاصة مؤسس الدولة حسين بن علي (1117 – 1153هـ/1705- 1740م)، و لم يكن اهتمامه منصب على الحضرة فقط بل اهتم بحواضر علمية أخرى، حيث أقام من جديد معـالم القيروان وأعاد النشاط إلى زواياها وأسس زوايا أخرى بصفاقس وقفصة وسوسة، واهتم بالزوايا قفصـه وباجة وقابس، وفي الحاضرة أسس مدرسة سميت بالحسينية الصغرى، ومدرسة النخلة.

جرى الخلفاء الحسينيون على سيرته، منهم علي باشا(1153هـ- 1169هـ/1740م- 1756م) الذي شجع الحركة الفكرية الذي كان يدعي المشاركة فيها، وكان مولعا بجميع الكتب، كما شيد ثلاث مدارس مالكية وواحدة حنفية وأوقف عليها الأملاك والكتب، وكان من أكثـر البايـات اطلاعا على العلوم بحكم انه يميل إلى العلماء، فشجع الأدب فاتصل بالشعراء الذين مدحوه.

واهتم الباي الحسين، علي بن حسين(1172هـ_1196هـ/1759- 1782) بالحركـة الفكرية، فأنشأ مدرسة سماها بالحسينية الكبرى وأوقف عليها أوقافا كافية للمحافظة عليها، ومرتبـات المشايخ والمدرسين والطلبة.

إن ما بذله البايات خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر لفائدة التعليم وطلبة العلم كان دون ما بذله أسلافهم في احترام العلماء وتمكينهم من حياة كريمة وتخصيصهم بوظائف هامـة، في المقابل كان هؤلاء العلماء يعرجون بالثناء لحكامهم وتسخير كتاباتهم لخدمة الشخصيات والمطامع وتخليد ذكرى الرجل فيما يروق لهم من أخيار وأحاديث التي ترفع من شأنهم.

طرق التعليم كان لها دور في قلة المتحصلين على درجة فائقة من الثقافة إذ لم يكن قادراً علـى بلوغها إلا من لم يكن في حاجة إلى طلب الرزق، وكان مع ذلك ذا مواهب ممتـازة وميـل كـبير إلى التعليم، فقد كانت طريقة التعليم في ذلك العصر، تتطلب من الطالب الصبر الطويل، فكان عليه أن يحفظ القرآن بالتردد على الكتاتيب أو الزوايا وفي نفس الوقت يتعلم القراءة والكتابة وقليلا من النحو والفقه والحساب، ويزيد بعض النجباء حفظ المتون ثم تشرح لهم في مرحلة ثانية من كان راغبا في الاستزادة من العلم، فيحضر الدروس التي كانت تلقى في جوامع المدن الكبيرة كجامع الزيتونة أو في إحدى المدارس.

ظهرت العديد من الأسر العلمية بتونس، منها أسرة بيرم تركية الأصل حنفية المذهب، ومن أفراد هذه الأسرة الذين تولوا الخطط الدينية الحنفية الكبرى وفي مقدمتها رئاسة الفتوى الحنفية، محمـد بـن

حسين المعروف ببيرم الأول (1214هـ- 1800م). بالإضافة إلى توليه نقابة الأشراف وإمامة عدة جوامع وإدارة العديد من المدارس.

وأسرة البكري، كان مؤسسها تاج الدين البكري من أشهر العلماء الذي انتصب للتدريس منذ صغره، وأبو الحسن علي آخر الخطباء بالجامع الأعظم، أما أسرة فتاتة، وعميدها الشيخ محمد فتاتة الذي أرجع للإفتاء المالكي مكانته في العهد المرادي وكان أفراد هذه الأسرة علماء ومدرسين.

شهدت تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بوادر نهضة إصلاحية شملت مجالات فكرية، ففي سنة 1277هـ - 1860م أنشأت مدرسة الباردو العسكرية، التي كان لها دور بارز في تكوين نخبة من الضباط التونسيين.

ثم إنشاء المطبعة الرسمية وصدور جريدة الرائد التونسي سنة 1277هـ-1860م وطباعة العديد من المؤلفات والكتب واستخدام بعض العلماء ممن لهم خبرة في مجال الصحافة والكتابة كأحمد فارس الشدياق وحمزة فتح الله للاستفادة من خبرتهم في إدارة شؤون الجريدة ودعم جهود الكتاب والأدباء التونسيين.

إذا كانت بوادر هذه النهضة قد اقترنت باسم المشير الأول أحمد باي وتطلعاته المعروفة إلى بناء دولة تونسية عصرية ومحاولة ترسيم النموذج الأوروبي بعد رحلته إلى فرنسا، فإن انعكاسات هذه التطلعات وتجسيم جانبها الفكري والتعليمي أخذ مداه الحقيقي في الفترات اللاحقة، كل من محمد باي (1855-1859) ومحمد الصادق باي (1859-1881)،لكن الفضل كله في رعاية هذه الحركة يعود إلى شخصية المصلح خير الدين التونسي في فترة توليه الوزارة الكبرى (1873-1877م)، إذ كانت من أخصب الفترات، بإنشاء المدرسة الصادقية، وإصلاح التعليم بجامع الزيتونة، إنشاء المكتبة العبدلية، تشجيع الطباعة والصحافة والنشر ومحاولة إصلاح القضاء.

الملاحق

الملحق رقم 01

الحمد لله: أشهد مولانا الملك المطاع، الآتي من المحاسن بما فرق الأطماع، نور العيون ونزهة الأسماع بالإجماع، وما على الصبح غطاء، ولا على الشمس قناع، صاحب المآثر الواضحة والمقاصد الصالحة والسياسات الناجحة، وتجارات البر الرابحة،

السيد المشير أحمد باشا باي، لازالت الأيالة التونسية محوطة بإمارته ناجحة بإشاراته، أنّه حبّس وأبّد جميع ما في العشرين ورقة من هذا الدفتر من الكتب العلمية على كل مسلم يريد الانتفاع بها [...][٨٤]، وجعل الكتب المذكورة في الجامع الأعظم جامع الزيتونة عمّره الله بدوام ذكره، مكتوب على كل سِفر منها تحبيسه بطابعه الشريف، وجعل وكيلين لمباشرتها وحفظها، أجرُهما أربعة ريالات في كل يوم بينهما، ريالان من بيت المال وريالان من أوقاف الجامع، وجعل النظر في ذلك لشيخي الإسلام الحنفية والمالكية[٨٥] وأئمة الجامع المذكور. واشترط على الوكيلين أن يأتي أحدهما كلَّ يوم للجامع من طلوع الشمس إلى غروبها ليعطي الكُتب لمن أراد الانتفاع داخل الجامع، وذلك بغير إذن من أحد المشايخ، وإنما حفظها موكول لنظر الوكيل. وأما من يريد الانتفاع بكتاب خارج الجامع فإنه يستأذن في ذلك أحد شيخي الإسلام المذكورين، ويأتي بمكتوب منه للوكيل في مطلوبه ليكون حجة بيد الوكيل، ويأخذ الكتاب على يد أحد من أئمة الجامع، ويقيّد الوكيل اسم الطالب والمطلوب، وتاريخ وقت الإعارة في زِمامه. فإذا حال على الكتاب حوْلٌ فإن الوكيل يستخلصه من طالبِه ويُرجعه لَمقرّه في الخزانة. وفي كل رمضان يستقبل يحضر بالجامع باش مفتي الحنفية وباش مفتي المالكية وأئمة الجامع لمحاسبة الوكلاء[٨٦]، يطبقون أسماء الكتب من هذا الدفتر على مسمَّياتها في الخزائن جزءا جزءا، فإن وجدوها تامّة كما هي يكتبون للوكلاء[٨٧] كتابا بيد كل منهما بخطهم وشهادتهم في براءة ذمتهما، ويُرفع المكتوب إلينا لنختمه بطابعنا. وإن وجدوا منها شيئا ناقصا، فإن خرج بالإذن من أحد الشيخين كما يشهد لذلك كتابه الذي بيد الوكيل فإنّ من أخذه يغرم كتابا مثله في صفته لا قيمته دراهم، ويحضره في أقرب وقت يمكن حصوله فيه، والوكلاء يباشرون طلبه وحثه، والمشائخ

يغصبونه[٨٨] بما يظهر لهم من وجوه الغصب شرعا. والوكيل إذا فرّط في الخلاص منه يغرم الكتاب المذكور. وإن كان الكتاب الناقص بغير إذن من أحد الشيخين فإن الوكلاء[٨٩] يغرمون كتابا مثله. حكم أيّده الله بذلك حُكما تاما مطلقا عامًّا، لا سبيل لنقضه بعد إبرامه ولا لفسخه بعد إحكامه. وأوصى أيّده الله جميع من له يد ونظر في ذلك بتقوى الله ومراقبته "يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا"[٩٠]، إذ هي مصلحة عامة دينية لا يراعي فيها إلا الله العظيم. صدر منه تحبيس ما ذُكر على من ذُكر كيف ذُكر وهو على أكمل حال، بتاريخ السابع والعشرين من رمضان سنة ١٢٥٦ ست وخمسين ومايتين وألف [(٢٣ نوفمبر ١٨٤٠ م)]، ومثله أيّده الله كالشمس رابعة النهار، يستوي في معرفته أهل عصره ومن يأتي بعدهم في الأعصار بسائر الجهات والأمصار بالمآثر والأخبار، حتى كأنه يُرى بالأبصار، تلقى ذلك منه مشافهة وكما يتضمن طابعه أعلاه فقير ربه ذي الألطاف: توقيع العدل الأول: بيانه: أحمد بن أبي الضياف عفى الله عنه آمين، توقيع العدل الثاني: حل عقده: فقير ربه سليمان المحجوب وفقه الله بمنه آمين.

[1] - خليفة حماش، وقف الكتاب في البلاد العربية في العهد العثماني وقفية الباي التونسي المشير أحمد باي عام 1256هـ-1840م نموذجا،تصدر عن مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف، الكويت، الأمانة العامة للأوقاف، إدارة لدراسات والعلاقات الخارجية، العدد 22، 2012.ص: 81.

ملحق رقم 02

شجرة نسب أسرة النيفر

قاسم بن محمد بن محمد بن عبد النور بن محمد بن أحمد النيفر

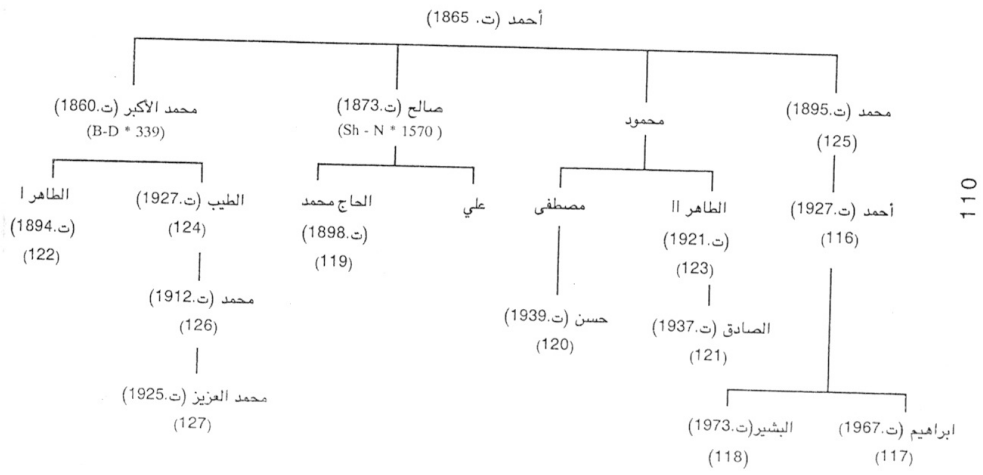

110

1

[1] -أرلوند غرين، المرجع السابق، ص94.

ملحق رقم: 03.

خريطة تبين أهم المدن التونسية

www.tunisieindustrie.nat.tn

الملحق رقم 04

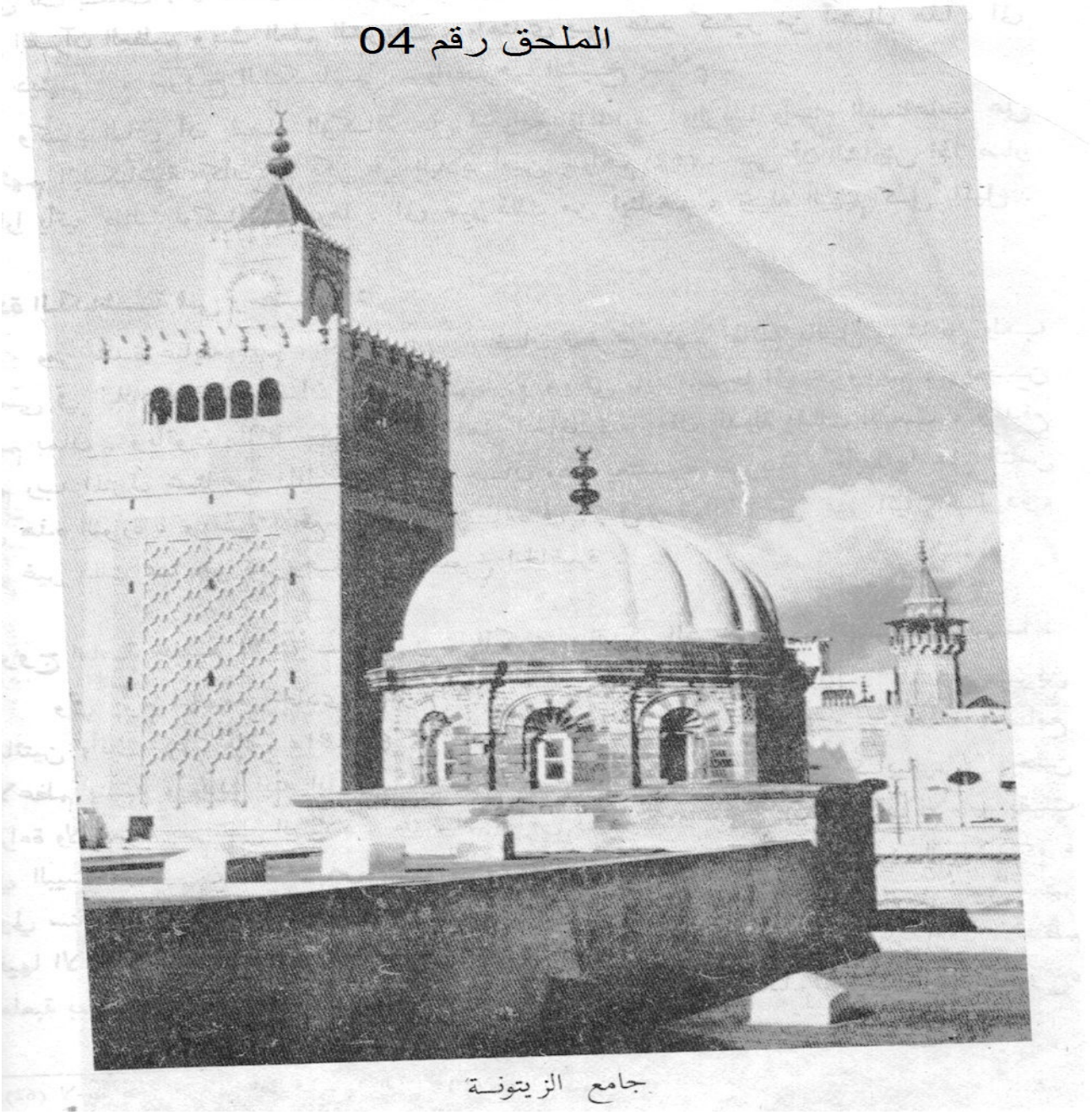

جامع الزيتونـــة

1

[1] -ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص: 126.

قائمة المصادر والمراجع

1-قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ-قائمة المصادر:

1.ابن أبي الدينار محمد، المؤنس في أخبار افريقية وتونس، تونس، مطبعـــة الدولـــة التونســـية، ط 1، 1286هـــ.

2.ابن أبي الضياف أحمد، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، د بلد، الدار التونســـية للنشر، (د.ط) 1979، ج 02-ج06-ج07-ج08.

3.ابن الشماع أحمد، الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، (تح): طاهر بن محمد المعموري، د بلد، دار العربية للكتاب، (د.ط)، 1984.

4.ابن الناجي، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، (تح): محمد ناظور، د بلد، المكتبة العتيقة، (د.ط)، (د.س).

5.أحمد بن الشماع، الأدلة البنية النورانية، (تح)، الطاهر بن محمد المعموري، الـــدار العربيـــة، (دط)، 1984.

6.التيجاني أحمد، رحلة التيجاني، (تح): حسن حسني عبد الوهاب، تـــونس، دار العربيـــة للكتـــاب، (د.ط).

7.الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تونس، د دار النشر، 1289هـــ.

8.السراج محمد الوزير، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، (تح): محمد الحبيب الهيلة، ج 2، تونس، دار الكتب الشرقية، 1973.

9.العبدري محمد ، الرحلة المغربية،(تق):سعد بو فلاقة، (د بلد)، منشورات بونة، 2007.

10.الغبريني، عنوان الدراية، (تح): ابن شنب، الجزائر، د دار لنشر، 1910.

11.المحبي محمد، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، القاهرة، د دار النشر، (د.ط)، 1867،ج 1.

12.المسعودي محمد الباجي ، الخلاصة النقية في أمـــراء افريقيـــة، تـــونس، مطبعـــة بنـــار، (ط 2)، 1323هـــ.

13. النيفر محمد، عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم وأديب، دار الغرب الإسلامي، ج 1، ط 1، 1996.

14. بن عبد العزيز حمودة، الكتاب الباشي، (تح): محمد ماظور، تونس، دار التونسية للنشـــر، (د.ط)، 1970، ج 01.

15. بن يوسف صغير، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، (تح) أحمد طويلي،د دار النشـــر،(د بلد)، (د.ط)، (د.س).

16. بـــيرم الخـــامس محمـــد ، صـــفوة الاعتبـــار بمســـتودع الأمصـــار والأقطـــار، د بلد،المطبعـــة الإعلامية،(د.ط)،1884. ج2.

17. حسين خوجة، ذيل البشائر أهل الإيمان، (تح): طاهر المعموري، (د.ب)، الدار العربية للكتـــاب، (د.ط)، (د.س).

18. خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، (تق): محمد الحـــداد، القـــاهرة، دار الكتاب المصري،(د.ط)، 2012.

19. محمد الباجي المسعودي، الخلاصة النقية في أمراء افريقية، تونس، مطبعة بنار، (ط 2)، 1323هـــ.

20. مخلوف محمد بن محمد ، شجرة النور الزكية في طبقات علماء المالكية، القاهرة، المطبعة السلفية ،د ط 1349هـ.

21. مقديش محمد، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تر: محمد محفوظ، بيروت، دار الغـــرب الإسلامي، (د،ط)، 1988.

ب–قائمة المراجع:

22. أحمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون في القرون 17، 18، 19م، تونس، بيت الحكمة، 193.

23. أرلوند قرين، العلماء التونسيون من سنة 1873-1915، (تر): حفناوي عمايرية، د بلد، المجمع التونسي، ط 01، 1995.

24. إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المنصفين دار إحياء التراث العـــربي، بيروت، لبنان، مجلد 1 (د،ط)، 1951.

25. التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، بيروت، د دار النشر، (د.ط) 1969.

26.التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ العربي، 1816-1871، تـــونس، د دار النشـــر، (د.ط)، 1972.
27.الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، (تر):سامي الجندي، بيروت، ط 01، 1975.
28.الخالدي أحمد أرشيد، المدن والآثار الاسلامية، القاهرة، مكتبة نجلو المصرية، ط1، 1977.
29.الزركلي خير الدين، الأعلام ،القاهرة ،د دار النشر، ،1953،ج3.
30.الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، (تق): حمادي ساحيلي، بيروت، دار الغرب الإســـلامي، (د.ط)، (د.س).
31.العامري محمد الهادي، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الازدهـــار ولـــذيول، تـــونس، دار التونسية للنشر،(د.ط)، (د.س).
32.الفاضل بن عاشور محمد ، أركان النهضة بتونس، تونس، النجاح، (دط)، 1965.
33.الكتاني علي منتصر،انبعاث الإسلام في الأندلس، بيروت، دار الكتب العربية، ط 01، 2005.
34.المنجي الشملي، خير الدين باشا، تونس، د دار النشر، (د.ط)، 1968.
35.النيال محمد البهلي، الحقيقة لتاريخية للتصوف الإسلامي، تونس،النجاح، (دط)، 1965
36.أندري ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، (تر): لطيف فرج، القاهرة، دار الفكر، ط 1، 1991.
37.بلغيث الشيباني ،الجيش في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، (تح): عبد الجليل تمـــيم، صفاقس، د.دار، (د.ط)، 1995.
38.بن الحاج البشير، أضواء على تاريخ تونس الحديث، دار بوسلامة، ط1، 1981.
39.جان غانياج، ثورة على بن غذاهم 1864، (تر): لجنة من كتابة الدولة لشؤون الثقافية، تـــونس، الدار التونسية للنشر، (د.ط)، 1965.
40.جوهر حسن محمد، تونس، القاهرة، دار المعارف بمصر، (د.ط) 1961.
41.رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس، د.بلد، منشورات الجامعة التونسية، (د.ط)، 1980م.
42.روبار برنشفيك، تاريخ افريقية في عهد الحفصية من ق 13 إلى نهايـــة ق 16، (تـــح): حمـــادي الساحيلي، بيروت، دتار الغرب الإسلامي، ط 01، 1988، ج01-02.

43.زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، (د.ط)، (د.س).
44.شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، القاهرة، مكتبة الأنجلـــو، (ط.1)، 1977م.
45.عبد الوهاب حسن حسني، خلاصة تاريخ تونس، تونس، د دار النشر، (د.ط)، 1917.
46.عبد الوهاب حسن حسني، كتاب العمر في المصنفات ومؤلفات التونسيين، د بلـــد، دار الغـــرب الإسلامي، ط 01، 1996، م 01.
47.عبيد أحمد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية، ابن النديم للنشر والتوزيـــع، (ط 1)، 2010.
48.غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 01، 2005، ج02.
49.كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، (تر): عبد الحليم النجار، القاهرة، دار المعـــارف، ط 05، (د.س).
50.لوثروب ستورداد، حاضر العالم الإسلامي، ج 1، (تع): شكيب أرسلان، د بلد، دار الفكـــر، (د ط)، (د س).
51.مجموعة من الباحثين، تاريخ الأدب التونسي الحديث، تونس، المجمع التونسي للعلوم والآداب، بيت الحكمة، ط 01، 1993.
52.محفوظ محمد، تراجم مؤلفين التونسيين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 01، 1982، ج 02-04.
53.محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب،، تونس، دار النخبة، ط1، 2006.
54.محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، (تح)، حمـــداني الســـاحلي، بـــيروت، دار الغـــرب الإسلامي، (ط 1)، 1986م.
55.مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعـــات الجامعيـــة، (د.ط)، 2014.

ج-الدوريات

56. خليفة حماش، وقف الكتاب في البلاد العربية في العهد العثماني وقفية الباي التونسي المشير أحمد باي عام 1256هـــ-1840م نموذجا،تصدر عن مجلة نصف سنوية تعنى بشؤون الوقف، الكويت، الأمانـــة العامة للأوقاف، إدارة لدراسات والعلاقات الخارجية، العدد 22، 2012.

57. قلم التحرير، الحركة العلمية والأدبية بتونس، ضمن مجلة الزيتونة، المطبقة التونسية، تونس، العـــدد 57، 1936.

د-الأطروحات:

58. المبطي جميلة ، المظاهر الحضارية في عصر دولة بني حفص،رسالة مقدمة لنيل شهادة لماجســـتير، تخصص تاريخ الإسلامي، 2000-2001.

2-قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

59. Abdelmoula Mohamed, L'université zaytouniene et la société Tunisienne, Tunis, 1971.

60. Chenoufi mencef, le problem des origines de l'imprimerie et de la presse arabes en tunisie dans sa relation avec la renaissence 1847, 1887 l'unversité de lille, 1974, tomeII.

61. Dwight L.Ling, Tunisian From Protectorate Republic.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة .....أ

المدخل الحركة الفكرية بتونس خلال القرنين العاشر والحادي عشر هـ (16م-17م) ... 5

الفصل الأول: سياسة السلطة الحسينية في المجال الفكري 12

المبحث الأول:الأوضاع الداخلية بتونس في عهد الحسينيين 13

المبحث الثاني: سياسة البايات الحسينيين في المجال الفكري 17

المبحث الثالث: إصلاحات الوزير خير الدين التونسي في المجال الفكري 25

الفصل الثاني: التعليم بتونس 32

المبحث الأول: المؤسسات التعليمية 33

المبحث الثاني: نظام التعليم 39

المبحث الثالث: أهم المدرسين في العهد الحسيني 43

الفصل الثالث: دور العلماء والبيوتات العلمية 47

المبحث الأول: أهم الأسر العلمية 48

المبحث الثاني: أهم العلماء المالكية والحنفية 52

المبحث الثالث: دور العلماء 57

الخاتمة 67

الملاحق 71

قائمة المصادر والمراجع 75